المقدمـة

وتشتمل على الآتي :

أولاً : الإطار المنـهجي

ثانياً : الدراسات السابقة

أولاً : الإطار المنهجي

تعتبر المحاسبة من العلوم الاجتماعية التي تعكس نشاط المنشأة في ظل التطور الاقتصادي والتي تتميز بها المشروعات الاقتصادية الكبيرة في ظل تنوع أنشطة المنشأت الاستثمارية. يعتبر التحليل المالي من أهم الركائز التي تقوم عليها أي منشأة أعمال وذلك لأنه يتيح للمنشأة التعرف على حقيقة وضعها المالي من خلال عمليات متسلسلة تبدأ من مرحلة اختيار مصادر المعلومات ومن ثم العمل على جمع المعلومات المطلوبة عند إجراء التحليل المالي ، هنالك جوانب لا بد من مراعاتها عند القيام بعملية التحليل المالي وهي مصادر المعلومات ، توقيت وصول المعلومات ، الأهمية النسبية للمعلومات، دقة وصحة المعلومات ، مدى ملائمة المعلومات للقرارات التي سيتم اتخاذها ، إن المؤسسات التجارية تهتم بالسيولة اهتماماً كبيراً وذلك نسبة إلى اهميتها من ناحية الأستثمار ، ويعتبر نجاح أو فشل المنشأة من خلال موشرات السيولة التي استطاعت المنشأة توفيرها للاستثمار، لا بد إلى أي منشأة من معرفة موقفها الحقيقي المالي من خلال التحليل المالي حيث له دور كبير في رفع كفاءة أدارة السيولة بالمنشأة. يعتبر التحليل المالي أحد الأدوات المهمة التي يتم الاستعانة به في مجال المحاسبة لفحص القوائم المالية، ويمثل الوسيلة العلمية التي تبحث عن معالجة البيانات المالية للمشروعات المختلفة بغرض تقديم معلومات ذات دلالة علمية ومنطقية تستخدم في تقويم أداء المشروعات الأمر الذي جعل من التحليل المالي محل إهتمام الأطراف المهتمة بالحصول على موشرات توضح المركز المالي للمشروع واتجاهه المستقبلي .

مشكلة البحث

هنالك عدد من الدراسات السابقة المقارنة في عدد من دول العالم تناولت جوانب موضوع التحليل المالي وإدارة السيولة . يتضح للباحثة من عرض الدراسات السابقة المقارنة أنها لم تتعرض لدور التحليل المالي علي ادارة السيولة والافصاح عن نتائج التحليل المالي. ودللت الباحثة علي مشكلة الدراسة من خلال الاطلاع علي اراء العاملين في إدارات المصارف المختلفة من خلال الاستبيان لعدد من المصارف . تاسيساً علي ما تقدم تتمثل مشكلة الدراسة بالآتي :

1. لا توجد مؤشرات مالية يمكن الاعتماد عليها في رفع كفاءة إدارة السيولة.
2. حاجة مستخدمي القوائم المالية لمعلومات عالية الدقة للقيام بعملية التحليل المالي.
3. عدم قياس مؤشرات السيولة بالمصارف.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من الآتي:

1.الأهمية العلمية

أ. حاز موضوع التحليل المالي باهتمام الباحثين والمنظمات العالمية والتي أوصت باعداد الدراسات حول ممارسات التحليل المالي في الدول والعمل علي تطويرهاوفقاً لظروف كل دولة .

ب. الاثراء العلمي الذي يمكن ان تضيفة للمكتبة الاكاديمية نظر لقلة الدراسات التي تناولت العلاقة بين التحليل المالي وادارة السيولة خاصة على المستوى المحلي .

ج. تتناول الباحثة المصارف على اعتبار الدور الكبير الذي تلعبة بصفة عامة في اقتصاديات الدول، حيث يتم توفير السيولة بانسب معقولة لتمويل الافراد والمؤسسات والقطاعات الاقتصادية المختلفة.

2.الأهمية العملية

1. تحديد المؤشرات المالية التي يمكن الإستناد اليها لرفع كفاءة ادارة السيولة وحدود استخدام هذه المؤشرات .
2. المساهمة في توفير معلومات ملائمة لمستخدمي البيانات المالية تمكنهم من اتخاذ القرارات
3. توضيح دور التحليل المالى للبيانات المالية لإعطاء مؤشرات عن السيولة .
4. توضيح دور القوائم المالية وأسس القياس المحاسبى في تقديم البيانات المالية الملائمة للتحليل المالي .

أهداف البحث

يسعي البحث لتحقيق الأهداف التالية :

1. توضيح المؤشرات التي تستخدم لبيان كفاءة إدارة السيولة بالمصارف وتوضيح حدود التحليل المالى في هذا المجال .
2. بيان دور التحليل المالى في الاستفادة من بيانات مؤشرات السيولة من خلال الوصول إلى أوجة القوة والضعف في أداء المصارف .
3. اظهار دور التحليل المالى وأوجة القصور بها ومدى الاستفادة منها وحدود استخدامة .
4. تحديد أدوات التحليل المالى .
5. معرفة أساليب إدارة السيولة المصرفية والرقابة على السيولة.

فرضيات البحث

يسعى البحث إلى اختبار الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : التحليل المالي يؤثرعلي كفاءة إدارة السيولة بالمصارف .

الفرضية الثانية : نتائج التحليل المالي المتحصل علية من معلومات عالية الدقة تؤثر في معرفة وتقويم كفاءة ادارة السيولة بالمصارف.

الفرضية الثالثة: التحليل المالي بمؤشرات السيولة يؤثر في كفاءة إدارة السيولة بالمصارف.

منهجية البحث

يستخدم البحث المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة، والمنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة وصياغة الفرضيات ، والمنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات البحث، والمنهج الوصفي التحليلى.

حدود البحث

تنحصر حدود البحث بالآتي:

الحدود المكانية: عينة من المصارف السودانية وعددها (10) من مجموع مجتمع الدراسة (34) مصرف.

الحدود الزمانية :2014

هيكلية البحث

يتضمن البحث مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة ، المقدمة و تشمل الإطار المنهجى والدراسات السابقة الفصل الأول بعنوان التحليل المالي ، المبحث الأول نشأة وتطور مفاهيم التحليل المالي ، المبحث الثاني، مبادئ وفروض ومداخل التحليل المالي ، المبحث الثالث أساليب التحليل المالي، الفصل الثاني بعنوان إدارة السيولة بالمصارف، المبحث الأول مفهوم إدارة السيولة المصرفية ،المبحث الثاني العناصر المؤثرة في إدارة السيولة المصرفية ، المبحث الثالث أساليب العجزفي السيولة والرقابة عليها. وخصص الفصل الثالث للدراسة الميدانية ويعرض من خلال ، المبحث الأول نبذة تاريخية عن نشأةوتطور عينة من المصارف العاملة في السودان ، المبحث الثاني تحليل البيانات واختبار الفرضيات، أما الخاتمة فتتضمن النتائج والتوصيات ، والمراجع ، والملاحق .

ثانياً: الدراسات السابقة

1. دراسة، محمد علي محمد برسي ، 2002م (التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرارات) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم استخدام الممارسات فنية التي تهدف إلى فحص البيانات والقوائم المالية عن مشروع معين في وقت معين بغرض استخراج بعض المعلومات عن مدى تقدم هذا المشروع خلال الفترة الحالية والتنبؤ بنتائج أعماله خلال الفترة القادمة.هدفت الدراسة الي تعدد الجهات المستفيدة من نتائج التحليل المالي سواء أن كان ذلك داخلياً او خارجياً . تمثلت أهمية الدراسة في ألاساليب المستخدمة في التحليل المالي في مجال صنع القرارات المالية ومتابعة تنفيذها لتمكن كافة الأطراف من اتخاذ قراراتها على أسس سليمة وكان إكمال البيانات أمراً مهماً لعمليات التحليل المالي . اعتمدت الدراسة علي المنهج التاريخي ،والمنهج الاستنباطي ،والمنهج الاستقرائي . توصلت الدراسة الي عدد من النتائج منها، يعتبر التحليل المالي ذو أهمية كبيرة لعملية التخطيط المالي للمنشأة ، ووسيلة من وسائل التخطيط والرقابة، وهو مفيد لعدد من الجهات منها إدارة المنشأة والمقرضين والدائنين والبنوك والمساهمين . أوصت الدراسة بالعمل على تطوير مفهوم التحليل المالي وإبراز دوره الفعال كأسلوب يساهم وبفعالية في تزويد كافة الجهات التي يهمها أمر القوائم المالية بالمعلومات الضرورية .

يتضح للباحثة بان هذة الدراسةهدفت الي تعدد الجهات المستفيدة من نتائج التحليل المالي سواء أن كان ذلك داخلياً او خارجيا ، أما دراستي فقد هدفت الى توضيح الموشرات التي تستخدم لبيان كفاءة إدارة السيولة بالمصارف وتوضيح حدود التحليل المالى في هذا المجال .

2. دراسة، Peter Mackay&Gordenm.philips، 2002م

(Is there An optimal Financial stucture) [2]

تمثلت مشكلة الدراسة في إمكانية وجود هيكل مالي امثل للصناعة ، وعوامل الصناعة التي تؤثر علي الهيكل المالي للمنشأة ، ونمازج توازن الصناعة المتنافسة . تمثلت أهمية الدراسة في التفاعل أن المنشأت تختلف في سرعة تعديل هياكلها المالية في اتجاة الهيكل المالي والتداخل بين القرارات المالية الخاصة بالديون طويل الاجل ، الديون قصيرة الاجل ،السيولة ، حقوق الملكية والتوزيعات ، الاهداف التمويلية طويلة الأجل والتي تقوم المنشاة بتعديلةجزيئاً والعوامل المحددة للتعديل .هدفت الدراسة الي معرفة ما اذا كانت القرارات المالية للمنشأة الفردية لها علاقة بقرارات مثيلاتها في الصناعة . اعتمدت الدراسة على المنهج الاحصائي الذي تم تطبيقة على 142 صناعة امريكية متنافسة . توصلت الدراسة الي عدد من النتائج منها،المنشاة المستقرة تكون عادة كبيرة وكثافة راسمالها عالية وربحيتها مرتفعة ومخاطرها اقل مقارنة بغيرها ، والمنشات الداخلة تكون عادة صغيرة وكثافة رأسمالها أقل ، أما المنشات الخارجة فان رافعتها مضاعفة مقارنة بغيرها، وتتعرض لخسائر كبيرة وهي عادة تخرج من الصناعة بنسبة راس مال الى عمل بعيدة عن متوسط الصناعة مقارنة بالمنشات المستقر،ومخاطرتها تكون ضعف المنشاة

([1]) محمد علي محمد برسي ، **التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرارات** ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2002م) .

([2]) Peter Mackay & Gorden M. Philips**, Is There an Optimal Financial Structure,** (Edwin: Southern Methodist University, 2002) .

الداخلة والمستقرة .أوصت الدراسة بالنسبة الي نماذج توازن الصناعة في الصناعات المتنافسة الي ان القرارات بواسطة المنشأت الفردية غير مستقلة عن القرارات بواسطة بقية المنشأت في نفس الصناعة وان التكنولوجيا والمخاطرة متغيرات مرتبطة بالهيكل المالي ، لا يوجد هيكل مالي أمثل واحد للصناعة .

يتضح للباحثة أن الدراسة تناولت اثر متغيرات الصناعة في الهيكل المالي للمنشأت التي تنتمي لهذه الصناعة ، بينما تناولت دراستي متغيرات نتائج التحليل المالي ودورها في مؤشرات السيولة .

3. دراسة ،RichardFairchild ، 2003م

(ManagementsoptimalFinancialcontracts,the degreeofAlignmentwithinvestors And the carrot&stickRdeofDebt) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في العلاقة بين هيكل حقوق الملكية وقيمة المنشاة والأستثمار في المنشأة . ظهرت أهمية الدراسة في الارتباط الوثيق بين هيكل حقوق الملكية وقيمة المنشأة وهذا الارتباط يتأثر بالأستثمار في المنشاة . هدفت الدراسة الي تحديد دور الهيكل المالي في تقليل هذة المشاكل وتعظيم قيمة المنشاة بواسطة تقريب وتنظيم دوافع المديرين مع اهداف المساهمين ، وافترضت الدراسة ان الهيكل المالي يؤثر في دوافع تعظيم القيمة للمديرين من خلال المخاطرة بالملكية .اعتمدت الدراسة علي المنهج الاحصائي الذي تم تطبيقة علي 140 شركة اسبانية . توصلت الدراسة الي عدد من النتائج منها، أن المديرين اذا استخدموا عقود لتمويل المنشأة تمويل كامل بالديون فستواجههم مشاكل عدم القدرة علي الدفع ، عندما يكون اداء المنشأة سيئاً ، ولذلك فانهم يخفضون من الديون ويستخدمون الديون وحقوق الملكية في التمويل . أوصت الدراسة بان هناك علاقة ايجابية بين الاستثمار والقيمة السوقية للمنشأة.

يتضح للباحثة بأن هذة الدراسة تناولت الارتباط بين هيكل حقوق الملكية وقيمة المنشأة والاستثمار في المنشأة ، بينما تناولت دراستي الارتباط بين عملية التحليل المالي والسيولة المتوفرة داخل المصارف والاستخدامات المختلفة لها.

4. دراسة ، حسام الدين آدم أحمد محمد ، 2004م (إدارة السيولة في الاقتصاد السوداني) [2]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) قد أحدثت آثاراً متباينة بين بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي مثل التضخم وعرض النقود ونسبة الاستدانة من النظام المصرفي وحجم الودائع الاستثمارية لدى البنوك التجارية حيث أن طبيعة العلاقة بين شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) وهذه المؤشرات أدت إلى إحداث تساولات عن هذه المؤشرات وشهادة المشاركة الحكومية (شهامة) . ظهرت أهمية الدراسة في التعرف على شهادتي شهامة وشمم كادوات مالية واثرها على

([1]) Richard Fairchild, **Managements Optimal Financial contracts,** The Degree of Alignment with Investors and The Carrot & Stick Rol of Debt (United Kingdom:University of Bath School,2003).

([2]) حسام الدين آدم أحمد محمد ، **إدارة السيولة في الاقتصاد السوداني** ، (الخرطوم : ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2004م) .

ادارة السيولة النقدية في الاقتصاد السوداني . هدفت الدراسة إلي تقييم شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) وشهادات المشاركة الحكومية (شهامة) والوقوف على المشاكل المتعلقة بها مع محاولة وضع بعض الحلول المناسبة لها . اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي ، والمنهج الاستنباطي ، والمنهج الاستقرائي ، والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها، أن هذه الشهادات تتماشى مع إطار النظام المصرفي الإسلامي وأن لهذه الشهادات تأثيراً مباشراً على السيولة في الاقتصاد حيث أنها ساهمت في تعضيد أدوات السياسة النقدية ، كما أن هذه الشهادات ساهمت بفعالية في تمويل عجز الحكومة من مصادر داخلية للاستدانة من النظام المصرفي . اوصت الدراسة بالاستمرار في التجربة وعدم استخدام شهادات شهامة في سرد ديون الدولة مما قد يؤدي الى بعض الشبهات الدينية .

يتضح للباحثة بأن أهمية هذة الدراسة تمثلت في التعرف على شهادتي شهامة وشمم كادوات مالية وأثرها علي أدارة السيولة النقدية، بينما تمثلت أهمية دراستي في توضيح دور التحليل المالي للبيانات المالية لأعطاء مؤشرات عن السيولة .

5. دراسة، خالد نصر الدين سليمان ، 2005م (دور التحليل المالي في تقويم كفاءة اداء المنشآت الصناعية) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في تقويم أداء التحليل المالي وتحسينه في هذه المنشآت الصناعية. ظهرت أهمية الدراسة في تقييم كفاءة الاداء في المنشات الصناعية . هدفت الدراسة لمعرفة دور التحليل المالي في تقويم كفاءة الأداء في المنشآت الصناعية . اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي ، والمنهج الاستنباطي ، والمنهج الاستقرائي ، والمنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها، ارتفاع الخصوم المتداولة عن الأصول المتداولة يؤدي إلى إنخفاض صافي رأس المال العامل للشركة وبالتالي يؤثر على السيولة بالشركة ، تذبذب نسبة السيولة يؤثر على قدرة الشركة في السداد الفوري لالتزاماتها ، إنخفاض نسبة التداول دون النسبة النموذجية للتداول يؤثر على كفاية الأموال السائلة لسداد الالتزامات قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها ، ارتفاع تكلفة المبيعات بالشركة يؤدي إلى تدني هامش الربح الإجمالي مما يعني إنخفاض ربحية الشركة . أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالتحليل المالي في مجال تقويم الأداء المالي بالشركة ، ضرورة اعتماد نتائج التحليل المالي في وضع الخطط والبرامج المستقبلية ومعالجة ما ينتج من إنحرافات في استخدام الحاسوب في تحليل بيانات التحليل المالي .

([1]) خالد نصر الدين سليمان ، **دور التحليل في تقويم كفاءة أداء المنشآت الصناعية** ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2005م) .

يتضح للباحثة بان هذة الدراسة هدفت الي معرفة دور التحليل المالي في تقويم كفاءة الاداء في المنشات الصناعية، بينما هدفت دراستي الى ابراز دور التحليل المالى في الاستفادة من بيانات موشرات السيولة من خلال الوصول الى اوجة القوة والضعف في اداء المصارف.

6. دراسة، الهيثم الكندي يوسف محمد عثمان ، 2005م (دور التحليل المالي في تقويم كفاءة اداء المصارف السودانية) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة فيِ عدم إمكانية استخدام التحليل المالي في تقويم وتحسين الأداء بالمصارف حيث أصبحت هذه المصارف وفي ظل العولمة تواجه منافسة شديدة من حيث جذب العملاء وحسن استغلال ودائعهم .ظهرت أهمية الدراسة في الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في جذب المدخرات وإنتشارها في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية ، كان لابد من إيجاد وسيلة لتقويم أدائه من حيث الكفاءة والفعالية ، حيث أصبحت أدوات التحليل المالي وخاصة النسب المالية من أهم الوسائل المستخدمة في هذا المجال .هدفت الدراسة إلى بيان دور التحليل المالي في تقويم كفاءة أداء المصارف في السودان . اعتمدت الدراسة علي المنهج التاريخي ، والمنهج الاستنباطي ،والمنهج الاستقرائي ، والمنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها، ان القوائم المالية لا تمثل مصدراً كافياً لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي تمكنهم من إتخاذ قرارات رشيدة ، يساعد التحليل المالي الادارة على القيام بوظائفها بكفاءة ، عدم اهتمام إدارة بعض المصارف بالتحليل المالي ، عدم وجود أتفاق حول أستخدام أدوات التحليل المالي بالمصارف كإختلاف الظروف المحيطة بكل منها ، اختلاف المستفيدين من نتائج التحليل المالي يؤدي إلى اختلاف وجهات النظر حول اكثر النسب المالية أهمية . توصلت الدراسة إلى الاهتمام بالتحليل المالي ، تخصيص إدارة معينة للقيام بالتحليل المالي ، وتوفير التدريب اللازم لها ، ان يقوم البنك المركزي بإلزام المصارف بإجراء التحليل المالي والإفصاح عنه في تقارير منفصلة ، الاستفادة من التقنية الحديثة للحصول على نتائج التحليل المالي بسرعة ودقة ، والاهتمام بالبحوث العالمية الخاصة بعمليات التحليل المالي .

يتضح للباحثة بأن مشكلة هذة الدراسة عدم امكانية استخدام التحليل المالي في تقويم وتحسين الأداء بالمصارف ، بينما تمثلت مشكلة دراستي في حاجة مستخدمي القوائم المالية لمعلومات مالية تساعدهم في عملية اتخاذ القرارات المالية.

7.دراسة، مني عبد السلام عبد السيد ،2005م (دور التحليل المالي والرقابة المالية في اداء شركات التأمين) [2]

تمثلت مشكلة الدراسة في دعم التزام شركات التامين بالمعايير العالمية عند التحليل المالي. ظهرت اهمية الدراسة في الاهتمام بدراسة القوائم المالية بشكل تحليلى مفصل يوضح العلاقات بين عناصر هذة القوائم

([1]) الهيثم الكندي يوسف محمد عثمان ، **دور التحليل المالي في تقويم كفاءة اداء المصارف السودانية** ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2005م) .

([2]) مني عبد السلام عبد السيد ، **دور التحليل المالي والرقابة المالية في اداء شركات التامين** ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2005م).

والتغيرات التي تطر على هذه العناصر في فترة زمنية محددة أو فترات زمنية متعددة، اضافة الى توضيح حجم هذا التغير علي الهيكل المالي العام للمنشأة وآثار هذا التغيير بشكل واضح. هدفت الدراسة الى تحليل محتويات القوائم المالية في اطار عمل هادف ، إجراء فحص دوري لشركات التأمين للتأكد من مراعاة أحكام القانون والأسس الفنية لمزاولة عمليات التأمين اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي والاستقرائي ، والمنهج الوصفي التحليلى . توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج منها، نشر الوعي والثقافة ضعيف ، شركات التأمين يغلب عليها ضعف المقدرة المالية وقلة رأس المال . أوصت الدراسة بالاهتمام بقطاع التأمين من خلال نشر الوعي التأميني ، زيادة رووس أموال شركات التأمين وزيادة نسبة الاحتفاظ بأكبر قدر من الأقساط.

يتضح للباحثة بان هذة الدراسة هدفت إلي تحليل محتويات القوائم المالية في أطار عمل هادف ، بينما هدفت دراستي الى بيان دور التحليل المالى واوجة القصور بها ومدى الاستفادة منها وحدود استخدامة.

8.دراسة ، سالم يسلم محفوظ الرضي، 2005م (أستخدام أساليب التحليل المالي في تقييم أداء المنظمات) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف إدراك واهتمام إدارات المنظمات المبحوثة في استخدام أساليب التحليل المالي وتحديداً النسب المالية في دراسة وتحديد نقاط القوة والضعف فيها وبالتالي في تقييم الأداء المالي لها. ظهرت أهمية الدراسة في أنها تعالج التحليل المالي وعلاقتة بتقييم الاداء ، تساهم في تطوير دراسات التحليل في منظمات الاعمال والمنظمات عينة الدراسة . هدفت الدراسة إلي بيان دور أساليب التحليل المالي وتحديداً النسب الماليه في تقييم المنظمات الصناعية عينة الدراسة من خلال تحديد نقاط القوة والضعف ، دراسة وتحليل الاداء المالي للمنظمات عينة الدراسة وتحديداً نقاط القوة والضعف. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج منها، يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية أحد الوسائل المهمة والأكثر شيوعاً التي تستخدمها المنظمات الصناعية في قياس قدرتها على استمرار نشاطاتها الاقتصادية ، التحليل المالي باستخدام النسب المالية يعد من المؤشرات المهمة لتقييم أداء المنظمات الصناعية بشكل عام والأداء المالي على وجه التحديد. أوصت الدراسة بإيجاد التناسق بين الموارد المتاحة للمنظمة واستخدامها بشكل أمثل ، تحليل البيانات المالية المستخلصة من الحسابات الختامية وخاصة قائمة الميزانية وقائمة العمليات الجارية للمصانع.

يتضح للباحثة بأن هذة الدراسة تناولت تحديد النسب المالية وتحديد نقاط القوة والضعف فيها ، بينما تناولت دراستي توضيح المؤشرات والنسب التي تستخدم لبيان كفاءة إدارة السيولة بالمصارف وتوضيح حدود التحليل المالى في هذا المجال.

([1]) سالم يسلم محفوظ الرضي ، **أستخدام اساليب التحليل المالي في تقييم اداء المنظمات** ، (اليمن : جامعة عد ن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2005م) .

9.دراسة ،عباس عبد الله الحسين محمد ، 2005م (التحليل المالي وأثره في اختيار مشروعات الاستثمار في ظل ظروف عدم التاكد) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في ان المستثمرين عند استثمارهم لاموالهم في سوق الاوراق المالية تواجههم مشكلات عديده منها كيفية اختيار افضل المشروعات الاستثمارية المعروضة بسوق الخرطوم للاوراق المالية وذلك في ظل عدم التاكد التي تحيطها، وكيفية تحديد مستويات العوائد والمخاطر المتوقعة من تلك المشروعات الاستثمارية المعروضة وتفسير تقلبات عوائدها واسعار اسهمها ، حيث ان المخاطر العامل الأساسي والمؤثر في اتخاذ القرارات الاستثمارية وفي تحديد العوائد المطلوبة من المشروع الاستثماري المعين . ظهرت أهمية الدراسة في تأكيدها على أهمية الاستثمار في أسواق الأوراق المالية بصفة عامه ، وسوق الخرطوم للأوراق المالية بصفة خاصة ، تساهم في الاعتماد على منهج التحليل المالي عند اختيار مشروعات الاستثمار . هدفت الدراسة الى بيان اثر استخدام التحليل المالى في ترشيد القرارات الاستثمارية المتعلقة بالاستثمار في المشروعات بصفة عامة ، التعرف علي بعض النماذج الرياضية والاحصائية المرتبطة بالتحليل المالي ، أهم الأساليب المستخدمه في التحليل المالي . اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، والمنهج الاحصائي . توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها، الترويج للاستثمار في المشروعات الاستثمارية المدرجه بسوق الاوراق الماليه ، الاهتمام بالتخطيط المسبق للعملية الاستثمارية ، انتهاج الاساليب والوسائل العملية ، قيام المعنيين بسوق الاوراق المالية بوضع ضوابط وقواعد تراعي فيها منهج الاصاله والحداثة . أوصت الدراسة بالارتقاء بمستوى التحليل المالي ، تفعيل دور التحليل المالي في تقييم المشروعات الاستثمارية عينة الدراسة بشكل خاص، وتقديم المعلومات والبيانات الازمة لاتخاذ القرارات المستقبلية المتعلقة بتطوير نشاطاتها الاستثمارية .

يتضح للباحثة بان هذة الدراسة تناولت أهمية الاستثمار في أسواق الأوراق المالية بصفة عامة وسوق الخرطوم للأوراق المالية بصفة خاص ، بينما تناولت دراستي المؤشرات والنسب المالية التي يمكن الاستناد اليها لتقويم كفاءة ادارة السيولة وحدود استخدام هذه النسب .

10.دراسة، صلاح شاطرمحمد فرح ،2006م (أثر التحليل المالي والفني في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الاوراق المالية) [2]

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم اقبال بعض المستثمرين في الاستثمار في سوق الأوراق المالية ، عدم اعتماد بعض المستثمرين للأسس العلمية الحديثة لأستثمار في سوق الاوراق المالية . ظهرت أهمية الدراسة في تناول سوق الأوراق المالية لأنه السوق التي يتم فيها تداول أسهم الشركات والسندات الحكومية مع التوضيح والتركيز علي الاساليب العلمية الحديثة في هذا المجال. هدفت الدراسة إلى الأسهام في زيادة الوعي ونشر ثقافة الاستثمار في سوق الأوراق المالية، تشجيع الاستثمار والتقليل من مخاطرة،

([1]) عباس عبد الله الحسين محمد ، **التحليل المالي وأثره في اختيار مشروعات الاستثمار في ظل ظروف عدم التأكد** ، (الخرطوم: جامعة النيلين ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2005م) .

([2]) صلاح شاطر محمد فرح ، **أثر التحليل المالي والفني في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية** ، (الخرطوم: جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2006م) .

المساهمه في جذب رووس الأموال الخارجية والمحلية .اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والاستقرائي ، والمنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها ، تمكن المستثمرون الذين اتبعوا الأساليب العلمية من تحقيق أرباح عالية ، حققت أسهم المضاربة خسائر فادحة للمستثمرين ، الأرباح الموزعة والمحققة هما من اقوى الدوافع للمستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في سوق الأوراق المالية . أوصت الدراسة بضرورة قيام مراكز للتدريب ومراكز للاستشارات المالية الخاصة حتي تتمكن من القيام بدورها في زيادة الوعي العلمي ، السماح للوسطاء الماليين وصناع السوق بالعمل داخل سوق الأوراق المالية مع وضع الضوابط والأحكام التي تنظم أنشطتهم ، ضرورة اتخاذ القرار من قبل هيئة الأسواق المالية .

هدفت الدراسة الى الاسهام في زيادة الوعي ونشر ثقافة الاستثمار في سوق الأوراق المالية ، بينما هدفت دراستي إلى توضيح أساليب إدارة السيولة المصرفية والرقابة على السيولة .

11. دراسة، جمعة علي سويس خميس ، 2006م (التحليل المالي للقوائم المالية كوسيلة لتقويم أداء المصارف الأهلية من حيث السيولة والربحية) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن بعض المصارف تواجه صعوبات لم تمكنها من توفير إيرادات تكفي لتغطية كافة مصروفاتها وتوفير السيولة الكافية لمقابلة مسحوبات المودعين . ظهرت أهمية الدراسة في أن التحليل المالي يوضح تقارب معدل العائد على الودائع والأصول في كل من المصارف الناجحة والمتعثرة. هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية الموازنة بين السيولة والربحية في المصارف الوقوف على أسباب نجاح بعض من هذه المصارف وتعثر البعض الآخر ، العمل على تقويم أداء المصارف من حيث إدارة السيولة والربحية .اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي ، والمنهج الاستنباطي ، والمنهج الاستقرائي ، والمنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها، استخدام أساليب التحليل المالي ، تغير في تقويم أداء المصارف من حيث السيولة والربحية . أوصت الدراسة بضرورة إتباع المصارف أساليب التحليل المالي للتعرف على المستويات المناسبة للسيولة والربحية ، ضرورة وضع سياسات إئتمانية محكمة وواضحة يتم فيها الإلتزام بأساليب إدارة الإئتمان المعيارية وحساب كافة المخاطر المصاحبة لمنهج الإئتمان والتحوط لها والاحتفاظ برأس المال اللازم لمواجهته ، ضرورة وضع معايير عامة لمتطلبات العمل المصرفي في ضوء المعايير التي يحددها البنك المركزي.

يتضح للباحثة بأن هذة الدراسة تضمنت تقويم أداء المصارف الأهلية من حيث السيولة والربحية ، بينما تضمنت دراستي تقويم المصارف من حيث رفع كفاءة إدارة السيولة .

12. دراسة، محمد ساير عاشور الأعرج ، 2006م (منهج تطبيقي لقياس مؤشرات السيولة والربحية وارتباطها بكفاءة الأداء المالي) [1]

([1]) جمعة علي سويس خميس ، **التحليل المالي للقوائم المالية كوسيلة لتقويم أداء المصارف من حيث السيولة والربحية** ، (الخرطوم: جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2006م) .

تمثلت مشكلة الدراسة في وجود عدد كبير من الشركات غير الناجحة الأمر الذي استدعى دراسة الأداء المالي للشركات من خلال قياس مؤشرات السيولة والربحية وربطها بكفاءة الأداء المالي لها . ظهرت أهمية الدراسة في أنها تعرض مفهوم وخصائص وأنواع وأساليب التحليل المالي ، تبين الأسلوب العلمي المتبع دولياً في استخراج النشرات المالية العامة حيث تقيس مؤشرات السيولة والربحية للشركات. هدفت الدراسة إلى قياس مؤشرات السيولة والربحية بالشركات وعلاقتها بكفاءة الأداء المالي. اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، والمنهج الاستقرائي ، والمنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها، أن نسب التداول والسيولة السريعة ونسبة صافي رأس المال العامل للشركات كانت مرتفعة مقارنة بالنسب الدولية بالنسبة للشركات ، أن نسب مجمل الربح وصافي الربح للشركات كانت مرتفعة ، وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات السيولة والربحية للشركات ، ضرورة مراعاة الشركات لأسس التصنيف المحاسبي فيما يتعلق بالنفقات عند إعداد قوائمها المالية ، وان تعد قوائم مالية (قائمة المركز المالي ، وقائمة الدخل ، وقائمة تدفقات نقدية ، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية) . أوصت الدراسة بضرورة استخدام الشركات للتحليل المالي حتى تتمكن من تقويم أدائها المالي ، وتتمكن من إكتشاف نقاط القوة والضعف في الأداء ، قياس مؤشرات السيولة والربحية بالشركات، ارتبط مؤشرات السيولة بكفاءة الأداء المالي .

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تناولت عرض مفهوم وخصائص وأنواع وأساليب التحليل المالي ، بينما تناولت دراستي قياس مؤشرات التحليل المالي للبيانات المالية .

13. دراسة، سيد أحمد محمد عبد العزيز ، 2006م (تقويم كفاءة المصارف التجارية بالسودان في إدارة السيولة النقدية) [2]

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على كفاءة المصارف التجارية بالسودان في إدارة السيولة النقدية بالصورة الصحيحة التي تمكنها من رصد حجم الأموال الداخلة والخارجة والتنبؤ بها ووضع الآلية المناسبة التي تساعد على الوفاء بالالتزامات الطارئة المتمثلة في سحوبات المودعين . تمثلت أهمية الدراسة في قدرة المصارف التجارية العاملة بالسودان في إدارة السيولة النقدية عن طريق رصد وتحليل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ، حاجة المصارف التجارية إلى تقويم كفاءة المصارف، إبراز البيانات والمعلومات المحاسبية في مساعدة إدارات المصارف التجارية في اتخاذ القرارات السليمة والتي تساعد إدارة السيولة النقدية بالصورة الصحيحة . هدفت الدراسة إلى تقييم كفاءة المصارف التجارية بالسودان في إدارة السيولة النقدية، تقييم المصارف التجارية من خلال إجراء التحليلات المالية والاستفسارات والاستشارات التي غطت كافة الأنشطة التي ترتبط بالسيولة والنقدية . اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي ، والمنهج الاستنباطي ، والمنهج الاستقرائي ، والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها، غياب

([1]) محمد ساير عاشور الأعرج ، **منهج تطبيقي لقياس مؤشرات السيولة والربحية وارتباطها بكفاءة الأداء المالي** ، (الخرطوم: جامعة النيلين ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2006م) .

([2]) سيد أحمد محمد عبد العزيز ، **تقويم كفاءة المصارف التجارية بالسودان في إدارة السيولة النقدية** ، (الخرطوم ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2006م) .

الآلية الدائمة لقياس وتقييم السيولة النقدية بالمصارف التجارية بالسودان بالتالي عجزت عن إدارة السيولة النقدية بصورة صحيحة ، استطاعت أن تفي بجميع الالتزامات التي عليها بكل يسر وخاصة القصيرة منها، المصارف التجارية بالسودان لم تتمكن من استغلال السيولة النقدية الفائضة . أوصت الدراسة بضرورة وضع آلية دائمة بالمصارف التجارية تعنى بتقييم وقياس لسيولة النقدية ، وضع ضوابط لإدارة السيولة النقدية بصورة سليمة لتلافي ظاهرة شح السيولة النقدية ، العمل على استغلال السيولة النقدية الفائضة خاصة والتي مصدرها الموارد الخارجة المتمثلة في الودائع بالصورة المثلى، بيان ضرورة وجود الكفاءات الإدارية والحدود الواجب توافرها من التأهيل في المصارف التجارية ، ضرورة إدخال التقنيات المصرفية الحديثة التي تساهم في إدارة السيولة ، سيطرة البنك المركزي على إدارة السيولة .

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تطرقت إلى تقييم المصارف التجارية من خلال إجراء التحليلات المالية، بينما تطرقت دراستي إلى تقييم كفاءة إدارة السيولة بالمصارف من خلال إجراء التحليل المالي.

14. دراسة، محمد جبار الصائغ ، 2006م (دراسة تحليلية للسيولة المصرفية) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في صعوبة تقدير مستوي السيولة المصرفية التي يجب على المصارف التجارية الاحتفاظ بها والتي تضمن لها الوفاء بكل الالتزامات المالية ، وتمكنها في ذات الوقت من تحقيق اقصى الاستثمارات والارباح. تمثلت أهمية الدراسة في تحليل مفهوم السيولة المصرفية ومكوناتها ونظرياتها . هدفت الدراسة إلى تقييم كفاية السيولة المصرفية من خلال موشراتها ، تقييم الربحية من خلال معدلاتها ،توضيح طبيعة العلاقة بين السيولة المصرفية والربحية . اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها أن نسبة الرصيد النقدي انخفضت في خمسة مصارف وارتفعت في المصرفين الباقيين ، تبين أن معظم المصارف عينة الدراسة لم تنجح بمقدار كبير في تحقيق التوافق بين هدف السيولة المصرفية وهدف الربحية . أوصت الدراسة بمحاولة المصارف تقديم جميع الخدمات وابتكار خدمات جديدة بين فترة وأخرى ، حث المتخصصين والباحثين على تقديم الجديد والمتطور ، قيام المصارف بدراسة جميع مجالات الاستثمار المتوفرة لديها وتقليل المخاطر ، على المصارف الاهتمام الجاد بالتطورات الحديثة في النشاط المصرفي وضرورة أن تكون للادارة استراتيجية لذيادة القدرات والمهارات من أجل تعزيز القوة التنافسية لها.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تناولت تحليل مفهوم السيولة المصرفية ومكوناتها ونظرياتها بينما تناولت دراستي أساليب إدارة السيولة المصرفية والرقابة على السيولة.

15. دراسة، علي عبد الله شاهين ، 2006م (دور أدوات التحليل المالي في ترشيد السياسات الإئتمانية وتشكيل محفظة الإئتمان في البنوك) [2]

([1]) محمد جبار الصائغ ، **دراسة تحليلية للسيولة المصرفية** ، (العراق : جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة علمية، 2006م) .

([2]) علي عبد الله شاهين ، **دور أدوات التحليل المالي في ترشيد السياسات الإئتمانية وتشكيل محفظة الائتمان في البنوك** ، (بنها: كلية التجارة، مجلة علمية ، العدد الأول ، 2006م) .

تمثلت مشكلة الدراسة في الكيفية التي يتم من خلالها استخدام الأموال وتحقيق أهدافه في تحسين الربحية وتوفير السيولة وتقليل المخاطرة من خلال عمليات متوازنة في ظل قيود قانونية ومصرفية وبيئية . هدفت الدراسة إلى بيان دور أدوات التحليل المالي وقدرتها في الكشف المبكر عن المشكلات وتشكيل وإدارة المحفظة الائتمانية وتقييمها مالياً وفنياً والوقوف على الدور الذي تلعبه في ترشيد القرارات الائتمانية . تمثلت أهمية الدراسة في إجراء دراسات مستفيضة ومتعمقة باعتبارها أكثر المجالات الاستثمارية التي تتعرض للمخاطر ، الأمر الذي يتطلب إبراز دور أدوات التحليل المالي في ترشيد السياسة الائتمانية في البنوك ضماناً لحسن الأداء وتدعيماً لمسيرة البنك .

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي ، والمنهج الاستقرائي . توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها، تحتل التسهيلات الائتمانية بأنواعها المختلفة المرتبة الثانية بعد التوظيفات الخارجية ، تواجه البنوك مشكلات متعددة تتعلق بالتسهيلات الإئتمانية ، يتعين مراعاة التوزيع الأمثل لمحفظة الإئتمان على القطاعات المختلفة بحيث تجعل مخاطر تلك المحفظة عند حدها الأدنى . أوصت الدراسة بضرورة سعي البنوك إلى زيادة وتنشيط أدائها الائتماني .

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تناولت أدوات التحليل المالي ، بينما تناولت دراستي أساليب التحليل المالي.

16. دراسة،Michael Faulkender&Rogwang، 2006م

(corporate FinancialpolicyAnd thevalueofcash) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في التغيرات في القيمة الحدية للنقدية التي تحتفظ بها المنشأة . تمثلت أهمية الدراسة في كيفية تقييم الاسواق المالية لحجم السيولة في المنشآت المختلفة .هدفت الدراسة الي تحديد حجم السيولة التي يجب ان تحتفظ بها المنشأة وأثرة في السياسة المالية للمنشاة . تمثلت افترضات الدراسة في ان السيولة تمكن المنشآت من تمويل الاستثمارات من غير الاحتياج الى اللجؤ لاسواق المال. اعتمدت الدراسة على المنهج الاحصائي الذي تم تطبيقة على عينة من المنشآت الأمريكية . توصلت الدراسة الى من النتائج منها ، اضافة سيولة نقدية للمنشأة تؤدي الى زيادة القيمة لاصحاب الملكية بالنسبة للمنشآت التي لها مستوى سيولة منخفض ورافعتها المالية منخفضة ، القيمة الحدية للنقدية في المنشآت التي تواجه قيود وصعوبات في التعامل في اسواق المال . أوصت الدراسة بزيادة الاحتياطيات التقدية التي يتم توزيعها على المساهمين من خلال توزيعات الارباح او اعادة شراء الأسهم ، تستخدم السيولة في دفع التزمات الديون في المنشأة . يتضح للباحثة بأن الدراسة تناولت العلاقة بين السيولة والهيكل المالي للمنشأة ، بينما تناولت دراستي ادارة السيولة المصرفية كاملة .

17. دراسة، محمد صلاح البيطار ، 2007م (قدرة التحليل المالي على قياس الربحية)[2]

([1])Michael Faulkender & Rong wang, **Corporate Financial Policy and The Value of Cash the** (Journal of Finance, 2006, Vol.LXI, No. 4,2006).

([2]) محمد صلاح البيطار ، **قدرة التحليل المالي على قياس الربحية** ، (دمشق :جامعة دمشق، رسالة ماجستير منشورة ، 2007م) .

تمثلت مشكلة الدراسة في أن المستثمرين والملاك وأصحاب الأسهم يقيمون نجاح المنشأة في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وقدرتها على استثمار الأموال من خلال رقم الربح الذي تحققه في نهاية العام . تمثلت أهمية الدراسة في تطور آفاق استخدامات التحليل المالي وأساليبه ، يعتبر الربح الهدف الأساسي للكثير من المنشآت . هدفت الدراسة إلى بيان أثر انعكاس رقم الأرباح الظاهر في القوائم المالية للمنشأة في الوضع الحالي ومدى انعكاسها على الوضع المحتمل في المستقبل ، التحليل باستخدام نسبة القوائم المالية ، الاسهام الفعال في ترشيد القرارات والسياسات والخطط المستقبلية من خلال النتائج المستخدمة من التحليل المالي ، دراسة عملية لقياس ربحية إحدى المنشآت الخدمية في سوريا .اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي ، والمنهج الاستقرائي . توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها، التحليل الرأسي يبين الأهمية النسبية لعناصر القوائم المالية ، النسب المحاسبية تعطي دلالات معينة عن نشاط الربحية، مدى مساعدة التحليل المالي مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بوضع المنشأة في المستقبل ، التحليل المالي يوفر البيانات الملائمة كاتخاذ قرار الاستثمار المناسب في التعامل . أوصت الدراسة باعطاء أهمية أكبر للتحليل المالي ظراً لمساهمته في خدمة كافة الأطراف المتعاملة مع المنشأة ، هناك توجهاً وسعياً جاداً لافتتاح سوق الأوراق المالية في سوريا قريباً ، تزداد الحاجة إلى التحليل المالي لإظهار اتجاهات ربحية الأسهم وتحليل القوائم المالية ، اعتماد أكثر من أداة من أدوات التحليل المالي لإظهار الوضع الحقيقي لتحليل قائمة التدفقات النقدية في جميع الشركات .

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تناولت تطور آفاق استخدامات التحليل المالي وأساليبه ، بينما تناولت دراستي التحليل المالى للبيانات المالية لإعطاء مؤشرات عن السيولة .

18. دراسة، موسى فضل المولى مالك ، 2007م (دور التحليل المالي في تقويم أداء المنشآت) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في قياس دور التحليل المالي لمحتويات القوائم المالية ، صعوبة الحصول على مؤشرات لمعرفة نقاط القوة والضعف لتقويم أداء تلك المنشآت . ظهرت أهمية الدراسة في اعتبار التحليل المالي من الأسس المهمة في القوائم المالية ، وتوضيح العلاقة بين هذه الأرقام الواردة بها والحصول على معلومات وموشرات تساعد في تفسير وفهم هذه القوائم حتي يتم تقييم الأداء وتحسين نوعية معلومات القوائم المالية . هدفت الدراسة إلى التعرف على المعلومات التي تساعد على فهم القوائم المالية ، وتأكيد فاعلية القوائم المالية ، بالإضافة إلى توضيح دور التحليل المالي في تقويم أداء المنشآت . اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي ، والمنهج الاستنباطي ، والمنهج الاستقرائي ، والمنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها، التحليل المالي يحسن نوعية المعلومات ويقلل عنصر المخاطرة للمستثمرين ، تحليل القوائم المالية يعمل على تقويم ومقارنة أداء المنشأة الواحدة لعدة سنوات ، معظم المنشآت العاملة في السودان لا تعتمد على تقارير التحليل المالي في اتخاذ قراراتها . أوصت الدراسة على المستثمرين استخدام التحليل المالي لتحسين نوعية المعلومات ومن ثم تحليل عنصر المخاطرة . على

([1]) موسى فضل المولى مالك ، **دور التحليل المالي في تقويم أداء المنشآت** ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2007م) .

مستخدمي القوائم المالية استخدام نسب التحليل المالي للمساعدة في تقويم الأداء المالي للمنشآت . ضرورة استخدام تقارير التحليل المالي من قبل المنشآت العاملة في السودان لمساعدتها في ترشيد قراراتها .

يتضح للباحثة بأن مشكلة هذه الدراسة تمثلت في صعوبة الحصول على مؤشرات لمعرفة نقاط القوة والضعف لتقويم أداء تلك المنشآت ، بينما تمثلت مشكلة دراستي في حاجة مستخدمي القوائم المالية لمعلومات مالية تساعدهم في عملية اتخاذ القرارات المالية.

19. دراسة، رانيا محمد عمر محمد ، 2007م (دور التحليل المالي في تقويم أداء القطاع المصرفي التجاري السوداني) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في مساهمة التحليل المالي في تقويم أداء المصارف التجارية ، وذلك من خلال تقويم مستوى السيولة وربحية نشاط المصرف . تمثلت أهمية الدراسة في تحديد كيفية استخدام التحليل المالي في تقويم كفاءة المصرف في استغلال أمواله المتاحة . هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية التحليل المالي وكيفية استخدامه في تقويم الأداء بالقطاع المصرفي التجاري للوصول إلى مؤشرات ذات دلالة حتى يتم تحديد أوجه القوة والضعف في أداء العمليات المالية به .اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي ، والمنهج الاستنباطي ، والمنهج الاستقرائي. توصلت الدراسة إلى عددمن النتائج منها ، تدني نسبة السيولة ، تذبذب معدل العائد من الإيرادات وتدني معدل العائد على الأصول إلى مخاطر يتحملها المقرضين والمودعين بالمصرف، تشير نسبة حقوق الملكية إلى جملة القروض إلى أن الإدارة بدأت تخفض اعتمادها على حقوق الغير في تمويل عملياتها بالمصرف . أوصت الدراسة بالعمل على تحسين مستوى الإيرادات المحققة لضمان استثمار أموال المصرف بالشكل الملائم ولتحقيق أرباح مناسبة . ضرورة تلافي المخاطر التي يتحملها المقرضين والمودعين بالمصرف نتيجة تدني نسب السيولة وتذبذب معدل العائد من الإيراد وتدني معدل العائد على الأصول ، استخدام متخصصين حتى يكون من الممكن الحصول على مؤشرات ذات صلة بأداء المصرف ونشاطه .

يتضح للباحثة بأن هدف هذه الدراسة تمثل في إبراز أهمية التحليل المالي وكيفية استخدامه في تقويم الأداء بالقطاع المصرفي التجاري ، بينما هدفت دراستي إلى إبراز دور التحليل المالى في الاستفادة من بيانات مؤشرات السيولة من خلال الوصول إلى أوجة القوة والضعف في أداء المصارف .

20. دراسة ،عبد الله وداعة علي محمد ، 2008م (استخدام أساليب التحليل المالي لأغراض الفحص الضريبي) [2]

تمثلت مشكلة الدراسة في القياس غير السليم للوعاء الضريبي وذلك بسبب عدم توفر المعلومات كاملة أو بصورة غير صحيحة، الفحص الذي يتم للحسابات المراجعة لا تتوفر فية المستندات يتم التقدير وهذا الذي

([1]) رانيا محمد عمر محمد ، **دور التحليل المالي في تقويم اداء القطاع المصرفي التجاري السوداني** ، (الخرطوم : جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2007م) .

([2]) عبد الله وداعة علي محمد ، **استخدام أساليب التحليل المالي لأغراض الفحص الضريبي** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2008م) .

يؤدي إلى كثرة النزاع بين الممولين وديون الضرائب . تمثلت أهمية الدراسة في التعرف على الطرق والأساليب المتبعة لتحديد الوعاء الضريبي ، استخدام أساليب وطرق التحليل المالي، تمكين جميع المستخدمين لقوائم المالية من الاستفادة القصوي من بياناته كل حسب هدفة هدفت الدراسة إلى استخدام الأساليب التي يمكن عن طريقها الوصول للوعاء الضريبي السليم باستخدام التحليل ، الإلمام بأهمية الضرائب وطرق قياس الوعاء الضريبي ، الاستفادة منه كوسيلة للوصول لحقيقة البيانات التي يتم عن طريقها تحديد الوعاء الضريبي ، دور التحليل المالي في قياس وتقويم الأداء المالي للوحدات الاقتصادية ، تمكين المستخدمين للقوائم المالية من الاستفادة القصوى من بياناتها ، تلجأ السياسة المالية إلى استخدام الاعفاءات الضريبية من أجل جذب رؤوس الاموال الخاصة إلى نوع معين من النشاط الاقتصادي . اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، والمنهج الاستنباطي، والمنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي . توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها، يوجد نزاع كبير بخصوص قياس وعاء ضريبة أرباح الأعمال بين دافع الضريبة والإدارة الضريبية ، عدم توفر المعلومات الكاملة والتي عن طريقها تستطيع إدارة الضرائب تحديد الوعاء الضريبي، الضريبة على القيمة المضافة ضريبة غير مباشرة تفرض على السلع والخدمات ، يتم تحديد وعاء ضريبة القيمة المضافة على أساس تجميع كل عوائد عوامل الانتاج ، التحلل المالي يعتبر خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي ، يتم التحليل المالي بأساليب متعددة منها التكلفة والحجم ، النسب المالية تكون ذات فائدة كبيرة إذا ماتم استخدام النسب المطلوبة . أوصت الدراسة بتقديم المكلف بالضريبة على القيمة المضافة إقراراً شهرياً لإدارة الضرائب ، ضرورة تقديم المكلف بالضريبة مستندات سليمة وكافية لإدارة الضرائب ، اقتراح الأساليب التي يمكن عن طريقها الوصول للوعاء الضريبي السليم باستخدام التحليل المالي ، دور الضريبة دور مهم وواجب وطني العمل على زرع الثقة بين دافع الضريبة وإدارة الضرائب ، الاستفادة من أحداث التقنيات لتوفير المعلومات السليمة عن المعلومات التجارية ، العمل على الحد من التهرب الضريبي .

يتضح للباحثة بأن هدف هذه الدراسة توضيح دور التحليل المالي في قياس وتقويم الأداء المالي للوحدات الاقتصادية ، بينما هدفت دراستي إلى توضيح أساليب إدارة السيولة المصرفية والرقابة على السيولة.

21. دراسة، محمد عبد المطلب يس صالح ، 2008م (استخدام التحليل المالي الحديث في التنبؤ بمستقبل الأعمال) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن منشآت قطاع الأعمال في السودان تستخدام طرق وأساليب تقليدية للتحليل المالي في القياس والتنبؤ بالأداء ، أن استخدام أساليب تقليدية لا تعطي مؤشراً كافي يمكن من التعبير عن الوضع الحقيقي للمنشأة . تمثلت أهمية الدراسة في ما يقدمة التحليل المالي من نتائج مفيدة تتركز مهامه في تحليل وتنسيق البيانات التي تنتجها الدورة المحاسبية ، يستطيع أن يظهر الخلل ويحدد نقاط الضعف، يساعد الإدارة على اتخاذ القرارات وتصحيح الإنحرافات هدفت الدراسة إلى بيان أهمية طرق وأساليب

([1]) محمد عبد المطلب يس صالح ، **استخدام التحليل المالي الحديث في التنبؤ بمستقبل الأعمال** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2008م) .

التحليل المالي التي تعتبر الأداء الأنسب لدى المحلل المالي في دعم تقييم منشآت الأعمال في السودان ، تشجيع قطاع الأعمال في الدولة في استخدام التحليل المالي ، وذلك لفاعليتة في القياس والتقويم والتنبؤ بمستقبل الأداء في هذا القطاع . اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي ، والمنهج الاستقرائي. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها، التحليل المالي من البدائل المحاسبية التي تساعد في القياس والتقويم والتنبؤ بالأداء . أوصت الدراسة بأن على إدارات منشآت الأعمال تبني منهج التحليل المالي لأهميته في القياس والتقويم والتنبؤ بالأداء المستقبلي للمنشأة .

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة هدفت إلى أن التحليل المالي يساعد الإدارة على اتخاذ القرارات، بينما هدفت دراستي إلى أن التحليل المالي يساعد في رفع كفاءة الأداء .

22. دراسة ،سوسن الزبير إبراهيم ، 2008 (دور بنك السودان المركزي في إدارة السيولة) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في التحول من النظام المصرفي التقليدي إلى النظام المصرفي الإسلامي في السودان للحد من معظم آليات السياسة النقدية غير المباشرة والأكثر كفاءة في النظام التقليدي في إدارة السيلسة النقدية وتنظيم السيولة مما يجعل إدارة السياسة النقدية في إطار النظام المصرفي الإسلامي تحدياً كبير للبنك المركزي، فهل يستطيع البنك المركزي في ظل النظام المصرفي الإسلامي من إدارة السيولة بصورة مثلى . تمثلت أهمية الدراسة في فعالية أدوات السياسة النقدية في إدارة السيولة ونجاحها في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية . هدفت الدراسة إلى إبراز دور البنك المركزي في إدارة السيولة من خلال أدواته النقدية المستخدمة وفعاليتها. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتقييم الأداء النقدي في الاقتصاد بالإضافة إلى المنهج القياسي. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها الحيلولة دون التأثير المتكافئ على موارد البنوك التجارية وذلك بتحديد نسب مختلفة للاحتياطي على الودائع بأوزان ترجيحية لذلك تطوير وسائل أخرى غير الدفع النقدي مثل بطاقات الإئتمان والصراف الآلي. أوصت الدراسة بتطوير عمليات السوق المفتوحة واستحداث أدوات أخرى غير مباشرة لإداراة السيولة .

يتضح للباحثة بأن هدف هذه الدراسة إظهار دور البنك المركزي في إدارة السيولة من خلال أدواته النقدية المستخدمة وفعاليتها ، بينما هدفت دراستي إلى إبرز دور التحليل المالي في تقييم كفاءة إدارة السيولة .

23. دراسة، علي خلف عبد الله ، 2008م (التحليل المالي واستخداماتة للرقابة علي الاداء والكشف عن الانحرافات) [2]

تمثلت مشكلة الدراسة في أخفاء بعض المعلومات الهامة من قبل الجهات التي يستمد المحلل المالي معلوماتة منها ،عدم التزام كثير من الشركات او المنشآت بالافصاح المحاسبي. ظهرت أهمية الدراسة في ما يقدمة التحليل المالي من نتائج والتي تتركز مهامه في تحليل وتنسيق البيانات التي تنتجها المحاسبة المالية ومن ثم إنتاج معلومات بالصورة التي يستفاد من استخدامها في المجالات المختلفة ، يساعد الإدارة

([1]) سوسن الزبير إبراهيم ، **دور بنك السودان المركزي في إدارة السيولة** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2008م).

([2]) علي خلف عبدالله ، **التحليل المالي واستخداماته للرقابة علي الاداء والكشف عن الانحرافات** ، (كوبنهاجن : الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك: كلية الادارة والاقتصاد ، رسالة ماجستير منشورة ، 2008م).

على اتخاذ القرارات وتصحيح الانحرافات. هدفت الدراسة إلى استخدام طرق وأدوات التحليل المالي الحديثة في الرقابة على أداء الوحدة الاقتصادية ، كشف الانحرافات في وقت مبكر بالاعتماد على أدوات التحليل المالي ، مساعدة إدارة المشروع على اتخاذ القرارات الرشيدة ، معالجة ظاهرة الفساد الإدارى والمالي عن طريق استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن التلاعب والانحرافات . أعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها ، أن عملية تقويم الأداء لها فائدة كبيرة لذلك فإن أغلب الشركات تصدر تقارير عامة تشمل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والتدفق النقدي ، ينبغي الانتباه إلى الظواهر المحيطة بالشركة كالتضخم والكساد . أوصت الدراسة بضرورة تأكيد الإفصاح المحاسبي من حيث إظهارها لكافة المعلومات ، الاستفادة من أدوات التحليل المالي كأحد الإجراءات التحليلية في مساعدة مراقب الحسابات والمراجعين لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ، على الشركات أن تعتمد الموازنات التخطيطية كأداة من أدوات التخطيط والرقابة.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تناولت استخدامات التحليل المالي في الرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات ، بينما تناولت دراستي استخدامات التحليل المالي في رفع كفاءة إدارة السيولة.

24. دراسة، عباس مصطفى مدني ، 2009م (الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني وأثرها في إعداد وقراءة التقارير والقوائم المالية) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن البحث المحاسبي بحاجة لتقارير تمثل ترابطاً وتكاملاً لهيكل نظرية المحاسبة بغرض تحصين وترشيد الممارسات الجارية . تمثلت أهمية الدراسة في تطوير حلول متناسقة للمشاكل المستجدة التي تواجه المهنة . هدفت الدراسة إلى تبيان ومناقشة الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية للتحليل المالي والإئتماني وأثرها في إعداد وقراءة التقارير والقوائم المالية ، البحث عن النموذج المحاسبي المعاصر وخاصة دور البحث في نظرية المحاسبة ، مناقشة مفاهيم إعداد القوائم المالية الأساسية التي تعد وفقاً لمتطلبات التحليل المالي والإئتماني، مناقشة مفاهيم إعداد القوائم المالية الأساسية التي تعد وفقاً للمعايير المحاسبية . اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي ، والمنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها، ترسيخ مبادئ مهنة المحاسبة والمراجعة ، إيجاد دراسات توضح طاقات التحليل المالي الهائلة وإمكانياته الخلاقة وإبراز دوره في مجالات التخطيط المختلفة ، أن تكون القوائم المالية مكتملة الإيضاحات اللازمة ، تأهيل المحلل المالي التأهيل العلمي والعملي ، تطور القدرات على فهم المعلومات المحاسبية واستخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، الافتراضات وأساليب القياس المستخدمة عند إنتاج المعلومات المحاسبية . أوصت الدراسة بضرورة إعداد التقارير التي تساعد على فهم المعلومات المحاسبية واستخدامها ، وضع دستور لمهنة المحاسبة والمراجعة يعد ميثاق يوضح آداب السلوك المهني ، وضع أنظمة محاسبية تستخدم في الشركات

([1]) عباس مصطفى مدني ، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني وأثرها في إعداد وقراءة التقارير والقوائم المالية**، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2009م).

والمؤسسات العامة تساير التطورات الحديثة ، الارتقاء بمهنة المحاسبة فكرياً ومهنياً ، تصميم برنامج متكامل للتحليل المالي ليوضح الخطط العريضة .

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة هدفت إلى تبيان ومناقشة الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية للتحليل المالي والإئتماني وأثرها في إعداد وقراءة التقارير والقوائم المالية ، بينما هدفت دراستي الى بيان دور التحليل المالى وأوجة القصور بها ومدى الاستفادة منها وحدود استخدامة.

25. دراسة، محمود أحمد محمود القوصي ، 2009م (فعالية أدوات السياسة النقدية في إدارة السيولة) (1)

تمثلت مشكلة الدراسة في التأثير على حجم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية ومن ثم على قدرتها على الإئتمان والودائع المصرفية، تدخل البنك المركزي المباشر عن طريق استخدام الإقناع أو الأوامر والتعليمات المباشرة التي يقوم بإصدارها البنك المركزي وتكون ملزمة للبنوك التجارية. ظهرت أهمية الدراسة في تأثير نسبة الإحتياطي النقدي القانوني على الإئتمان ، أوضحت شهامة وشمم أن البنوك التجارية تملك فوائض كبيرة من الأرصدة النقدية ومن خلال بيع هذه الشهادات استطاع البنك المركزي أن يسيطر على هذه الفوائض ، لم تستطع شمم من تحقيق هدف إدارة السيولة الداخلية للجهاز المصرفي لأن البنك يمكنه بيعها للبنك المركزي عندما يحل بها عجز سيولي مؤقت . هدفت الدراسة إلى أثبات قدره شهامة على امتصاص السيولة الزائدة في الاقتصاد ، أثرت أرباح شهامة العالية بصورة كبيرة في الأنشطة الإنتاجية لأن البنوك عمدت إلى تقليل التمويل الممنوح لها وتحويله تجاه معظم القطاعات إلى شراء الشهادات ، وبذلك تؤدي إلى تدني معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي . اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي ، والمنهج الاستنباطي، والمنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها ، الزيادة المستمرة للإئتمان المحلي تمثل أهم مصدر للتوسع النقدي ، سعر الصرف يعتبر مؤثر رئيسي على صافي الأصول الأجنبية . أوصت الدراسة بأن على بنك السودان إتباع أسلوب الرقابة المستردة على البنوك التجارية فيما يتعلق بمعرفة الحجم الحقيقي لودائعها، لتشجيع البنوك على تداول شمم فيما بينها حتى تتمكن من تحقيق هدفه وهو إدارة السيولة الداخلية للجهاز المصرفي ، إدراج المؤسسات المالية غير المصرفية لرقابة بنك السودان لما لها من دور كبير في زيادة عرض النقود، إتاحة الفرصة للجمهور لشراء أكبر عدد من شهادات شهامة وذلك بتخفيض قيمتها ، منع البنوك من التعامل في شهامة أو تقليل عدد الشهادات المباعة للجهاز المصرفي.

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة تناولت أدوات السياسة النقدية في إدارة السيولة بينما تناولت دراستي أساليب السيولة المصرفية.

([1]) محمود أحمد محمود القوصي ، **فعالية أدوات السياسة النقدية في إدارة السيولة** ، (الخرطوم : جامعة أم درمان الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م) .

26. دراسة، سحر محمد مهران، 2009م (تحليل قدرة أدارة السيولة علي تفسير تحركات أسعار الأسهم والتنبؤ بها في سوق الأوراق المالية) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في إختلاف المؤشرات المستخدمة في قياس سيولة السهم . تمثلت اهمية الدراسة في تحليل قدرة مؤشرات السيولة على التفسير والتنبؤ بأسعار الأسهم ، سيولة السهم محدد رئيسي في تحديد عائد ومخاطرة السهم . هدفت الدراسة إلى إختبار معنوية تاثير السيولة علي أسعار الأسهم المتداولة في البورصة المصرية ، إختبار هل لمؤشرات السيولة قدرة على التنبؤ بأسعار الأسهم المتداولة في البورصة المصرية ، إختبار اكثر من مقياس للسيولة المفسرة للتغيرات في أسعار الأسهم المتداولة في السوق . أعتمدت الدراسة علي الدراسة المرجعية ، والدراسة التطبيقية . توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها ، هناك علاقة طردية معنوية بين سيولة السهم وبين سعر السهم في السوق ، ثبت من خلال التحليل الاحصائي قدرة مؤشرات السيولة على التنبؤ باسعار السهم ، مؤشرات السيولة تختلف من حيث قوة تأثيرها على أسعار الأسهم في السوق ، تاثير السيولة علي سعر السهم ، إرتفع سيولة السهم يؤدي إلى مزيد من التداول علي السهم ، وجود علاقة طردية بين معدل التداول علي السهم ومؤشرات السيولة . أوصت الدراسة بتحليل تاثير السيولة على عائد ومخاطر السهم ، تأثيرة على سعر السهم في السوق .

يتضح للباحثة بان هذه الدراسة هدفت إلى إختبار العلاقة بين موشرات السيولة ومعدل التداول على السهم ، بينما هدفت دراستي إلى ابراز دور التحليل المالي في الاستفادة من بيانات مؤشرات السيولة .

27.دراسة ، عيد أحمد أبوبكر ، 2010م (تطوير التحليل المالي بالأساليب الكمية للتنبؤ بالأزمات المالية في شركات التامين علي الحياة) [2]

تمثلت مشكلة الدراسة في انخفاض عدد شركات تأمينات الحياة وتعرض الكثير منها لازمات مالية أودت ببعضها إلى الافلاس . ظهرت أهمية الدراسة أن عملية التحليل المالي لأداء شركات التامين علي الحياة تفيد العديد من الأطراف ، التنبؤ بمقدرة الشركة المالية على الوفاء بالتزاماتها ، إمكانية تقييم الأداء المالي لشركات التامين باستخدام الاساليب الكمية . هدفت الدراسة إلى اقتراح منهج متكامل للتحليل المالي ، تحديد أهم مؤشرات التحليل المالي ، اقتراح نموذج كمي يساعد على الأداء المالي وسلامة المراكز المالية . أعتمدت الدراسة على أسلوب الدراسة المكتبية ، أسلوب الدراسة التطبيقية . توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها ، التحليل المالي هو أداة هيئات الإشراف والرقابة على التأمين ، التحليل المالي وتقييم الاداء في المؤسسات وسيلة للمساعدة في تحقيق العديد من الأهداف، وجود أساليب إحصائية متقدمة

([1]) سحر محمد مهران ، **تحليل قدرة أدارة السيولة علي تفسير تحركات أسعار الأسهم والتنبؤ بهافي سوق الأوراق المالية** ، (القاهرة :جامعة بني سويف ، مجلة الدراسات المالية والتجارية،العدد الثالث ، 2009م) .

([2]) عيد أحمد أبوبكر ،**تطوير التحليل المالي بالأساليب الكمية للتنبؤ بالأزمات المالية في شركات التامين علي الحياة** ، (القاهرة : جامعة المنصورة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ،المجلد الرابع والثلاثون العدد الثالث ، 2010م) .

للتنبؤ بمدى مقدرة على مواجهة التزاماتها وفق استحقاقاتها . أوصت الدراسة بأهمية وجود نموذج كمي لتقييم المراكز المالية ، التحقق من سلامة المركز المالي تجنبا لتعرض للعسر المالي .

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة اعتمدت على الدراسة المرجعية ، والدراسة التطبيقية ،بينماأعتمدت دراستي على المنهج التاريخي ، والمنهج الاستنباطي ، والمنهج الاستقرائي ، والمنهج الوصفي التحليلي.

28. دراسة، المعتز عثمان إبراهيم محمد ، 2010م (التحليل المالي والاقتصادي في الأسواق المالية)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن وسائل التحليل قد تتمثل فقط في القدرات المالية وتقييم الأداء المالي والقدرات التنافسية لشركات المساهمة العامة ومقدرتها على تقليل وتوزيع المخاطر الإئتمانية. ظهرت أهمية الدراسة للتحليل المالي والاقتصادي معايير ونظم في أسواق التمويل والوساطة المالية وتوزيع وتقليل المخاطر وتنوع مصادر التمويل ، التحليل المالي والاقتصادي في البلدان النامية أكثر استخداماً عند موظفي القطاعات المالية والمصرفية الذين يقوم نشاطهم على استخدام أساليب التحليل المالي للمؤشرات الصناعية والتجارية والزراعية والخدمية حيث لا يمكن العمل واتخاذ القرارات والتوصية لها دون القيام بالتحليل المالي المناسب بشكل أو بآخر . هدفت الدراسة إلى توضيح آليات ومناهج التحليل المالي للمؤسسات المالية وآليات التوريق والاستثمار في الأوراق المالية وآثار المتغيرات المالية والدولية على النشاط الاقتصادي في السودان . اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي ، والمنهج الاستنباطي ، والمنهج الاستقرائي ، المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها، التعرف على أدوات التحليل الاقتصادي ذات العلاقة بأسواق النقد ورأس المال والتدفق النقدي . أوصت الدراسة باستخدام النسب المالية المختلفة لتوزيع المخاطر المالية .

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة اعتمدت على المنهج التاريخي ، والمنهج الاستنباطي ، والمنهج الاستقرائي ، المنهج الوصفي التحليلي، بينما اعتمدت دراستي علي المنهج التاريخي ، والمنهج الاستنباطي ، والمنهج الاستقرائي ، والمنهج الوصفي التحليلى.

29. دراسة، هشام دهب محمد نور خليل ، 2010م (أهمية التحليل المالي لرفع كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية) [2]

تمثلت مشكلة الدراسة في التساولات التالية ،هل تمثل القوائم المالية مصدراً كافياً للمعلومات التي تعد عملية التحليل المالي ؟ هل تساعد أساليب التحليل المالي في القطاع المصرفي للمساعدة للوصول لقرارات إدارة السيولة والتمويل المصرفي؟ هل تمكن القطاع المصرفي السوداني من استغلال موجوداته بصورة جيدة ومدى مقدرته على سداد التزاماته المختلفة ؟ هدفت الدراسة إلى توضيح دور التحليل المالي في الاستفادة من بيانات القوائم المالية وخاصة قائمة المركز المالي من خلال توضيح نقاط الضعف والقوة عند تقويم أداء المصرف ، تكيد فاعلية القوائم المالية كمصدر مهم من مصادر التحليل المالي ، معرفة

([1]) المعتز عثمان إبراهيم محمد ، **التحليل المالي والاقتصادي في الأسواق المالية** ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2010م) .

([2]) هشام دهب محمد نور خليل ، **أهمية التحليل المالي لرفع كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير منشورة، 2010م) .

كيفية استخدام التحليل المالي عن طريق تقويم كفاءة الأداء المالي . تمثلت أهمية الدراسة في المساعدة في توفير معلومات مناسبة لمستخدمي البيانات المالية وذلك باستخدام أسلوب النسب المالية بالإضافة إلى دور القوائم المالية في مساعدة المحلل المالي بالبيانات اللازمة لإكمال التحليل المالي، المساهمة في توفير معلومات ملائمة لمستخدمي القوائم المالية من تحقيق الاستفادة القصوي من بياناتها ، واستخراج المعلومات التي تهم كل قطاع من قطاعات المستخدمين لمختلف الأغراض . اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي ، والمنهج الاستنباطي ، والمنهج الاستقرائي ، والمنهج الوصفي . توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها، يوفر التحليل المالي للقوائم المالية بتحليل النسب المالية نتائج ومؤشرات يمكن الاعتماد عليها في قياس ورفع كفاءة الأداء المالي المصرفي في النواحي المتعلقة بالكفاءة الإدارية ومدى الاستفادة من الأموال المستثمرة بالمصرف ، إن القوائم لا تمثل مصدراً كافياً لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي تمكنهم من اتخاذ القرارات الرشيدة ما لم يتم إجراء التحليل المالي عليها . أوصت الدراسة على إدارة البنك استخدام التحليل المالي وأساليبه بصورة واسعة لتحليل القوائم المالية ، العمل على اتاحة فرص التدريب للعاملين في الإدارة بالمصرف ، ضرورة اهتمام إدارة البنك على خلق التوازن بين السيولة التي تحتفظ بها بأشكالها المختلفة وبين تعظيم الربحية كهدف رئيسي تسعى إلى تحقيقه ، كما أوصت ببعض البحوث في مجال التحليل المالي .

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة هدفت إلى توضيح دور التحليل المالي في الاستفادة من بيانات القوائم المالية ، بينماهدفت دراستي الى توضيح حدود التحليل المالى.

30. دراسة، أمجد حسن عبد الرحمن ، 2012م (أستخدام نسب ومؤشرات التحليل المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد اهم النسب والمؤشرات المالية المؤثرة في اتخاذ قرار الاستثمار تمثلت أهمية الدراسة في تحديد النسب والمؤشرات التي قد يستعين بها المستثمر في اتخاذ قرار الاستثمار . هدفت الدراسة الى تحديد أهم النسب والمؤشرات المستخدمة في اتخاذ قرارات الاستثمار .أعتمدت الدراسة على الجانب النظري ، والجانب التطبيقي . توصلت الدراسة الى عدد من النتائج منها ، اتخاذ قرار الاستثمار ايجابي أغلب هذه المؤشرات في صالح الشركة ، يعتبر قرار الاستثمار مقبولاً حيث زادت أرباح الشركة . أوصت الدراسة على المستثمر قبل اتخاذ قرار الاستثمارأن يخطط لة بشكل جيد، أن تتصف خطط الاستثمار الموضوعية بالمرونة لمواجهة أي تغيرات طارئة ، قيام المستثمر بتجميع ميزانيات وقوائم الدخل والتدفقات النقدية ، استخدام نسب ومؤشرات التحليل المالي المقترحة في الدراسة التطبيقية تعطي نتائج واضحة .

([1]) أمجد حسن عبد الرحمن ، **أستخدام نسب ومؤشرات التحليل المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار** ، (القاهرة: جامعة عين شمس ، مجلة علمية متخصصة ،عدد خاص، 2012م) .

يتضح للباحثة بأن هذه الدراسة هدفت الى تحديد أهم النسب والمؤشرات المستخدمة بينما هدفت دراستي الى توضيح المؤشرات التي تستخدم لبيان كفاءة إدارة السيولة بالمصارف وتوضيح حدود التحليل المالى في هذا المجال .

الفصل الأول
التحليل المالي

الـ
التـــي ـــي
المفاهيم_ المدخل _الأساليب

أدى التوسع الكبير في إنشاء الشركات والمؤسسات والمصارف في السنوات الأخيرة ، إلى ضرورة استخدام التحليل الما لي ومعرفة موقف المنشآت المالية سواءًكانت إنتاجية أو خدمية واعطى نسب محددة للتحليل المالي يوضح موقف المنشأة من حيث الأرباح والخسائر وموقف السيولة .

وسنتناول ذلك من خلال هذا الفصل والذي تم تقسيمه إلى :

المبحث الأول : تطور مفاهيم التحليل المالي

المبحث الثاني : مبادئ وفروض ومداخل التحليل المالي

المبحث الثالث : أساليب التحليل المالي

المبحث الأول

تطور مفاهيم التحليل المالي

مفهوم التحليل المالي

إن البيانات المالية المنشورة تكون عادة في صورة مجملة ومطلقة يكون من الصعوبة للشخص العادي غير الملم بالمصطلحات المالية ان يفهم محتواها أو معرفة ما ترمي إليه ، لا تعين على اتخاذ القرارات بالسرعة والدرجة المطلوبة من الدقة . تصبح ذات معنى أكبر عن طريق إعادة ترتيبها بشكل يبرز الأهمية النسبية لبنودها المتنوعة وبيان اتجاهات المكونات الكمية لها والسياسة المالية أو عن طريق إيجاد علاقات مناسبة بين البنود المختلفة ، بحيث يعطي دليلاً عن الحالة المالية أو المركز المالي عن فترة معينة . ومن الصعب التوصل إلى ذلك دون الاستعانة بأدوات معينة للتحليل، بدأ الاهتمام بمفهوم التحليل المالي كواحدة من الأدوات المساعدة على ذلك [1].عرف التحليل المالي بأنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر

([1]) د. محمود الخلايلة ، **التحليل المالي بإستخدام البيانات المالية** ، (عمان: دار وائل للنشر ،1995) ، ص 17 .

وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقويم أداء هذه المنشأة وتقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من اجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة[1]. وعرف بأنه تحليل القوائم المالية وبوجه خاص الميزانية العمومية (كشف المركز المالي) وحساب الأرباح والخسائر (كشف الدخل) لغرض استخراج مؤشرات دورية ذات مغزى ودلالة في تفسير وتشخيص المركز المالي ونتائجه العملية لشركة ما فالبيانات المالية الدورية حتى لو كانت منفصلة تعد مادة خام قياساً بما يستهدف التحليل المالي بلوغه من مؤشرات قابلة للرقابة والمتابعة من قبل إدارة الشركة والهيئة العامة لسوق المال والجهات الخارجية وجهات رقابية من قبل من مستثمرين وغيرهم"[2].عرف بأنه الدراسة التفصيلية للبيانات المالية والارتباطات فيما بينها وإثارة الأسئلة حول مدلولاتها ففي محاولة لتفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه البيانات بالكميات التي هي عليها مما يساعد على إكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية والبيعية التي يعمل المشروع في إظهارها ويمكن من وضع تخطيط مالي في المشروع"[3] . كما عرف بانه من أهم مجالات المعرفة التي تنير الطريق أمام كل طائفة من الطوائف المستخدمة للقوائم المالية والمهتمة بالمنشآت الخاصة – العامة وكل من يعنيه المال الخاص – العام وترشيد استخدامه حيث أن للتحليل المالي وسائل وادوات وأساليب ما تمكن من الإسهام الفعَّال لترشيد القرارات ورسم السياسات والخطط المالية"[4].كما عرف بانه أحد الأدوات العامة التي يتم الإستعانة بها في عدة مجالات منها تحديد القدرة الإئتمانية للمنشاة وتحديد القدرة الإيرادية الإضافية إلى تحديد كل من الهيكل التمويلي الأمثل ، وحجم المبيعات المناسب والمساعدة في عمليات وضع السياسات والبرامج المستقبلية للمنشأة وتحديد مجالات استخدام الأموال[5]. كما عرف بأنه فحص للقوائم المالية والبيانات المنشورة لمنشأة معينة عن فترة أو فترات ماضية بقصد تقديم معلومات عن مدى تقدم المنشأة خلال فترة الدراسة والتنبؤ بنتيجة أعمال المنشأة [6]. كما عرف بأنه دراسة كم هائل ومتنوع من المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية الموجودة بالقوائم المالية والمتوفرة بسجلات المنشأة والكشوفات والمستندات والمعلومات المالية وغير المالية كالقانونية والاجتماعية والإحصائية والإقتصادية [7]. وعرف التحليل المالي بانةعملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وفي تقويم أداء المؤسسات التجارية في الماضي والحاضر والمستقبل [8]. عملية يتم من

([1]) د. منير شاكر محمد وآخرون ، **التحليل المالي – مدخل صناعة القرارات** ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2000م) ، ص 12 .

([2]) د. خليل الشماع ، **التحليل المالي للعميل المصرفي مع التأكيد على الشركات** ، (عمان : الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 1988م) ، ص 2 .

([3]) د. محمد سعيد عبد الهادي ، **الإدارة المالية – الاستثمار والتمويل والتحليل المالي** ، (عمان : دار الحامد ، 1999م) ، ص 102 .

([4]) د. صادق الحسيني ، **التحليل المالي المحاسبي –دراسة معاصرة في الاصول العلمية وتطبيقاتها**، (عمان : دار المجدلاوي للنشر ، 1998م) ، ص 74 .

([5]) د خلدون إبراهيم الشديقان ، **إدارة وتحليل مالي** ، (عمان : دار وائل للنشر ،الطبعة الاولي، 2001م) ، ص 94 .

([6]) د. هشام أحمد حسبو، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والمحاسبي** ، (عين شمس : توزيع عين شمس ، 1980م) ، ص 5 .

([7]) د. صادق الحسيني ، **مرجع سابق** ، ص 74 .

([8]) د.خليل الشماع ، د. خالد عبد الله أمين ، **التحليل المالي للمصارف** ، (بيروت : اتحاد المصارف العربية ، 1990م) ، ص 10.

خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساعد في تحديد اهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروعات وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقويم أداء المنشأة واتخاذ القرارات [1]. ويعتبر التحليل المالي بانة عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن منشأة ما بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقويم أداء المنشآت التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل [2].

تستنتج الباحثة من تعاريف التحليل المالي ما يلي:

1. أن المحللين الماليين يقومون بدراسة ما تحتويه القوائم المالية من معلومات لإبراز ارتباطات عناصر القوائم والتغيرات التي تطرأ عليها في مدى فترة أو فترات زمنية.
2. بقصد استكشاف مدلول لتلك المعلومات والوقوف على ما تبينه الأرقام التي تعرضها من علاقات سببية.
3. استخلاص مجموعة من المؤشرات التي تساعد بعد تفسيرها في الاعتماد عليها في تقويم الأداء المالي للمنشأة.

تستطيع الباحثة تعريف التحليل المالي بانة نظام متكامل له مدخلات تتمثل في بيانات القوائم المالية والبيانات المالية الأخرى ذات الصلة ويقوم هذا النظام بتشغيل ومعالجة هذه البيانات بإستخدام الأساليب الكمية للتحليل المالي للوصول إلى مخرجات هذا النظام المتمثلة في مؤشرات ومعلومات ذات دلالة تستخدم في :

أ. تقويم أداء عمليات المنشأة الإنتاجية والتمويلية والاستثمارية .

ب. إظهار العلاقات والإرتباطات ونقاط القوة والضعف للتحليل المالي .

ج. تقديم معلومات إضافية إلى جانب البيانات التي تساعد في عملية التحليل المالي .

د. التحقق من قدرة المشروع على الاستمرار في المستقبل .

تطور التحليل المالي

إن التطور التاريخي للتحليل المالي نشأ مع بوادر الثورة الصناعية في أمريكا في النصف الأخير من القرن التاسع عشر وظهور طبقة المديرين المحترفين الذين يتولون أعمال الإدارة في الشركات بدلاً من أصحاب رؤوس الأموال بالتالي إزدادت الحاجة إلى القوائم المالية لأغراض الرقابة المالية ومعرفة الهيئات المالية التي تقوم بتمويل المنشآت ورعاية حقوق المستثمرين وتعددت مراحله[3].

([1]) د. محمد مطر ، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني** ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2003م) ، ص 3 .

([2]) د. مؤيد عبد الرحمن الدوري ، نور الدين أديب أبو زناد ، **التحليل المالي إستخدام الحاسوب** ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2003م)، ص 11 .

([3]) د. هشام احمد حسبو ، **مرجع سابق** ،ص ص13 – 15 .

- عام 1870م بداية الاهتمام بالتحليل المالي مع زيادة إنتشار شركات المساهمة التي فصل فيها بين الإدارة والملكية وأدى ذلك إلى التركيز على تحليل قائمة المركز المالي باعتبارها القائمة الأكثر أهمية وذلك بتركيز التحليل على مصادر التمويل طويلة الأجل، بدأت بعض البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية في طلب القوائم المالية من المقترضين قبل منحهم القروض وأصبحت القوائم المالية ضمن مرفقات أي طلب للإقراض من البنوك .
- عام 1890م تمت دراسة العلاقة بين عناصر الأصول المتداولة وعناصر الخصوم المتداولة للشركات المقترضة واستخدمت نسبة التداول لأول مرة ، إتساع دور المصارف في تقديم القروض والتسهيلات الإئتمانية أدى إلى إستخدام التحليل المالي للتعرف على نقاط القوة والضعف في الموقف المالي للمشروعات وإمتد التحليل ليشمل تحليل الأصول المتداولة والخصوم المتداولة .
- عام 1900م استخدم التحليل المالي منذ ظهور الوظيفة المالية كوظيفة مستقلة حينماأجريت دراسات ميدانية باستخدام التحليل في الوضع المالي للمشاريع في الولايات المتحدة الامريكية علي 981 شركة من خلال استخدام سبعة نسب مالية لدراسة وضع هذه الشركات ،ثم رافق التحليل المالي الوظيفة المالية بشكل عام بوصفة الاساس في تطوير هذه الوظيفة كما انه ساير التطورات التي حصلت في الوظيفة المالية والمحاسبية علي حد سواء بحيث أصبح بعد الحرب العالمية الثانية القاعدة الأساسية التي انطلقت منها وظيفة الادارة الماليةووظيفة المحاسبة اي ان اصبح جزءاً لا يتجزأ من الادارة المالية وموضوعاً مستقلاً [1]، بعد الحرب العالمية الثانية ادى إنتشار التضخم وإنخفاض القوة الشرائية للنقود إلى زيادة الاهتمام بقائمة المركز المالي مرة أخرى مع الإهتمام بتحليل قائمة الدخل بصورة متوازنة .
- عام 1905م تم نشر عشر نسب مختلفة يمكن استخدامها في تحليل الإئتمان ، كما ظهرت بعض هذه المؤشرات ، وإمتازت هذه الفترة بتطوير محتويات القوائم المالية لتفي بمتطلبات قانون ضرائب الدخل الفيدرالي الأمريكي الصادر في عام 1913م . تمثل هذه ا لمرحلة إنطلاق التحليل المالي إلى حيز الوجود بإعتباره النواة الحقيقية المستخدمة كاداة مالية لأغراض التحليل فنسبة التداول تكشف حجم الاستخدام الأمثل للسيولة، وفي حالةتخطي النسب وعدم استخدامها لا تعطي مؤشراً حقيقياً لضمان تدفق نقدي ويكشف عدم مصداقية الالتزامات في المنشأة أما في حالة الاعتماد عليها كاداة فتبين مستوى النقدية ودرجة مصداقية الالتزامات والقرارات الصادرة في المنشأة .
- عام 1925 نشرت دراسة عن إعداد واستخدام حوالي 40 نسبة منها مؤشرات تتكون من المتوسط المرجح لبعض النسب عند تحليل المركز المالي للمنشآت وكان عامل الترجيح المستخدم هو تقرير المحلل المالي بالأهمية لهذه النسب في إضفاء المزيد من الفائدة على نتائج التحليل المالي[2]

([1]) د. دريد كامل ال شبيب ، **الادارة المالية المعاصرة** ، (عمان : دار المسيره للنشر والتوزيع ،2007م)، ص 53 .

([2]) د. هشام احمد حسبو ، **مرجع سابق** ، ص 15 .

- عام 1929م إلى 1933م والتي عرفت بفترة الكساد الكبير للإقتصاديات الرأسمالية توجه الاهتمام نحو عمليات المشروعات وموقف السيولة بها خاصة إن غالبية المشروعات والشركات أعلنت إفلاسها بسبب عدم قدرتها على تحقيق أرباح والوفاء بإلتزاماتها مما أدى إلى تحول إهتمام التحليل المالي إلى قائمة الدخل بشكل يفوق الإهتمام بقائمة المركز المالي.

ولقد فرضت ازمة الكساد العالمية بما افرزتة من افلاس لشركات كثيرة في العالم إلى توجه الاهتمام في التحليل المالى الى قضيتين اساسيتين فى المنشآت ، الاولى وهي دراسة سيوله المنشات وخاصه ان غالبية الشركات التى اعلنت افلاسها كان بسبب وضع السيوله لديها حيث انها لم تستطيع تسديد التزاماتها المالية عن استحقاقها ، والقضية الثانية هى الربحية والمقدرة على المنافسة ، وهكذا تنامى الاهتمام بقائمة الدخل وفاقت فى اهميتها المركز المالى [1].

- عام 1945م أصدر مجموعة من المتخصصين مجلة شهرية خاصة بهم تساعد في عملية التوعية لأعضائها والتي تمثلت كأداة ضغط على إدارة المشروع ودعت إلى ضرورة عرض عناصر القوائم المالية وبخاصة حركة عناصر المركز المالي عن طريق قوائم التدفقات النقدية، وقد تم أول عرض بصورة تحليل مبسط عرف بقائمة المصادر الوارد والمنصرف ونالت اعترافاً من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين لما تمثله من اهمية ، التطور الحادث في قائمة التدفق النقدي ودوره في التحقق من الوضع المالي والسيولة للمشروعات أدى إلى إتساع نطاق التحليل المالي ليشمل هذه القائمة بجانب قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للوصول إلى المعلومات المطلوبة من التحليل المالي يستخدم جميع البيانات المحاسبية إلى جانب البيانات الخارجية ذات الصلة بالمشروعات . [2]

هنالك اسباب عدة لتطور التحليل المالي فتحول الشركات من شركة فردية ومن شركات اشخاص الي شركات مساهمه وشركات اموال صاحب ذلك توسع في نشاطات المنشأت ونموها وتطورها سواء ان كان هذا النمو عمودياً ام افقياً ، و قد يكون خارجيا كما هو التوسع في الاستثمارات وعمليات الدمج مع شركات اخري وهذا ادى الى تطور التحليل المالي بشكل يتناسب مع حجم التطور الحاصل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية ، أدى الى حصول تطور في نواحي التحليل المالي بحيث أصبح هذا الاخير يتناسب مع امكانيات التطور ومستلزماتة وذلك يحتاج الى نوع من التحليل يتلاءم مع المستجدات الحاصلة ، كان للتطور في نظم المعلومات المحاسبية ونظم المعلوماتية دوراً في حصول تطور في التحليل المالي ومنحه خاصية معينة تتماشي مع ما حدث من تطور[3]. تطور التحليل المالى بتطور مفهوم الادارة المالية والتى مرت عبر عدد من المراحل اختلفت فيها مفاهيم الادارة المالية، المرحلة الاولى من بداية القرن العشرين وحتي الخمسينات امتازت بالبساطة والاهتمام بالنواحى الوصفية اى الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات والتركيز على موضوع السيولة والوفاء بالالتزامات في الوقت المناسب ، اما

([1]) د. منير شاكر واخرون ، **التحليل المالي - مدخل صناعة القرارات** ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2004م) ، ص10.

([2]) د. خليل الشماع ، **مرجع سابق** ، ص ص 2 ، 3 .

([3]) د.عبد الستار مصطفى الصباح واخرون ،**الادارة المالية - أطر نظرية وحالات علمية** ،(عمان : دار وائل للنشر 2003م) ، ص47.

المرحلة الثانية من الخمسينات وحتى الستينات حيث تركز الاهتمام على اتخاذ القرارات المتعلقة بالموازنة الراسمالية وتقييم راس المال العامل والتكاليف الثابتة والمرحلة الثالثة من منتصف الستينات وحتى وقتنا الحاضر . ثم تطور نظرية محافظ الاستثمار وذلك بسبب زيادة الاهتمام بتحقيق الربحية من خلال الاستثمار في مشاريع وادوات مالية جديدة وهذا أدى الى الاهتمام بتحليل المخاطر ، وفى الوقت الحاضر تطورت الوظيفة المالية وتعقدت بحيث اصبحت تستخدم العديد من الوسائل الرياضية والاحصائية والحاسب الآلي من اجل اتخاذ القرار[1] .

يتضح للباحثة ان المراحل التي مرت بها عملية التحليل المالي والتغيرات التي حدثت في القوائم المالية إنما هو دليل يؤكد مدى الاهمية التي يحظى بها التحليل المالي من قبل المستخدمين ، ويعتبر مؤشر يستخدم للوصول إلى المعلومات المفيدة التي تخدم الأهداف والأغراض التي يسعى إلى تحقيقها المستخدمين للوصول إلى قرارات مالية سليمة.

أهمية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي ضروري للتخطيط المالي والتعرف على المركز المالي الحالي للمنشأة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ويعتمد التحليل المالي الحالي للبيانات التاريخية التي تظهر في الميزانية العمومية وقائمة الدخل، لذا يعتبر أداة للكشف عن مواطن ونقاط الضعف في المركز المالي والسياسات المالية [2].

تتبع أهمية التحليل المالي من أنه يهتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل لتحقيق المراقبة الجيدة على استخدام الموارد المالية المتاحة في المشروع وهو بالتالي أحد أشكال أدوات الإدارة العلمية لأنشطة المشروع من خلال توضيح العلاقات بين البيانات المالية والتغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة زمنية محددة ، إضافة إلى بيان حجم هذا التغيير على الهيكل المالي العام للمشروع .

تتمثل أهمية التحليل المالي بالاتي [3]:

1. يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع ولتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع .
2. يساهم في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.

أهداف التحليل المالي

يسعي التحليل المالي الي تحقيق ألاهداف التالية [4]:

1. تقييم المركز المالي للمشروع .

([1]) د. رضوان حلوة حنان ،**تطور الفكر المحاسبي-مدخل نظرية المحاسبة** (عمان:مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ،1998)،ص331.

([2]) **المرجع السابق**، ص 93 .

([3]) وليد ناجي الحيالي ، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي** ، (عمان : الوراق للنشر والتوزيع ، 2004م) ، ص 28 .

([4]) د. محمد مطر ، **التحليل المالي والإئتماني - الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية** ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2000م)، ص 3 .

2. تقييم ربحية المشروع .
3. تقييم مدى كفاءة سياسات التمويل .
4. تقييم المركز التنافسي للمشروع .
5. تقييم قدرة المشروع على الإستمرارية .
6. استنباط بعض المؤشرات التي توفر للإدارة ادوات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء .
7. تقييم المركز الائتماني للمنشاة .
8. تقييم مدى كفاءة ادارة الاصول والخصوم.

تستنتج الباحثة بان التحليل المالي يهدف إلى :

1. التعرف على قدرة المنشأة في الاستمرار بالإضافة إلى اتخاذ القرارات المستقبلية لتحسين الأداء المالي للمنشأة .
2. إمكانية مقارنة الأداء المالي للمنشاة مع الأداء المالي للمنشآت الأخرى .
3. التعرف على مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزامتها طويلة الأجل وقصيرة الأجل ، والتعرف على مدى كفاءة الوحدة في استخدام الأموال وإداراتها وقياس قدرتها في تحقيق الأرباح .
4. إظهار الحقائق التي تختفي وراء الأرقام وتوضيح لجوانب القوة أو الضعف في اقتصاديات المنشأة ومدى سلامة مركزها المالي .
5. تقييم مدى كفاءة السياسات التمويلية بالمنشأة .

يتضح للباحثة أن التحليل المالي للمؤسسات والشركات والمصارف ذو اهمية كبيرة لإدارة المنشآت والمستثمرين في اتخاذ القرارات المالية ، بما يوفره من معلومات ومؤشرات مالية تصلح للتنبؤ المستقبلي عن الأداء بالشركات وان نتائج التحليل المالي تعتبر من أهم الأسس التي يستند إليها في الحكم على سلامة المركز المالي للشركات ويستخدم التحليل المالي في مجالات متعددة كمجال التمويل ومجال الاستثمار ومجال الدمج بين الشركات ومجال تقويم كفاءة الإدارة ويهدف التحليل المالي في المصارف إلى :[1]

1. التحقق من سلامة المركز المالي للمصرف وبيان تناسق توزيع الأموال المتاحة للمصارف على أوجه التوظيف المختلفة بما يعود عليه بعائد مجزي ويشجع على استمرار توظيف الأموال المتاحة له في النشاط الذي يزاوله .
2. إستخدام التحليل ليس فقط للتعرف على اتجاهات المراكز المالية للمصرف في الماضي بل وسيلة للتخطيط المصرفي والرقابة المالية وتقويم أداء المصرف .
3. التحليل المالي يكشف الأهمية النسبية لكل بند من بنود الميزانية وبالتالي يمكن أن يكشف طبيعة العمليات التي يقوم بها المصرف من ناحية ومكانته المالية من ناحية أخرى .

أغراض التحليل المالي

([1]) د. محمد سويلم ، **إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية** ، (القاهرة : دار الطباعة الحديثة ، 1987م) ، ص 49 .

إن الغرض الأساسي من التحليل المالي هو معرفة الحالة المالية الماضية والحاضرة للمنشاة باعتبارها المرتكز الأساسي لأية سياسة مستقبلية وقد يتم التحليل داخلياً ليعكس وجهة نظر الدائنين ، وسواء كان التحليل داخلياً او خارجياً فإنه يهدف لتقييم أداء المنشأة من حيث الربحية والسيولة وهيكل التمويل وأوجه النشاط المختلفة ويستخدم التحليل المالي للوصول إلى عدة أغراض يمكن عرضها على سبيل المثال لا الحصر بالآتي[1]:

اولاً : التحليل المالي من أجل الاستثمار

يهدف هذا التحليل إلى الحصول على المعلومات التي تساعد في اتخاذ قرار بالإستثمار في المشروع أو الشركة ، ويسهم هذا النوع من التحليل المستثمرين المتوقعين والحاليين (الملاك) ، ويشمل التحليل الاستثماري للشركة دراسة الوضع التنافسي في القطاع الذي تعمل فيه وتحليل أداء الشركة في الفترة السابقة ومحاولة التعرف على الاتجاهات المستقبلية للشركة والنمو المتوقع لها ، ويمكن أن يحتوي على الأنواع التالية من التحليل :

1. التحليل المالي لأغراض التمويل : يعتبر قرار التمويل من أهم القرارات التي يتوجب على الإدارة اتخاذها كي تضمن للمنشأة استمرارها ونجاحها ، وترشيد هذا النوع من القرارات يتوقف إلى حد كبير على طبيعة ونوعية المعلومات المتوفرة للادارة ومن ثم مدى كفاءته في استخدام هذه المعلومات .
   وتتحصل المنشأة على الأموال الخاصة لتسيير نشاطها من مصدرين رئيسيين هما :
   أ. مصادر خارجية عن طريق الديون .
   ب. مصادر داخلية عن طريق الملاك .

ولابد من المفاضلة بين هذين المصدرين بهدف تخفيض التكلفة المرجحة لرأس المال المستثمر إلى الحد الأدنى لذلك يجب أخذ العوامل التالية في الاعتبار :

أ. تكلفة المصادر المختلفة للتمويل .
ب. عنصر الملائمة ، أن يكون مصدر التمويل ملائماً للمجال الذي تستخدم فيه الأموال .
ج. وضع السيولة النقدية في المنشأة عند اتخاذ القرار ، وسياستها المتبعة في إدارة هذه السيولة.
د. القيود التي يفرضها هذا القرض على المنشأة المقترضة .
هـ. المزايا الضريبية ، فمصادر التمويل الخارجية بشكل عام تحقق وفورات ضريبية تخفض من المتوسط المرجح لتكلفة الأموال ، وهو ما لا تحققه مصادر التمويل الداخلي .

2. التحليل المالي لأغراض الإندماج : تتركز أهداف التحليل المالي لأغراض الإندماج على عنصرين[2]:

([1]) د. عبد العزيز محمود عبد المجيد ، **الإدارة المالية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، 2006م) ، ص 186.

([2]) د. محمد مطر ، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني** ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2003م) ، ص ص 287- 289 .

أ. تحديد الطريقة المناسبة التي ستتبعها الشركة الدامجة في تسديد ثمن أسهم الشركة المندمجة وذلك من خلال تحديد الأثر الضريبي للإندماج .

ب. إستكشاف الآثار المحتملة للإندماج على السعر السوقي لسهم الشركة المندمجة في السوق المالي بعد الإندماج وذلك من خلال دراسة الآثار التي ستنعكس بسبب الإندماج على نسبة ربحية السهم.

3. التحليل المالي لأغراض دراسات الجدوى : يجري التحليل لمعرفة جدوى الدخول في استثمارات جديدة وذلك بتحليل التدفقات النقدية والتي توضح التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات الخارجة للحصول على صافي التدفقات النقدية للفترة والتي توفر للمحلل المالي مؤشرات عن سيولة الشركة أكثر دلالة من تلك التي توفرها النسب التقليدية للسيولة. تعتمد دراسات الجدوى على التدفقات النقدية التي تعد لمثل هذه الحالات بهدف استقراء جوى المشروع مستقبلياً .

تتكون قائمة التدفق النقدي من عناصر الأنشطة الآتية :

1. الأنشطة التشغيلية .
2. الأنشطة الاستثمارية .
3. الانشطة التمويلية .

تعتبر قائمة التدفق النقدي الوصل بين قائمتي الدخل والمركز المالي لذلك فإنها يمكن أن تكشف نقاط الضعف والقوة في الشركة وتقييم سياستها في مجال الاستثمار والتمويل والتوسع المستقبلي ، وكذلك يمكن أن تكون أداة مهمة في قياس وتقييم جودة الربحية والسيولة عن طريق ربط بيانات الدخل ببيانات التدفق النقدية [1].

ثانياً . التحليل المالي من اجل تقييم الأداء

يهدف إلى التعرف على نقاط القوة والضعف في أداء المنشأة لاتخاذ قرار بعلاج الضعف وتثبيت وتركيز وزيادة نقاط القوة ويهم هذا النوع من التحليل إدارة المنشاة وملاكها والعاملين بها والمتعاملين معها . ان البيانات المالية المناسبة لأغراض تحليل الأداء لا تتوفر كلها في البيانات المالية المنشورة إنما تتوفر تلك البيانات في سجلات محاسبة التكاليف أو المحاسبة الإدارية والتي تتمثل في تحليل نقطة التعادل وتحليل الربح والحجم والتكلفة . لكن يمكن الحصول على مؤشرات عامة من البيانات المالية المنشورة مثل مؤشرات حول الربحية ، ومؤشرات لتقييم أداء بعض الإدارات المتخصصة بإدارة الأصول والمطلوبات ومن هذه المؤشرات :

أ. معدل دوران الذمم المدينة والدائنة .

ب. معدل دوران الاستثمار .

ج. معدل دوران المخزون .

د. معدل دوران الأصول .

هـ. معدل دوران رأس المال .

([1]) د. منير شاكر وآخرون ، **مرجع سابق** ، ص ص 144- 145 .

ثالثاً. التحليل المالي من أجل الرقابة

يهم هذا النوع من التحليل إدارة المنشأة وملاكها والعاملين بها والمتعاملين بها يهدف هذا التحليل إلى متابعة سير الأداء وتنفيذ الخطط [1].

رابعاً. التحليل المالي من اجل الائتمان

يهدف هذا التحليل إلى معرفة مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها ويهم الدائنين والبنوك التي تقدم تسهيلات ائتمانية والمستثمرين لمعرفة درجة المخاطرة المالية للشركة ، ويشمل هذا النوع من التحليل تحليل السيولة والربحية للشركة وهيكل التمويل بالنسبة للشركة . وهذا النوع من التحليل يناسب أعمال البنوك ، فالبنوك التجارية تطلب من عملائها الذين يرغبون في الحصول على قروض أو تسهيلات مصرفية تقديم مجموعة من المعلومات التي تخضع للدراسة والتحليل من قبل مسئول أو ضابط الائتمان، وعلى ضوء النتائج التي يتوصل إليها يقدم توصيته إلى لجنة القروض والتي بناء على ذلك تتخذ قرارها بالموافقة أو الرفض على طلب العميل.

خامساً. التحليل المالي من أجل التخطيط

يساعد هذا التحليل إدارة المنشاةويهدف إلى وضع تصور للأداء المستقبلي استناداً إلى الاداء في السابق وهذا يشمل تخطيط الأداء المستقبلي والتخطيط المالي للموازنة الرأسمالية وتخطيط الربحية.

يتضح للباحثة أنه يمكن تحديد أغراض التحليل المالي بالآتي:

1. مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة .
2. تقييم الأداء والسياسات الإدارية .
3. دراسة وتقييم التوازن المالي للشركة .
4. دراسة وتقييم مقدرة الشركة على سداد التزاماتها المالية .
5. دراسة وتقييم قدرة الشركة على الاستمرار " الفشل المالي " .
6. التحليل لأغراض الاستثمار في سوق الأوراق المالية .

يتضح للباحثة أن التحليل المالي بمفهومه المعاصر لم يعد قاصراً على تحليل وتقييم الأداء الماضي والحاضر للمنشآت ، بل امتد ليشمل المساعدة في تخطيط الأداء المستقبلي وتخطيط عمليات الاستثمار والتمويل ، وبهذا يمكن ان يكون التحليل أداة فعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أنواع التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي للبيانات المحاسبية المنشورة الوسيلة التي تمكن المهتمين من إستنباط مجموعة من المؤشرات المالية عن انشطة المنشاة مصدر البيانات، مجموعة الوسائل والطرق الفنية والأساليب المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى تقييم الجوانب المختلفة لنشاط المنشأة ونقاط

([1]) د. منير شاكر محمد، واخرون، **التحليل المالي –مدخل صناعة القرارات** ،(عمان : دار وائل للنشر ،2008م)، ص22.

الضعف والقوة في عملياتها المالية والتي تمكنه من إجراء المقارنات والاستنتاجات الضرورية للتقييم[1].

يمكن تقسيم التحليل المالي باعتباره أنواعاً متعددة يكمل بعضها البعض الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب ، الذي يتم إستناداً إلى أنواع مختلفة ومن هذه الأنواع مايلي [2]:

1. الجهات القائمة بالتحليل، تتمثل في :

أ. التحليل الداخلي : يتم بأشخاص من داخل المشروع لخدمة إدارة المشروع في مستوياتها الإدارية المختلفة .

ب. التحليل الخارجي : تقوم به جهة خارج المشروع لخدمة أهدافها .

2. البعد الزمني للتحليل، يتمثل في:

أ. التحليل الرأسي : يحلل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها، تتم بشكل رأسي لعناصر القوائم المالية موضوع التحليل ، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر أو إلى مجموعة جزئية منها .

ب. التحليل الأفقي: يهتم بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير متابعة حركة العنصر زيادة أو نقص عبر فترة زمنية ويتصف هذا النوع بالحركة .

المستفيدون من التحليل المالي

تتعدد الجهات المستفيدة من معلومات التحليل المالي كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات وذلك وفقاً لتنوع علاقاتهم بالمنشأة ، ومن هذه الجهات ما يلي [3]:

1. المستثمرين : يستفيد من معلومات التحليل المالي في التعرف على الأرباح المحققة خلال السنة المالية ، والأرباح المتوقعة في المستقبل ودرجة نمو الأرباح . [4]

2. الدائنون والبنوك : تستفيد في اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح التمويل للعملاء ، وذلك بناءً على درجة السيولة النقدية للمنشأة وقدرتها على سداد التزاماتها في الأجل الطويل والقصير . [5]

3. إدارة االمنشاة : تهتم بالتحليل المالي بغرض الرقابة الداخلية وتقييم الأداء والتعرف على مدى استخدام الموارد المالية المتاحة بكفاءة ، ودرجة ربحية المنشأة .

4. العاملون : تتركز اهتماماتهم في التحليل المالي على سلامة الشركة بمعنى قرار استمرارية الشركة في مجال المال والأعمال ، فيهم العاملين الاطمئنان إلى استقرارهم الوظيفي واستمرارهم بالمنشأة كما يهمهم ان تكون المنشأة قادرة على الاستمرار في اعطائهم رواتب جيدة وحوافز مجدية.

([1]) د. منير شاكر محمد واخرون ، **التحليل المالي - مدخل صناعة القرارات** ، (عمان : دار وائل للنشر،الطبعة الرابعة،2005م)، ص 28 .

([2]) د. عبد الرحمن توفيق ،**أساسيات التحليل المالي** ،(القاهرة : مركزالخبرات المهنية الادارية ،2008م)،ص11.

([3]) د. محمد إبراهيم عبد السلام تركي ، **تحليل التقارير المالية** ، (الرياض : مطابع جامعة الملك سعود ، 1416هـ) ، ص 93 .

([4]) د. فوزي دميان ،د.خليفة علي ضو ، **مقدمة في المحاسبة المالية** ،(طرابلس : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ، 1990م) ، ص17.

([5]) د. رضوان وليد العمار ،**أساسيات في الإدارة المالية** ،(عمان : دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع ،1997م)، ص43.

5. أجهزة الدولة : تحتاج الكثير من اجهزة الدولة إلى مؤشرات التحليل المالي على مستوى الشركة والقطاع والاقتصاد الوطني . [1]

6. هيئة سوق المال : يتطلب الإدراج لدى هيئة سوق المال تقديم بيانات ومؤشرات أساسية للشركة المندرجة فيه ، من بينها مجموعة من مؤشرات التحليل المالي .

7.المقرضين : يحتاج المقرضون إلي معلومات لتقدير درجة المخاطرة المرتبطة بقروضهم من خلال السيولة النقدية للمنشأة ، والتأكد من قدرة المنشأة على سداد أصل الغرض وفوائدة في مواعيدها المحددة.

8.الملاك : يحتاج الملاك الى معلومات توضح الموقف المالي للمنشاة.

9.المدينون والعملاء : يهتم العملاء بمدى إمكانية المنشأة في الاستمرار في العمل وتزويدهم بما يحتاجونة .

ترى الباحثة تعدد الجهات المستفيدة من معلومات التحليل المالي من خلال سعي كل جهة منها للحصول على المعلومات بالقدر الذي يوفي باحتياجاتها ، سواء كانت من داخل المنشأة أو من خارجها ، وتتضمن الجهات المستفيدة من خارج المنشأة المؤسسات والأجهزة الرقابية الحكومية ، والبنوك والدائنين ، والمستثمرين من حملة الأوراق المالية ، وبيوت الخبرة والاستشارات المالية ومراكز البحث العلمي .

يوضح الشكل التالي المستفيدون من التحليل المالي :

شكل رقم (1/1/1)

المستفيدون من التحليل المالي

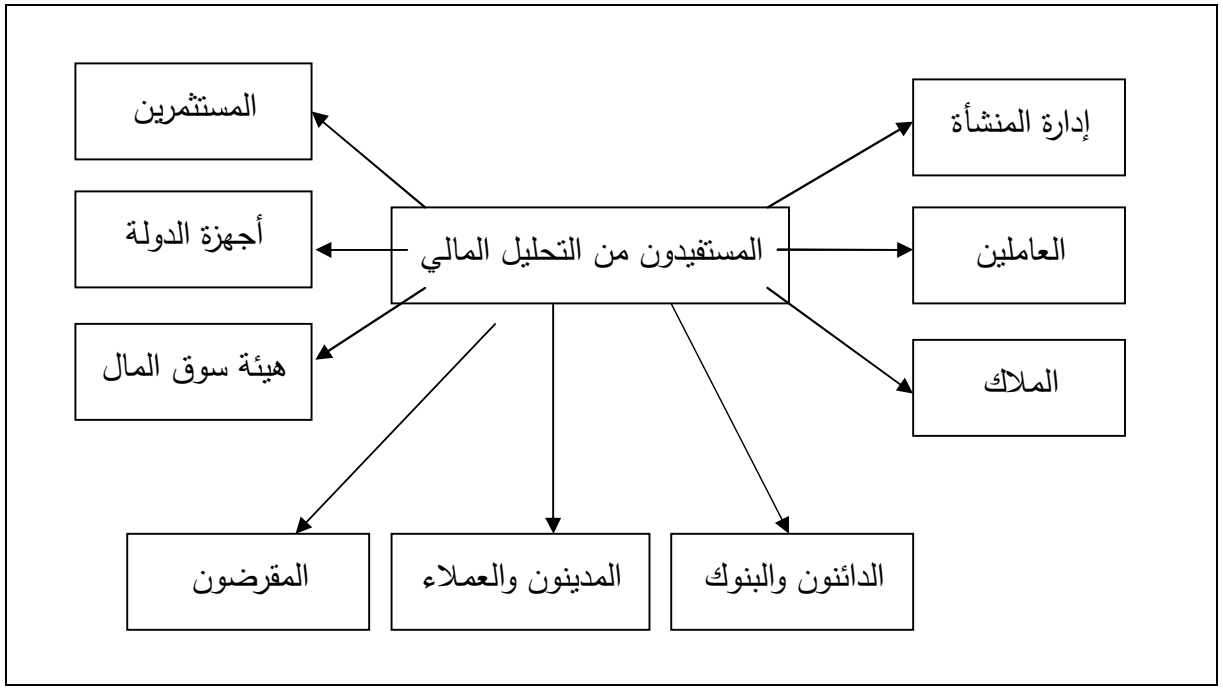

المصدر : إعداد الباحثة ، 2013م .

(1) Robert.W.I, and Others,**Accounting Information For Decisions**,(Canada: South-Western, part of Thomson Corporation, 2005), PP-19,20.

يتضح للباحثة من الشكل اعلاة ان المستفيدون من التحليل المالي ينقسمون الى مستفيدون من داخل المنشأة ، إدارة المنشاة ، العاملين ،الملاك ، ومن خارج المنشأة المستثمرين ، أجهزة الدولة ، هيئة سوق المال .

المبحث الثاني

مبادئ وفروض ومداخل التحليل المالي

مبادئ التحليل المالي

إن البيانات الماليه المنشورة تكون في صورة يكون من الصعوبة للشخص العادى غيرالملم بالمصطلحات المالية ان يفهم محتواها أو معرفة ماترمى إليه ، وكذلك قد لا تعين على اتخاذ القرارت بالسرعة والدرجة المطلوبة من الدقة ، ولذلك لابد من الالمام بالمبادئ المحاسبية التي لها علاقة بالتحليل المالي ، إذا يحتاج المحلل المالي إلى استخدام البيانات المثبتة بالسجلات المحاسبية ولذا فإن المبادئ التي يجب على المحاسب مراعاتها عند تثبيت هذة البيانات يتوجب على المحلل المالي العمل بها وهي:

1. الفترة المحاسبية : تظهر أهمية تقسيم حياة الوحدة المحاسبية إلى فترات محاسبية من أن البديل لذلك هو الانتظار حتي نهاية عمر المنشأة وانتهائها من أداء نشاطها وبالتالي تقديم معلومات غير ملائمة إلى الغرض التي من اجلها تطلب القوائم المالية ، و تعد التقارير المالية عن فترات منتظمة مدتها في الغالب سنة تقويمية أو سنة مالية الأمر الذي يكفل قابلية النتائج للمقارنة[1].

([1])د. عباس مهدي الشيرازي ، **نظرية المحاسبة** ، (الكويت : ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع ،1990م) ، ص 264 .

2. التكلفة التاريخية : القصد من تحديد القيمة هو الوقوف على القيمة الاقتصادية الصحيحة التي يتم التعبير عنها في النهاية بوحدة النقد السائدة في المعاملات بين الناس كما يقضي مبدأ التكلفة التاريخية بتجاهل ما يطرأ من تغير على قيمة الأصول والخصوم المختلفة [1].
3. الاستحقاق : يكون أساس القيد هوأساس استحقاق النفقة أو الايراد بصرف النظر عن واقع التحصيل او الدفع (الاساس النقدي) [2].
4. تحقق الايراد : أن الإيراد هو أحد عناصر القوائم المالية الأساسية ، يرتكز مبدأ تحقق الايرادات على الاتي [3]:

أ. تحقيق الايراد من وجهة نظر المحاسبين : تحقق الايراد عند الانتهاء من النشاط الاقتصادي لعملية الانتاج .

ب. تحقق الايراد أثناء عملية الانتاج :يقوم مفهوم مبدأ الاستحقاق على أساس تسجيل الايرادات واعتبارها مكتسبة إذا ترتب عليها التزامات على العملاء .

5. الافصاح : يقضي هذا المبدأ بضرورة شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة الضرورية لإعطاء مستخدمي هذة التقارير صورة واضحة صحيحة عن الوحدة المحاسبية [4].
6. مقابلة المصروفات بالايرادات : مقابلة مصروفات الفترة بايرادات ذات الفترة وهذا ما تتضمنة قائمة الدخل . [5]
7. الاهمية النسبية : التقرير المالي عن معلومات هامة وجوهرية تؤثر على قرارات المستخدم، التاثير على المستخدم هو المعيار المحدد للأهمية النسبية للمعلومات ، يجب الافصاح عن بنود المعلومات في القوائم المالية في بنود منفصلة أومدمجة مع غيرها . [6]
8. الثبات : استخدام نفس المبادئ المحاسبية بواسطة نفس الوحدة المحاسبية من فترة لأخرى، استخدام نفس الأساس والمبادئ المتعلقة بالقياس للبنود المرتبطة بنفس القوائم المالية ولنفس الفترة الزمنية بواسطة ذات المنشأة . [7]
9. الموضوعية : توافر الدليل المؤيد للعملية المحاسبية المسجلة في الدفاتر ، كما ان الموضوعية تعني عدم التحيز الشخصي أو استخدام الرأي الشخصي في تسجيل العمليات والاحداث المالية في الدفاتر المحاسبية . [1]

([1]) د. خليل محمد حسن الشماع ،**الادارة المالية** (بغداد: مطبعة الزهراء ، 1975) ، ص 99.

([2]) د. محمد مطر ،**نظرية المحاسبة** ،(القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ،2010م) ، ص71.

([3]) Financial Accounting Standards Board, **Statement of Financial Accounting Conepts (SFAC) NO Recoghitionand Measurement in Finanancial Statements of Businessen Terprises**, Decamber, 1984, p 63 .

([4]) د. عباس مهدي الشيرازي ، **مرجع سابق** ، ص 322 .

([5]) د. مصطفى رضا عبد الرحمن ، د. يحي مصطفى قللي ، **مبادئ المحاسبة المالية** ، (الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب ، 1996م) ، ص 134.

([6]) د. عبد الناصر محمد سيد درويش ،**مبادي المحاسبة المالية ،الاصول العلمية والعملية** ،(عمان :دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2010)،ص33 .

([7]) د. خالد جمال جهارات ،واخرون ،**مبادي المحاسبة المالية** ،(عمان : إثراء للنشر والتوزيع ،2009م)،ص ص 31،32.

10. الحيطة والحذر: يتم تقييم المخزون بالتكلفة أو السوق أيهما أقل، يقصد بالحيطة والحذر الآتي:[2]
   أ. يسجل المحاسبين أقل القيم بالنسبة للأصول ويسجلوا اكبرها بالنسبة للخصوم والالتزامات.
   ب. التعجيل بأخذ المصروفات في الاعتبار بدلا من تاجيل ذلك ، تاجيل أخذ الايرادات في الاعتبار بدلا من التعجيل بذلك ، احتساب الدخل بأقل القيم البديلة .
11. الفصل بين المصروفات الراسمالية والمصروفات الايرادية : تتضمن قائمة الدخل فقط المصروفات والإيرادات الجارية ، أما المصروفات الرأسمالية فهي متعلقة بقائمة المركز المالي.
12. التماثل والقابلية للمقارنة : التماثل بين المشروعات المختلفة في تقاريرها المالية يعتبر هدفاً ، ذلك لأن هدف التماثل يتضمن توحيد عرض القوائم المالية بواسطة المشروعات المختلفة باتباع الآتي:[3]
   أ. الإجراءات المحاسبية .
   ب. التبويب .
   ج. مفاهيم القياس .
   د. الإفصاح أو العرض .
13. مبدأ التوقيت : على إدارة المنشأة ان تعمل على: [4]
   أ. تجميع وتلخيص المعلومات المحاسبية بأسرع ما يمكن للتأكد من وجودها عند مستخدمي البيانات .
   ب. أن تعمل على نشر وتقديم القوائم المالية على فترات متساوية لكي توضح التغييرات والذي قد يترتب عليه التأثير على التنبؤات والقرارات لمستخدمي المعلومات المحاسبية .
14. تحقق المصروفات : تمثل المصروفات الانخفاض الاجمالي في الأصول او الزيادة الاجمالية في الخصوم ، وتتمثل أسس تحقق المصروفات بالآتي [5]:
   أ. علاقة السببية والأثر .
   ب. التخصيص المنظم والمنطقي .
   ج. التحميل الفوري للفترة.
15. الملائمة : الهدف الأساسي من القوائم المالية هو توفير معلومات مفيدة عن المنشأة تعتبر أساس اتخاذ القرارات الاقتصادية ، وتمثل سياسة الاستفادة جزء لا يتجزأ من المحاسبة لدرجة انها تفترض ضمناً بدل من النص عليها صراحةً ويستخدم تعبير الملاءمة بصورة أكثر شيوعاً من تعبير الاستفادة

([1]) د. خليل محمد حسن الشماع ، **مرجع سابق** ، ص 104 .
([2]) د. نعيم حسن دهمش، **القوائم المالية والمبادي المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً**،(عمان :دار وائل للنشر،1995م)، ص79.
([3]) د. طارق عبدالعال حماد ،**موسوعة معايير المحاسبة ،عرض القوائم المالية** ،(الاسكندرية : الدار الجامعية ،2004م) ، ص63.
([4]) د. أحمد حلمي جمعة ،وأخرون ، **نظم المعلومات المحاسبية –مدخل تطبيقي معاصر** ، (عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2007م) ، ص19.
([5]) د. حلمي محمود نمر ،**بحوث في نظرية المحاسبة** ،(القاهرة :الدار الجامعية ،1997)،ص147

وتتطلب سياسة الملائمة أن تكون المعلومات مرتبطة بصورة مقيدة بالأهداف التي ترمي إلى تحقيقها او بالنتائج التي تعبر عنها [1].

الفروض المحاسبية

تتمثل الفروض المحاسبية بالآتي[2]:

1. الوحدة المحاسبية : يتم تحميل الوحدة (الشخصية الاعتبارية) بما يخصها من مصروفات أو إيرادات مع اعتبارها منفصلة تماماً عن شخصية مؤسسيها (أصحاب رأس المال) وهذا ما يجب أن يرد في قائمة الدخل من مصروفات أو ايرادات .
2. استمرارية المنشاة : تعتبر المنشأة وحدة محاسبية مستمرة ، الوحدة المحاسبية في مجموعها مستمرة في نشاطها الطبيعي ، ليس هنالك نية في الوقت الحاضرأو اتجاه لتصفيتها أو تقليص نشاطها ، فان القوائم المالية يتم إعدادها على ان المنشأة سوف تستمر في المستقبل في أداء نشاطها[3].
3. ثبات القوة الشرائية للنقد : تفترض ثبات القوة الشرائية للوحدة النقدية ، والمقصود بالقوة الشرائية كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بوحدة النقد ، ولكن الواقع العملي يقضي بعدم ثبات القوة الشرائية لوحدة النقود حيث انها تمر بمراحل الانخفاض والارتفاع تبعاً للحالة الاقتصادية السائدة . [4]
4. القياس النقدي : ينطوي القياس علي تحديد القيم المتعلقة بكل من العناصر الاساسية التي تشملها القوائم المالية وبيان أثر الأحداث والعمليات والظروف المختلفة على هذه القيم[5].

يوضح الشكل التالي المبادئ والفروض المحاسبية:

شكل رقم (1/2/1)

المبادئ والفروض المحاسبية

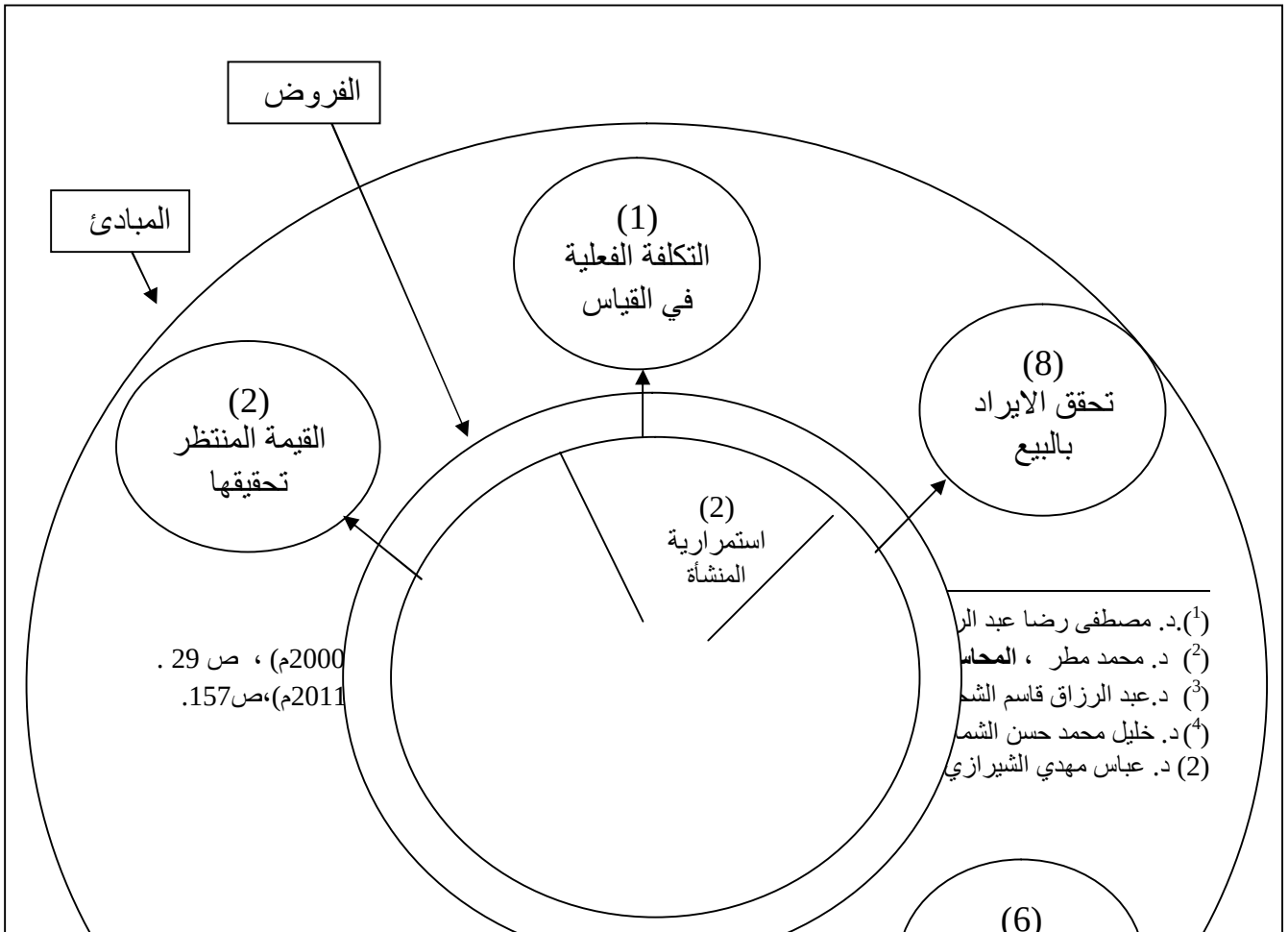

(1).د. مصطفى رضا عبد الر
(2) د. محمد مطر ، **المحاس**
(3) د.عبد الرزاق قاسم الشم
(4) د. خليل محمد حسن الشما
(2) د. عباس مهدي الشيرازي

2000م) ، ص 29 .
2011م)،ص157.

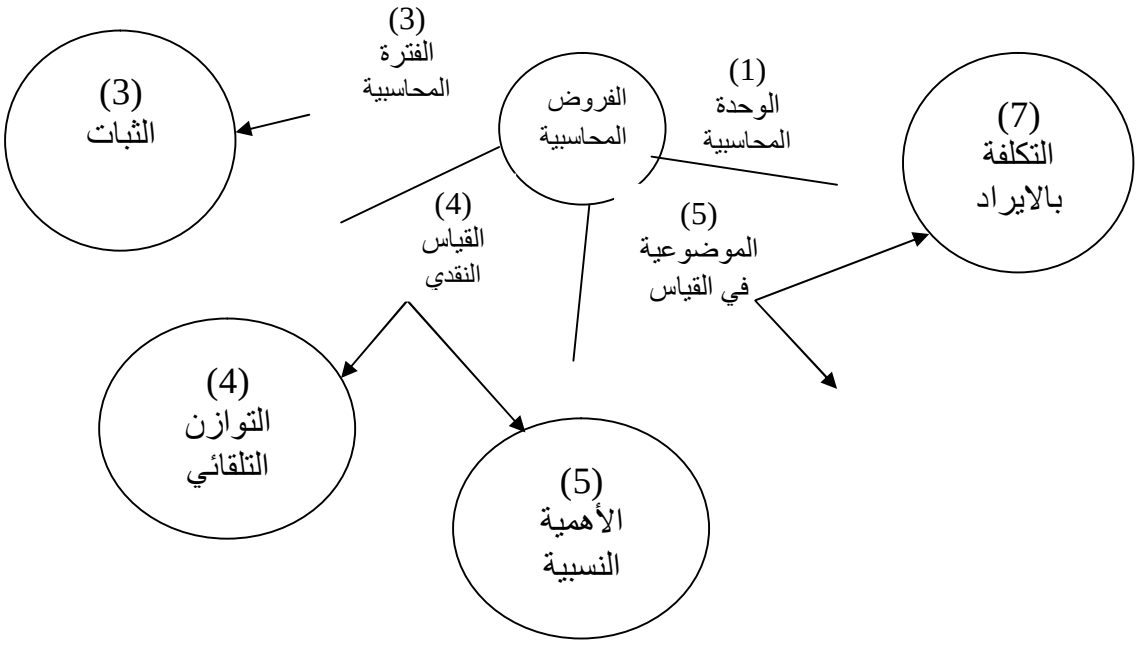

المصدر : د. مصطفى رضا عبد الرحمن ، د. يحي مصطفى قللي ، **مبادئ المحاسبة المالية** ، (الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب ، 1996م) ، ص 135.

يتضح للباحثة من خلال عرض الشكل أعلاة والذي يتكون من المبادئ والفروض المحاسبية لة دور كبير في تطور عملية التحليل المالي وهي الزامية للمحاسب والمحلل المالي .

تستنتج الباحثة بأن المبادئ والفروض تطرقت إلى :

1. كل ما يتعلق بالعمليات المالية منذ بداية المشروع الى نهايتة.
2. يتم استخدام سياسات محاسبية متشائمة أكثرتحفظاً وذلك لتسجيل الاصول والارباح بالقيم الاقل والخصوم والمصروفات بالقيم الأعلي .
3. هنالك تعارض ما بين الحيطة والحذر ومبدأ التكلفة التاريخية ، عندما يتم تقويم المخزون السلعي بسعر السوق الذي يقل عن التكلفة وفقاً لسياسة التكلفة أو السوق أيهما اقل .
4. الاهمية النسبية تعني إذا تم تحريف أو ادراج معلومات في القوائم المالية سوف يؤثر في قرارات مستخدمي القوائم المالية .
5. الاهمية النسبية مصطلح واسع وغير محدد بشكل دقيق ، يعتمد تطبيقة على الحكم الشخص والخبرة .
6. الثبات في اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية ماخوذة من مبدأ الثبات في المحاسبة ، كما أن قابلية القوائم المالية للمقارنة ماخوذة من مبدأ التماثل وقابلية المقارنة .

7. الثبات يعني تطبيق نفس السياسات المحاسبية الخاصة بأعداد وعرض القوائم المالية خلال الفترات المالية بالنسبة للاحداث المالية المتماثلة ، وان مبدأ التماثل وقابلية المقارنة يعني اتباع نفس السياسات المحاسبية .
8. الغرض يتمثل في الاداء الصحيح للمنشأت ، واتخاذ القرارات السليمة .

إجراءات التحليل المالي

تتمثل إجراءات التحليل المالي بالآتي: [1]

1. تحديد الهدف من التحليل ليتجنب المحلل العمل غير اللازم ويقصر جهده على ما يخدم الهدف مباشرة .
2. تكوين مجموعة من الاسئلة المحددة تكون اجابتها ضرورية لتحقيق الهدف المحدد سابقاً .
3. اختيار أداة التحليل المناسبة للتعامل مع المشكلة المعينة .
4. تحديد الفترة أو الفترات التي يتم تحليل قوائمها المالية .
5. اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج ليس هناك ما يمنع من استعمال أكثر من معيار .
6. تحليل الإنحراف عن المعيار يحدد أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة والنسبة المئوية .
7. تحليل أسباب الإنحراف وتحديدها .
8. وضع التوصيات المناسبة اعتماداً على نتائج التحليل .

تستنتج الباحثة من إجراءات التحليل المالي هي تدرج لعملية التحليل المالي للوصول الى نتائج مرضية للاطراف المستفيدة من التحليل المالي.

مصادر بيانات التحليل المالي

يعتمد التحليل المالي على البيانات المالية المنشورة بالقوائم المالية المختلفة ويقتضي ان تكون هذه البيانات كافية وصحيحة ، وان تشمل جميع نواحي النشاط بالمنشأة وذلك لتعدد الأطراف المستفيدة من معلومات التحليل المالي وتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات، إن البيانات التي يتم استخدامها في التحليل المالي يتم الحصول عليها من عدة مصادر منها[2]:

1. **مصادر داخلية**، تتمثل في[3]:

أ. القوائم المالية الأساسية : قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي ، قائمة التدفقات النقدية ، قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

ب. المذكرات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية .

([1]) د. خليل الشماع ، د خالد عبد الله امين ، **مرجع سابق** ، ص 14.

([2]) د. شوقي حسين عبد الله ، **التمويل والإدارة المالية** ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1986م) ، ص 84 .

([3]) د. طارق عبد العال حماد ، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان – نظرة حالية ومستقبلية** ،(الاسكندرية: الدار الجامعية ،2006)، ص 426.

ج. تقارير مجلس الإدارة ، تحتوي على معلومات مفيدة تتناول بيانات مالية واحصائية وبعض الخطط المستقبلية .

د. تقرير مراقب الحسابات ، وما قد يحتويه من ملاحظات أو تحفظات خاصة بالقوائم المالية التي تمت مراجعتها .

هـ. معلومات أخرى .

2. مصادر خارجية ، تتمثل في[1] :

أ. بيانات عن حالة المشروع وسمعته في الأوساط التجارية .

ب. البيانات الصادرة عن أسواق المال ومكاتب الوسطاء .

ج. الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية .

د. بيانات المكاتب الاستشارية .

هـ. تجميع معلومات عن الصناعة التي تعمل فيها المنشأة ، عند تحليل المعلومات المالية لمنشأة معينة مقارنتها بما هو قائم في المنشآت المنافسة .

و. تجميع بيانات عن الاقتصاد بصفة عامة .

ز. التعرف على حقيقة العمليات ومعرفة المبادئ والفروض المحاسبية المستخدمة ومتابعة اتجاهاتها.

خصائص بيانات التحليل المالي

تعتبر المعلومات المالية التي يوفرها النظام المحاسبي من خلال القوائم والتقارير المالية المنشورة بمثابة بيانات تستخدم في التحليل المالي وتصبح بعد أن يتم معالجتها في ترشيد اتخاذ القرارات المالية ، عند استخدام هذه البيانات لابد من مراعاة توفير الخصائص التالية [2]:

1. الملائمة : القوائم المالية التي يتم نشرها تحتوي على بيانات يتم استخدامها لأغراض متعددة، ولأغراض التحليل المالي ، تعتبر الملائمة من الخصائص التي يجب توافرها في البيانات المالية حتى يمكن استخدامها بصورة تمكن من الوصول إلى مؤشرات مالية فاعلة وحقيقية تصلح لترشيد القرارات

2. إمكانية الاعتماد عليها : توفير خصائص معينة في البيانات المحاسبية تسمح باستخدامها بثقة ، وكلما توفرت هذه الخصائص في البيانات المحاسبية زادت درجة الثقة فيها وإمكانية الاعتماد عليها للوصول إلى مؤشرات فاعلة باستخدام التحليل المالي ، وكلما اقتربت المعلومات من الموضوعية وابتعدت عن التحيز زادت درجة الثقة فيها .

3. قابلية البيانات للفهم : أن تكون طريقة إعدادها وعرضها وفقاً للأساليب الفنية المتعارف عليها لعرض بيانات القوائم المالية وفقاً للمصطلحات المحاسبية حتى تتلاءم مع استخدام المحلل المالي لها وحتى يتمكن من فهمها بشكل محدد ودقيق ومعالجتها لاستخدام المعلومات والمؤشرات اللازمة منها.

([1]) منير شاكر وآخرون ،الطبعة الرابعة ، **مرجع سابق** ، ص 22 .

([2]) وليد ناجي الحيالي ، محمد عثمان البطمة ، **التحليل المالي والإطار النظري وتطبيقاته العلمية** ، (عمان : دار حنين ، 1996م)، ص ص 28 - 30 .

4. الشمولية : توفير البيانات المحاسبية بشكل متكامل يسمح بعكس وضع حقيقي عن المنشأة التي سيتم إجراء التحليل لها ، وأن لا تخفي البيانات المحاسبية حقائق جوهرية وأساسية تهم الجهات المهتمة بالتحليل لتجنب الوصول إلى معلومات ومؤشرات غير فاعلة وذائعة .

5. القابلية للمقارنة : ان إعداد البيانات المحاسبية باستخدام أسس وطرق ثابتة وصحيحة حتى يمكن استخدام هذه البيانات في تقويم أداء المنشآت خلال فترة زمنية تمتد لأكثر من عام مالي ، إلى جانب إمكانية مقارنتها مع بيانات المنشآت الأخرى .

ترى الباحثة أن التقارير والقوائم المالية تعتبر المدخلات الأساسية لعملية التحليل المالي لذلك تعتبر نقطة البداية لتحليل الوضع المالي للمنشأة . وبالتالي فإن ضمان إمكانية التحليل المالي السليم تتوقف على صحة إعداد وعرض هذه البيانات .

أنواع مداخل التحليل المالي

تتمثل انواع مداخل التحليل المالي بالآتي[1] :

1. **مداخل التحليل المالي من حيث المضمون،** تتمثل في :

أ. المدخل الكمي: حصر نطاق عملية التحليل المالي في الجانب الكمي من المشكلة أو الظاهرة محل الدراسة والتحليل .

ب. المدخل النوعي: يتعدى اهتمام ونطاق المحلل المالي نطاق الكم إلى دراسة جانب الكيف أو النوع للظاهرة أو المشكلة محل التحليل أو الدراسة .

2. **مداخل التحليل المالي من حيث الأهداف،** تتمثل في :

أ. **تحليل الاستثمار :** تستخدمه فئة المستثمرين ممثلة بالمساهمين الحاليين والمحتملين والذين يهمهم الحصول على معلومات حول :

1. القوة الإيرادية للمنشأة حاضراً ومستقبلاً .
2. فرص استمرارية المنشأة ومعدلات النمو المتوقعة فيها .
3. مدى كفاءة المنشأة في رسم سياستها التمويلية ومن ثم مدى كفاءتها في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للمنشأة (الاستثمار وإدارة الأصول) .
4. مؤشرات عن المخاطر التي تحيط باستثماراتهم في المنشأة فيما لو تعرضت للتصفية أو الإفلاس

ومن المؤشرات الكمية المفيدة لتحقيق الأغراض أعلاه ما يلي[2] :

أ. مؤشرات الربحية .

ب. مؤشرات الرفع المالي أو الملائمة .

([1]) د.خليل الشماع ، خالد عبد الله أمين ، **مرجع سابق** ، ص 21 .

([2]) د. جليل كاظم مدلول العارضي ، د.أرشدعبدالأمير جاسم الشمري ، **استراتيجيات الإدارة المالية** ، (عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2012م) ، ص194.

ج. مؤشرات الأداء .

د. مؤشرات السوق.

ب. **تحليل الائتمان :** يستخدمه الدائنون في الأجل الطويل وفي الأجل القصير بغرض الحصول على معلومات حول:

1. قدرة المنشأة على الوفاء بأصل الدين وتسديد فوائده عند استحقاقها .
2. مدى المخاطر التي تحيط بديونهم لدى المنشأة والمرتبطة بأولوية المقرض في الحصول على حقوقه فيما لو تعرضت المنشأة للتصفية أو الإفلاس .
3. سياسات التمويل المتبعة وآثارها على هيكل رأسمال المنشأة .
4. مدى الموضوعية في السياسات التي تتبعها المنشأة في تقويم أصولها خاصة ما يقدم منها كضمانات .

ومن المؤشرات الكمية مايلي : [1]

1. مؤشرات السيولة في الأجل القصير .
2. مؤشرات الرفع المالي في الأجل الطويل .
3. التدفق النقدي في الأجلين القصير والطويل .

ج. **تحليل الأداء :** يفيد إدارة المنشأة في أغراض الرقابة والتخطيط وتقويم الأداء ومن المؤشرات التي يمكن الحصول عليها ما يلي : [2]

1. مؤشرات عامة عن النشاط ، تدور حول الربحية وسياساتها في التمويل والاستثمار .
2. مؤشرات خاصة، لتقديم بعض الإدارات المختصة بشكل عام في إدارة الأصول والمطلوبات كمعدل دوران الذمم الدائنة ، معدل دوران الذمم المدينة، معدل دوران الاستثمارات ومعدل دوران الأصول.

د. **مداخل أخرى للتحليل المالي :** برزت حديثاً مداخل أخرى يسلكها المحللون الماليين لتحقيق أغراض هامة ومتخصصة منها : [3]

1. التحليل المالي لأغراض تقويم الجدوى الاقتصادية للمشروعات .
2. التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل المالي للمشروعات .
3. تحليل المحافظ الاستثمارية .

([1]) د.عبد العزيز عبد الرحيم سليمان ، **التمويل والادارة المالية في منشأت الأعمال** ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، 2004م)، ص145

([2]) د. عبدالمعطي أرشيد،حسني علي خربوشي ، **أساسات الادارة المالية** ، (عمان : مؤسسة راما ،1995م) ، ص67.

([3]) د.مفلح محمد عقل ،**مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي ، ط2** ، (مان : دار المستقبل للنشر والتوزيع ، 2000م) ، ص283.

4. التحليل المالي لاغراض دمج المشروعات .
5. تحليل نوعية الأرباح .
6. التحليل البيئي الاستراتيجي

يتضح للباحثة أن اختلاف أهداف التحليل المالي ناتج من اختلاف الفئات المستخدمة للتحليل المالي فأهداف المستثمرين من التحليل المالي تختلف من أهداف الدائنين لذلك فإن التعدد في مداخل التحليل المالي يلبي الاحتياجات المختلفة لمستخدمي التحليل المالي كل حسب هدفه .

يوضح الشكل التالي المدخل التقليدي القديم للتحليل المالي:

شكل (1/2/2)

المدخل التقليدي القديم للتحليل المالي

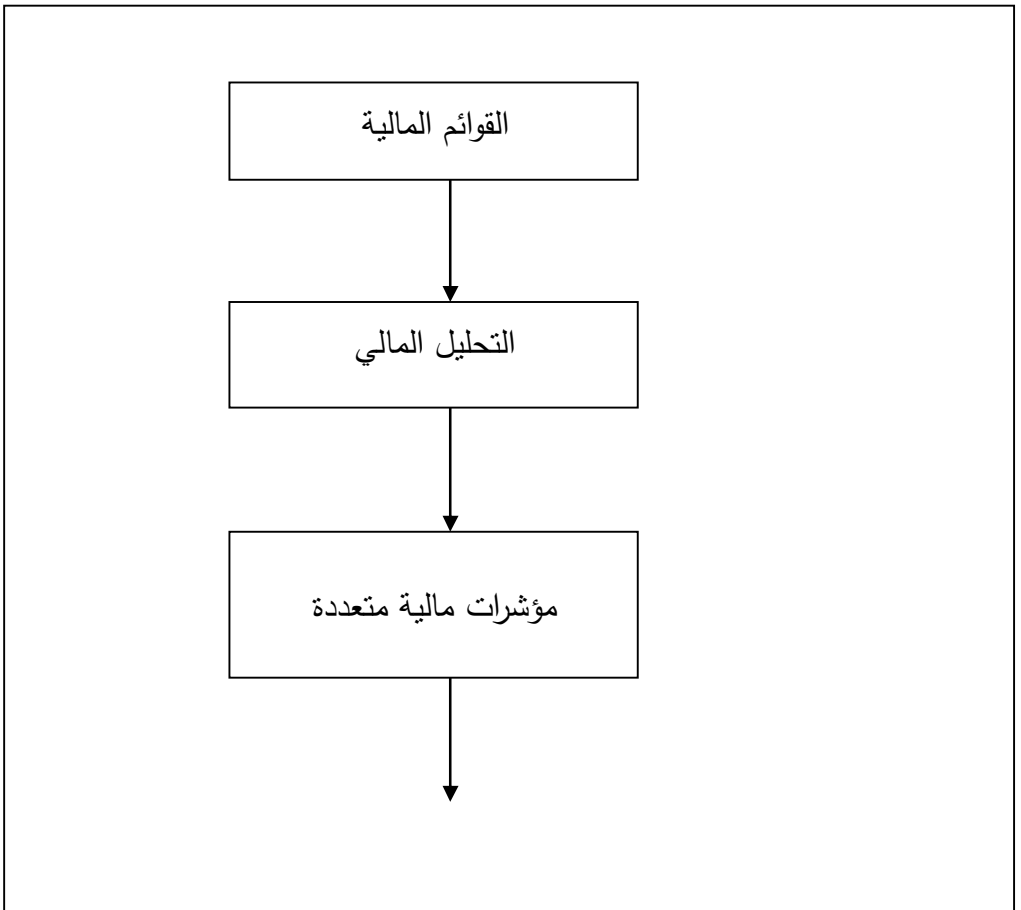

تقييم اداء كلي او جزئي

المصدر : د. صادق الحسين ، **التحليل المالي والمحاسبي** ، (عمان : دار مجدلاوي ، 1418هـ - 1998م) ، ص 142.

يتضح للباحثة من الشكل اعلاة أن عملية التحليل المالي تمر بالآتي : القوائم المالية تخضع لعملية التحليل المالي ينتج عنة مؤشرات مالية متعددة ومن ثم تعطي تقييم للاداء كلي او جزئي .

يوضح الشكل التالي المدخل المعاصر الحديث للتحليل المالي :

شكل رقم (3/2/1)

المدخل المعاصر الحديث للتحليل المالي

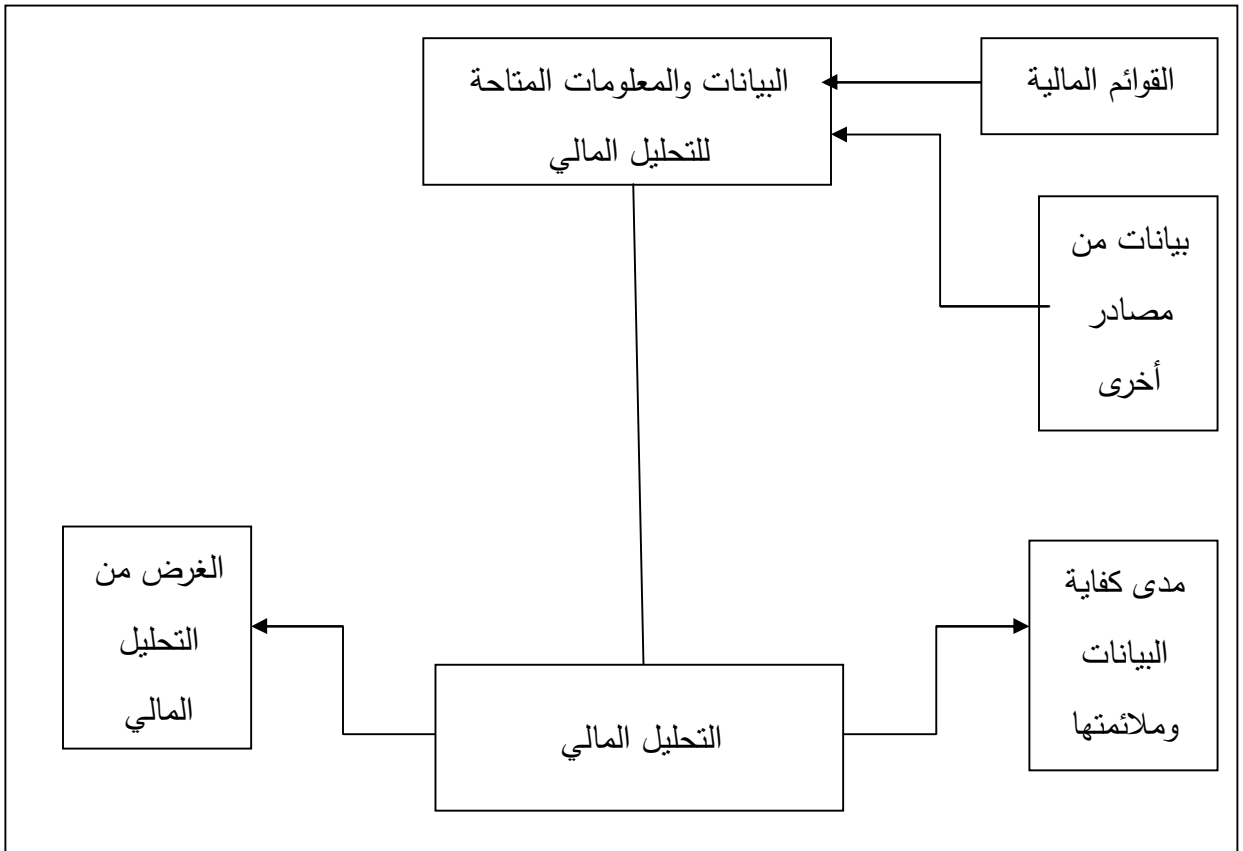

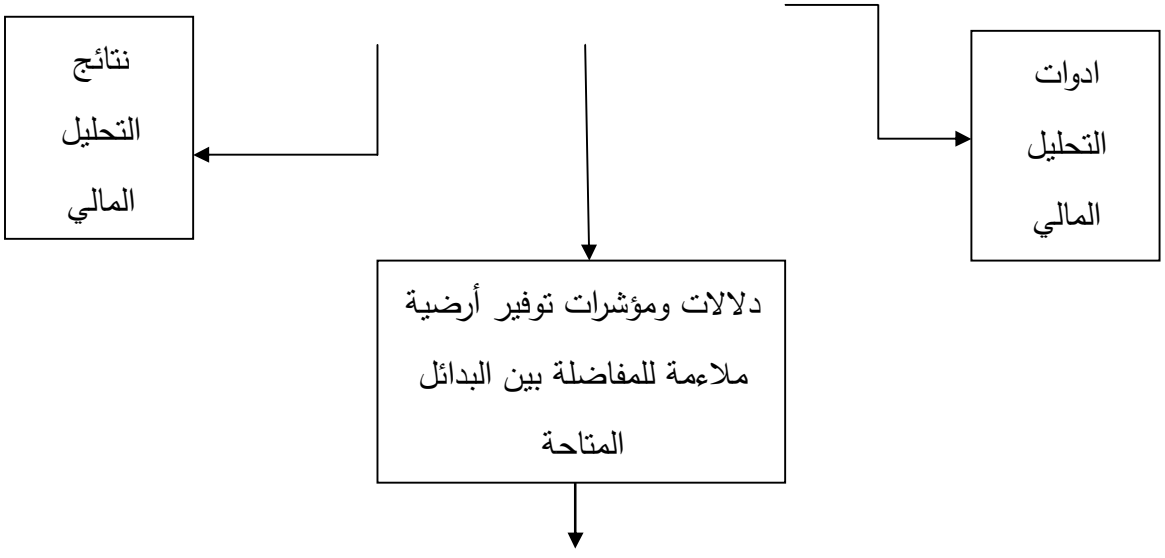

المصدر : د. صادق الحسين ، **التحليل المالي والمحاسبي** ، (عمان : دار مجدلاوي ، 1418هـ - 1998م) ، ص 143.

يتضح للباحثة من الشكل (3/2/1) أن البيانات والمعلومات المتاحة تنقسم الى القوائم المالية وبيانات من مصادر أخرى والتحليل المالي يقيس مدى كفاية البيانات وملائمتها .

مقومات التحليل المالي

للتحليل المالي مجموعة من المقومات تهدف من خلالها تحقيق أغراضه النظرية والعملية وتتمثل هذه المقومات في الآتي[1] :

1. الوصول إلى أهداف العملية التحليلية كنتائج يتم تحقيقها في سياق التحليل أن يبرز الحقائق التي يستند عليها قبل تفسيرها . التحليل يتضمن مادة أولية ممثلة بالبيانات التي يعتمد عليها المحلل ، والتي تعتبر حقائق مرت بها المنشأة في فترة زمنية معينة تتطلب تحويلها إلى مؤشرات مالية من خلال ايجاد العلاقات القائمة بين هذه البيانات ، بالاعتماد على مجموعة من الطرق والأساليب التي تقدم تصوراً عن واقع حال المنشأة وما ستكون عليه في المستقبل .
2. توفر مدخلات دقيقة للعملية التحليلية ومقدار دقتها تتوقف على دقة البيانات التي اعتمد عليها المحلل، إذ أن مخرجات العملية التحليلية (المعلومات) تعتمد بالدرجة الأولى على صحة البيانات التي اعتبرت المادة الأولية لعملية التحليل .
3. يتمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكافية بظروف المنشاة قبل قيامه بتحليل بيانات المنشاة ، بالإضافة إلى ذلك يكون مؤهلاً تأهيلاً علمياً وعملياً مناسباً ويتميز بخصائص المقدرة الديناميكية وان

[1] د. وليد ناجي الحيالي ، **مرجع سابق** ، ص 23 .

يكون قادراً على استخدام الأساليب والوسائل العلمية للتحليل المالي للوصول إلى غايات التحليل وتفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل .

يتضح للباحثة أن مقومات التحليل المالي تتمثل في البيانات التي يعتمد علية المحلل المالي للقيام بعملية التحليل ، والمخرجات تعتمد علي صحة البيانات ،المحلل المالي يكون مؤهلاً ويتميز بمقدرة عالية في استخدام الاساليب والوسائل العلمية .

منهجية التحليل المالي

المنهجية هي الإطار العام الذي يتم به إجراء عملية التحليل المالي وذلك عن طريق استخدام الطرق والأساليب المختلفة للتحليل المالي والتي تتمثل في [1]:

1. تحديد الهدف من التحليل المالي، حيث يتجنب المحلل المالي بذل الجهد في أمور لا تخدم الهدف المحدد .
2. تحديد الأسئلة التي يجب الإجابة عليها، لتحقيق هدف عملية التحليل .
3. اختيار الأسلوب الذي يتسم به إجراء عملية التحليل المالي .
4. تحديد الفترة التي سيغطيها التحليل المالي .
5. إختيار المعيار المناسب لقياس النتائج التي سيتم التوصل إليها .
6. تحليل الإنحراف عن المعيار والوقوف على أهمية هذا الإنحراف بالأرقام المطلقة أو النسب المئوية.
7. تحليل أسباب الإنحراف وتحديدها .
8. وضع التوصيات المناسبة اعتماداً على نتائج التحليل المالي.

يتضح للباحثة أن منهجية التحليل المالي تختلف بحسب نوع المنشأة والهدف من التحليل والفترة التي يغطية التحليل واسلوب الذي يتبعة المحلل المالي .

مشاكل التحليل المالي

يعتمد التحليل المالي على القوائم المالية ، غير أن هذه القوائم تعاني من بعض نقاط الضعف التي تعتمد آثارها على أساليب وأدوات التحليل المالي ومن هذه المشاكل ما يلي : [2]

1. مشكلات الاعتماد على القوائم المالية

أ. تؤثر المعالجة المحاسبية لبعض الأصول كالمخزون والإهلاك على نتائج قائمة الدخل والمركز المالي . ومن ثم فإن التحسن الذي تسفر عنه نتائج التحليل المالي في سنة ما قد لا يرجع إلى تحسن في أوضاع المنشأة بقدر ما يرجع إلى تغيير المعالجة المحاسبية المتبعة .

ب. تعكس الميزانية العمومية المركز المالي في لحظة إعدادها ، ولا تعكس التغيرات التي حدثت في بنودها ، إمكانية قيام الإدارة ببعض التصرفات المتعمدة قبيل اقفال الميزانية بغرض تحسين المركز

([1]) د. خليل الشماع ، د. خالد امين عبد الله ، **مرجع سابق،** ص 14 .

([2]) د. خيري علي الجزيري ، **ادارة مالية** ، (القاهرة **:** مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ،1993) ، ص 11.

المالي للمنشأة مؤقتاً ، أن ادوات التحليل المالي التي تعتمد على القوائم المالية قد لا تعكس الموقف الحقيقي .

ج. لا تعكس القوائم المالية الكثير من المتغيرات التي تؤثر على المركز المالي ونتائج العمليات، إما لأنها متغيرات يصعب تحديد قيمتها بمبالغ نقدية كالسمعة الجيدة التي يتصف بها أعضاء الإدارة أو لأن المبادئ المحاسبية قد تقضي بعدم اظهار تلك المتغيرات في القوائم المالية ومن امثلتها الأصول الثابتة التي تستأجرها المنشأة من الغير .

د. تكون القيمة الدفترية لبعض الأصول الثابتة مساوية للصفر ، رغم أنها لا تزال تعمل في خطوط الإنتاج وتسهم في تحقيق الأرباح .

هـ. القوائم المالية تعبر بشكل ملخص عن الأحداث الاقتصادية وقد يؤدي هذا التلخيص إلى فقدان الكثير من التفاصيل عن احوال الشركة الاقتصادية .

و. اعتماد القوائم المالية على الحكم الشخصي في كثير من الامور كالمخصصات والإهلاكات وتقويم المخزون السلعي .

2/ مشكلات تتعلق بالتضخم والكساد

من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مبدأ يقضي بضرورة وضع الأصول في الميزانية وفقاً لقيمتها الدفترية وليس وفقاً لقيمتها الإحلالية . هذا المبدأ يصعب قبوله خلال فترات التضخم أو الكساد ، أذ من شأنه أن يجعل التحليل المالي عديم الجدوى ولا يمكن الاعتماد على نتائجه كأساس لتقييم الأداء[1].

يتضح للباحثة من عرض مشاكل التحليل المالي أن التحليل المالي يعتمد علي القوائم المالية التي تعاني من الضعف وقد لاتعكس الموقف الحقيقي للمنشاة ، القوائم المالية تعطي ملخص للأحداث دون التفصيل، تعتمد القوائم المالية على الحكم الشخصي.

معايير التحليل المالي

تنبع اهمية معايير التحليل المالي من إمكانية استخدامها كمقاييس للحكم على مدى ملائمة أرقام أو نسب المؤشرات المالية ، إذ لا يمكن الاستفادة من نتائج التحليل المالي ما لم يكن هنالك معيار يمكن القياس عليه لتحديد الإنحرافات ومعرفة مسبباتها ، وهنالك عدة معايير مستخدمة في التحليل المالي يمكن إيجازها فيما يلي [2] :

1. المعايير المطلقة : النسب والمعادلات التي أصبح استخدامها في التحليل المالي متعارف عليه رغم اختلاف نوع المشروعات ، هذا المعيار يوحد كل انواع الصناعات في نموذج واحد.

يتضح للباحثة بأن المعايير المطلقة تتميز بسهولة تطبيقها ، ويعاب عليها بأنها لا تصلح كأساس للمقارنة نسبة لاختلاف البيئة والظروف الاقتصادية المحيطة بالمنشآت المالية المختلفة ، وكذلك اختلاف القطاعات والأنشطة الاقتصادية .

([1]) د. وجدي حامد حجازي ،**تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية** ،(الاسكندرية : دار التعليم الجامعي،2011م) ، ص19 .

([2]) د. خليل الشماع ، خالد أمين عبد الله ، **مرجع سابق**، ص 22.

2. المعايير التاريخية: مستمدة من أداء المنشآت في الفترة السابقة لعملية التحليل المالي ، حيث يمكن للمحلل حسب المؤشرات المالية من القوائم المالية السابقة استخدامها لأغراض رقابة وتقويم أداء السنة أو السنوات محل الدراسة على ان يؤخذ بعين الاعتبار عند إجراء المقارنة للتغيير الحادث في الظروف الداخلية والخارجية للمنشأة ، يتتبع سلوك بند معين خلال فترات مالية مختلفة . يتضح للباحثة بأن المعايير التاريخية تتميز بمراعاتها لظروف وخصوصية المنشأة ، ويعاب عليها أنها مأخوذة من أداء المنشأة في سنوات سابقة .

3. المعايير القطاعية : تصدرها الإتحادات المعنية والجهات الحكومية لأغراض القياس والتقييم ، وهي مستمدة من القطاع الذي تنتمي إليه المنشأة وتشير إلى معدل أداء مجموعة المشاريع العاملة في هذا القطاع او النشاط ويرجع سبب استخدام هذه المعايير بأنها تفيد في معرفة المركز النسبي للمنشأة . يتضح للباحثة بأن المعايير القطاعية يعاب علية انها تأخذ باعتبار الخصائص الخاصة بالمنشآت واختلاف الظروف المالية وحجم وطرق الانتاج في المنشأة التي يشتق منها المعاير القطاعي .

4. المعايير المستهدفة: يحددها المشروع ويسعى لتحقيقها وذلك من خلال سياسات وخطوط المشروع وعدم الوصول إليها دليل على وجود إنحرافات في الأداء ، وتعد بناء على الخبرات الفنية والخبرات السابقة للإدارة والتي تمثل مؤشر للأداء والتقييم وتحديد الإنحرافات وهذه المعايير هي التي تسعى المنشأة لتحقيقها في حدود الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة لها . يتضح للباحثة بأن المعايير المستهدفة تتميز بأنها تتلاءم مع ظروف وطبيعة المنشأة وتراعي الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها .

ولا يمكن الاستفادة من أي تحليل مالي ما لم يكن هنالك معيار لقياس النتائج المتحصل عليها

وهنالك معايير يتم الأخذ بها لأغراض المقارنة[1] :

1. نسبة السيولة السريعة ، يعتمد عليها المعيار 1 : 1 للقياس كمعدل نموذجي للسيولة لكل انواع الصناعات .
2. معيار الصناعة ، تحديد وضع المنشأة مع مثيلاتها في نفس الصناعة.

محددات التحليل المالي

تتمثل محددات التحليل المالي في الآتي [2] :

1. تركيز إهتمام المحلل بجانب واحد من الوضع المالي فالمقرض يركز على السيولة في حين يركز المستثمر على الربحية .
2. درجة إهتمام المحلل ومدى عمق التحليل المطلوب .
3. كمية ونوعية المعلومات المتاحة .
4. دخول بعض الأحكام الذاتية في إعداد القوائم المالية مثل الأحكام المتعلقة بالاهلاك .

([1]) خلدون إبراهيم الشديقات ، **مرجع سابق** ، ص 97 .

([2]) خليل الشماع ، خالد عبد الله أمين ، **مرجع سابق** ، ص ص 20 – 22 .

5. مدى استمرارية إستعمال الأساليب والقواعد المحاسبية ، لأن تغير الأساليب سيؤدي إلى تغير في النتائج .
6. محدودية مؤشرات الإتجاه ، إذ ليس من الضروري أن يستمر نمط الماضي مستقبلاً ، إذا تدنت نسبة السيولة في الماضي فإن هذا لا يعني إستمرار تدنيها في المستقبل .
7. إختصار البيانات المالية في القوائم المالية مما يحد من قدرة المحلل الخارجي على الاستنتاج الدقيق
8. غياب الملاحظات حول الأساليب المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية .
9. تجميل الميزانيات بشكل يصعب معه على المحلل التعرف على مدى إستعماله مثل توقيت الشركة للحصول على قرض طويل الأجل قبل نهاية السنة واستعماله لغرضه المحدد بعد ذلك.
10. عدم إظهار القوائم المالية لنشاطات الإدارة وخطط التوسع والعلاقات مع الموردين والمقرضين.

يتضح للباحثة على الرغم من أن التحليل المالي يهتم أساساً بدراسة العلاقات بين البنود التي تشتمل عليها القوائم المالية وتحليل اتجاهات هذه العلاقات ، وبالرغم من اهميته في اتخاذ قرارات منح الإئتمان، إلا أن هنالك مجموعة من العوامل تمثل محددات لعملية التحليل المالي ، إن هذه المحددات لا تقلل أبداً من أهمية التحليل المالي لكنها تحتم إستعماله بحكمة وحذر وبتفكير متعمق .

مزايا المحلل المالي

تتمثل مزايا المحلل المالي بالآتي[1]:

1. ان يكون علي درجة عالية من العلم والمعرفة المحاسبية والمالية
2. ان يكون لدية خلفية عامة عن الشركة وعلي علم باية تطورات في مجال التحليل المالي[2] .

يتضح للباحثة ان المحلل المالي يجب ان يتصف بالحياد ولا ينحاز لاي جهة داخلية او خارجية .

([1]) د. صادق الحسيني ، **مرجع سابق** ، ص87.

([2]) عارف الوريدات ، **تحليل القوائم المالية كاداة رقابة في يدالادارة** ، (عمان : الموتمر العلمي الأول لجمعية المحاسبة الاردنية، 1997) ، ص 135.

المبحث الثالث

أساليب التحليل المالي

يمكن تحديد أساليب التحليل المالي في عدد كثير من الأساليب ، إلا أن هذه الأساليب أكثرها شيوعاً واستخداماً هي [1]:

1. التحليل الأفقي للقوائم المالية

يتم التحليل الأفقي بمقارنة الأرقام الواردة في القوائم المالية مع بعضها لعدد من الفترات المالية المتتالية، وذلك لحصر وتحديد الفروق والتغيرات التي تطرأ على تلك الأرقام والبيانات من فترة مالية لأخرى ، وللأستفادة من المؤشرات التي تستخدم من جراء تلك المقارنة في عملية اتخاذ القرار[2] ، ويبين التحليل الأفقي المتغيرات التي حصلت في بنود الأصول والخصوم بين تاريخين محددين سواء من حيث حجم هذه التغيرات أو نسبتها المئوية مقارنة بنسبة الأساس [3].

يتضح للباحثة من التحليل الافقي للقوائم المالية بانة : [4]:

([1]) د. سمير محمد عبد العزيز ، **التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية** ، (الإسكندرية : مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية ، 1997م) ، ص 16 .

([2]) د. عدنان هاشم السامرائي ، **الإدارة المالية** ، (عمان : دار زهران للنشر والتوزيع ، 1997م) ، ص 93 .

([3]) د. خيرت ضيف ، وآخرون ، **دراسات في المحاسبة المالية** ، (بيروت : الدار الجامعية ، 1982م) ،ص ص 555 ، 556 .

([4]) د. أبو الفتوح علي فضالة ، **الهياكل التمويلية** ، (أمبابة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، 1994م) ، ص 102 .

أ. يكتشف التغير في النسب المالية الخاصة ببنود القوائم المالية عبر فترات زمنية .

ب. تقييم نشاط وانجازات المنشأة وذلك من خلال مقارنة التغيرات في نسب البنود المختلفة .

ج. مقارنة الأرقام الفعلية خلال عدد معين من السنوات .

د. مقارنة النسب المئوية للبنود المحاسبية خلال عدد معين من السنوات .

هـ. معرفة التزايد والتناقص رقماً او نسبة لكل بند محاسبي على مدى معين من السنوات.

2. التحليل الرأسي للقوائم المالية

دراسة كلمتغير ضمن القوائم المالية تحليلاً رأسياً ، أي تحديد نسبة كل متغير إلى إجمالي القائمة المالية خلال فترة مالية معينة ، ويتضمن التحليل الرأسي للقوائم المالية دراسة العلاقات الكمية بين بنود القوائم المالية في تاريخ محدد ، ويتعلق بتحليل القوائم المالية في المدة الواحدة حتى يمكن معرفة قيمة كل بند بالنسبة لإجمالي البنود ، وبالتالي مدى سلامة توزيع هذه البنود[1].

يتضح للباحثة من التحليل الرأسي للقوائم المالية بانة :

أ. معرفة الأهمية النسبية لكل بند من بنود قائمة المركز المالي .

ب. تقويم أداء المنشأة في فترة مالية محددة .

ج. مقارنة البنود المتجانسة مع بعضها في كلا من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل .

د. دراسة عناصر قائمة مالية واحدة من خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من العناصر إلى مجموع القائمة المالية أو مجموع القائمة التي ينتمي إليها العنصر .

هـ. مقارنة النسبة المئوية لهذه البنود بالنسبة إلى مجموعها الراسي (أصول ، خصوم ، إيرادات ، مصروفات) .

و. مقارنة التزايد والتناقص رقماً في نفس السنة من هذه المقارنات :

1. عدم حدوث تغيرات جوهرية في الهيكل المالي.
2. عدم تغير ظروف اختيار السنة .
3. عدم تغير جوهري في النشاط الاقتصادي للمنشاة .

يتضح للباحثة ان دراسة التغيرات الأفقية والراسية يفيد في معرفة مصادر الأموال الداخلية والخارجية واستخداماتها ونسبها مع بعضها البعض ، كما يفيد في معرفة العمر النسبي لبنود الأصول الثابتة وتوضيح مدى الإنسجام بين التمويل الداخلي والخارجي والاستخدامات ومدى كفاية الأصول ثابتة ومتداولة لسداد الالتزامات طويلة الأجل وقصيرة الأجل .

3. تحليل قائمة التدفق النقدي

عرفت قائمة التدفق النقدي بأنها توضح النقدية المحصلة والنقدية المدفوعة من المنشأة خلال فترة معينة، الهدف من إعداد قائمة التدفق النقدي هو مساعدة مستخدمي القوائم والتقارير المالية في التنبؤ بالتدفقات

([1]) د. محمد سويلم ، **إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية - مدخل مقارن** ، (القاهرة : الهاني للطباعة والنشر ، 1987م)، ص 60 .

النقدية المستقبلية وتقويم قدرة المنشأة على إجراء توزيعات الأرباح ومقابلة متطلبات الاستثمار ، حيث نص مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي على وجوب إعداد قائمة التدفق النقدي بدلاً من قائمة التغير في المركز المالي[1].

تتمثل أغراض قائمة التدفقات النقدية بالآتي:

1. تقييم جودة أو نوعية أرباح المنشأة : حيث يمكن التمييز بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي وذلك على أساس أن صافي الدخل يتم تحديده على أساس الاستحقاق في حين يتحدد صافي التدفق بموجب الأساس النقدي ، ومن أهم المؤشرات التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفق النقدي لتخدم أغراض تقييم نوعية وأرباح المنشأة والمتمثلة بالآتي: [2]

أ. مؤشر كفاية التدفقات النقدية التشغيلية : يمثل الاحتياجات النقدية الأساسية في التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية ، ومدفوعات أعباء الديون والإنفاق الرأسمالي اللازم.

والذي يتم تحديده وفق المعادلة التالية :

= التدفقات الداخلية من الأنشطة التشغيلية

الاحتياجات النقدية الأساسية

ب. مؤشر النقدية التشغيلية : يوضح مدى قدرة أرباح المنشأة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية ، والذي يتم تحديده وفق المعادلة التالية :

= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

صافي الدخل

ج. مؤشر التدفق النقدي التشغيلي : يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة سياسات الإئتمان في تحصيل النقدية من المدينين ، والذي يتحدد وفقاً للمعادلة التالية :

= جملة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

صافي المبيعات

2. تقييم السيولة : تقيم السيولة من خلال مدى توفر صافي تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية في تقييم مدى كفاءة سياسات التحصيل المتبعة ومن هذه المؤشرات ما يلي : [3]

أ. مؤشر تغطية النقدية : يوضح مدى تغطية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للتدفقات من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية ، ويتم إيجاده وفقاً للمعادلة التالية:

= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

([1]) طارق عبد العال حماد ، **مرجع سابق** ، ص 87 .

([2]) محمد مطر ، **مرجع سابق** ، ص 170 .

([3]) د. جميل حسن محمد النجار ، **متطلبات الإفصاح في القوائم والتقارير المالية لدي شركات المساهمة العامة –دراسة تحليلية للشركات المساهمة العامة في فلسطين** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، رسالة دكتورة غير منشورة ، 2007م)، ص 89.

جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

ب. مؤشر المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون : يوضح مدى كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لتغطية قيمة الفوائد المدفوعة ، ويتم إيجاده كما يلي :

= فوائد الديون

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

3. تقويم سياسات التمويل : ومن هذه المؤشرات الاتي : [1]

أ. مؤشر التوزيعات النقدية : توضح معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة المنشأة في مجال توزيع الأرباح ومدى استمرار استقرار هذه السياسة ، ويتم ايجاده كما يلي :

= التوزيعات النقدية للمساهمين

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

ب. مؤشر الفوائد والتوزيعات المقبوضة : يقيس الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات والذي يتم إيجاده كما يلي :

= المتحصلات النقدية المحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية

ج. مؤشر الإنفاق الرأسمالي : يقيس الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل الإنفاق الرأسمالي المستثمر في حيازة الأصول الإنتاجية الثابتة والتي تخدم كل من المستثمرين والمقرضين وذلك من خلال توفير مؤشرات عن مدى نجاح إدارة المنشأة في اتباع سياسة

د. ملائمة في تمويل أصولها طويلة الأجل من مصادر تمويل طويلة الأجل ويتم حسابه كما يلي:[2]

الإنفاق الرأسمالي الحقيقي

التدفقات النقدية الداخلة من القروض وإصدارات الأسهم والسندات

يتضح للباحثة بأن المعلومات التي تعرضها قائمة التدفقات النقدية يمكن الاستفادة منها في اشتقاق مجموعة من المؤشرات المالية والتي يمكن الاسترشاد بها في تقويم أوجه النشاط المختلفة فيما يتعلق منها باختيار مدى ملاءمة الموارد المالية لتوظيفها حيث يمكن تلخيص اهم مزايا تحليل مؤشرات التدفقات النقدية فيما يلي :

1. تساعد مؤشرات التدفق النقدي في تقويم الأداء المالي للمنشأة .

2.تفيد بيانات التدفق النقدي في عمليات التنبؤ بالإفلاس والنكسات المالية التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة .

4.المؤشرات المالية

([1]) د. أحمد صلاح عطية ، **مشاكل المحاسبة والافصاح في صناديق الأستثمار** ،(القاهرة : الدار الجامعية ،2003م) ، ص168 .

([2]) د. عراقي العراقي ،**المحاسبة عن التدفقات النقدية – دراسة اختبارية** ،(القاهرة : مجلة البحوث التجارية المعاصرة ،المجلد 3، العدد 1989،1م)، ص114.

يعتبر التحليل المالي بالمؤشرات المالية من أقدم وسائل التحليل المستخدمة في دراسة المركز المالي والإئتماني للمشروعات على أساس أن فحص أي رقم من أرقام القوائم المالية لا يدل في حد ذاته على شيء مهم ، ولكن تظهر أهمية هذا الرقم إذا قورن بغيره من الأرقام أو نسب إليها رقم النقدية لوحدة لا اهمية له ، ولكن دلالة هذا الرقم تصبح واضحة عند مقارنته بمجموع الأصول المتداولة أو بمجموع الخصوم المتداولة ، وعلى هذا الأساس تكون المنشأة في مركز مالي سليم إذا كان هنالك تناسب بين مختلف أنواع الأصول والخصوم ، وأيضاً بين مختلف أنواع المصروفات والإيرادات ، وهذا التناسب يختلف تبعاً لمرور الوقت وأيضاً تبعاً لطبيعة المشروع وبالتالي تتبع الاتجاهات ومراقبة التغيرات التي تحدث في المركز المالي للمشروع ، مقارنة المؤشرات بين سنة وأخرى وكذلك ينبغي مقارنة العلاقة بين الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات،[1]يمكن استخدام عدد من المؤشرات المالية المختلفة ويمكن تقسيم هذه الموشرات المالية إلى عدة أقسام رئيسية ، يمكن الحصول على جميع الأرقام والمعلومات الخاصة بالعمليات الداخلية للمنشاة تلك البيانات التي لا يمكن للمحلل الخارجي الحصول عليها، توجد للمؤاشرات الماليةعلاقات مختلفة بين عناصر القوائم المالية والحسابات الختامية المختلفة للتدليل على مدى الارتباط بين هذه العناصر، و توفر علاقة منطقية بين البندين اللذين يكونان مفردات الموشر لكي يكون لهذا الموشر مدلول، إن الموشرات المالية كأدوات التحليل المالي تستخدم لحساب وتوضيح وفهم العلاقة بين الأرقام التي توضحها القوائم المالية وهنالك العديد من المؤاشرات يمكن حسابها من القوائم المالية،النسب المالية أو المعدلات المالية أو المؤشرات المالية كلها معنى لشيء واحد هي علاقات بين بنود الميزانية بعضها ببعض أو بين بعض بنود حساب الأرباح والخسائر بقصد الكشف عن نقاط الضعف أو نقاط القوة في النواحي المالية ، وهو أمر يهم المقرضون كما يهم أصحاب الأموال وان كان نوع التحليل يختلف باختلاف اهتمامات القائم بالتحليل، التحليل المالي بالمؤشر يعني إيجاد علاقات كمية بين عناصر قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل .

لتقييم المركز المالي وأداء المنشأة فإن المحلل يحتاج إلى المقارنات التالية : [2]

1. مقارنة مركز المنشأة في الحاضر مع مركزه في الماضي، مقارنة مؤشرات السنة الحالية مع موشرات السنة السابقة إلى ما إذا كانت المنشاة في تقدم أو تدهور ومقدار التقدم والتدهور.
2. مقارنة مركز المنشاة بالنسبة إلى المنشآت المماثلة لمعرفة المركز النسبي للمنشأة، من الضروري للمحلل أن يكون حذراً في استخدام تلك الموشرات المرجعية وفي تفسير الاختلافات.

استخدام التحليل المالي بالمؤشرات المالية له مميزات تتمثل في : [3]

1. سهولة احتساب المؤشرات المالية .
2. إمكانية استعمال المؤشرات في المقارنة من سنة إلى أخرى أو بين منشاة وآخر .

([1]) د. جميل أحمد توفيق ، **الإدارة المالية** ،(الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، 1970م)،ص ص 104،103 .

([2]) د. خالد أمين عبد الله ، **علم تدقيق الحسابات** ، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ، 1999م – 2000م)، ص ص 353 ، 354.

([3]) د. سيد الهواري ، **الإدارة المالية- منهج اتخاذ القرارات** ، (القاهرة : مكتبة عين شمس والمكتبات الكبرى بمصر والعالم العربي ، 1996م) ، ص ص 363 – 365 .

3. كشف المعلومات التي لا تكشفها الحسابات الختامية والميزانية العمومية.

من فوائد المؤشرات المالية تشخيص المشاكل المالية داخل المنشأة واستخداماتها مما يعني القدرة على تقييم الأداء داخل المنشأة سواء كان التقييم خاص بـ : [1]

1. الأداء التشكيلي داخل المصانع بأنواعها .
2. الأداء الإداري والخاص بإدارة الشركة والتنظيم الداخلي بها مع تحديد مواصفات الوظائف وتحديد المسئوليات ومدى القيام بها .
3. الأداء الاجتماعي ، يوضح ملائمة الشركة لنشاطها ومساهمتها في النشاط الاجتماعي للدولة مثل توظيف العمالة والمساعدة في نظافة البيئة وغيرها .

أنواع المقارنات باستخدام المؤشرات المالية

تتمثل انواع المقارنات باستخدام المؤشرات المالية بالآتي [2]:

1. مقارنات ذاتية ، خاصة بالعلاقات العضوية بين البنود المحاسبية وبالتالي استخدام النسب المالية يعطي صورة عن السلوك وتوضح العوامل المؤثرة في المنشأة وهو الربح وما يرتبط به من بنود تكاليف وبنود إيرادات وعلاقته بالسيولة .
2. مقارنات بنود التكلفة ، خاصة بالعلاقات الارتباطية بين عناصر التكلفة من مواد خام وأجور ومصاريف صناعية ومصاريف إدارية لتوضيح مدى الوزن النسبي بكل منها بالنسبة لإجمالي تكلفة المنتج النهائي أو تكاليف المنتجات ككل ، بالإضافة إلى دراسة التغيرات الداخلية الذاتية داخل كل عنصر تكاليف منها بنود المواد لخام بانواعها وبنود الأجور وفقاً لمستويات الوظائف إدارية كانت أم فنية وبنود المصروفات الصناعية وتبيان أثر ارتفاع الأسعار عليها .
3. مقارنات مرتبطة بالزمن ، يتم مقارنة النسب المالية من فترة مالية لأخرى ، مقارنة نسبة التداول والسيولة والعسر المالي وغيرها .

أنواع المؤشرات المالية

لا يوجد اتفاق على عدد معين من الموشرات التي يمكن استخدامها من البيانات المالية او غير المالية ، ولذلك يصعب حصر هذه الموشرات ، وتفسيرها وكيفية استخدامها والاستفادة منها[3] . تتمثل انواع المؤشرات المالية بالآتي[4]:

1. حسب مصادرها **:** من قائمة المركز المالي ، من قائمة الدخل (الحسابات الختامية) ، ومن القائمتين معاً في مزج محاسبي متناسق.

([1]) عبد الحليم كراجة وآخرون ، **الإدارة والتحليل المالي- أسس ، مفاهيم ، تطبيقات** ، (عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2000م)، ص 165 .

([2]) د. خليل الشماع ، **مرجع سابق** ، ص 131 .

([3]) د. عرفة المتولي مسند ، **الإدارة المالية** ،(القاهرة : مكتبة عين شمس ،1998 م)، ص 350 .

([4]) د. أبو الفتوح علي فضالة ، **مرجع سابق** ، ص 107 .

2. حسب المعنى المستهدف منها: مؤشرات السيولة بأنواعها ومؤشرات التداول ومؤشرات تغطية الالتزامات لحقوق المساهمين او الغير أو هما معاً ومؤاشر العائد على رأس المال المستثمر وغيرها.
3. حسب المشاكل المالية : مؤشرات لتحديد الربحية وأخرى لتحديد قدرة الشركة على سداد الالتزامات العاجلة أو القصيرة أو الطويلة. كما توجد مؤشرات خاصة بتحديد قدرة الهيكل التمويلي ومؤشرات لتحديد الإنتاجية وغيرها .

فالقوائم المالية الأساسية التي يجب ان تعرض على المستخدمين كما حددها المعيار الأول هي[1]:

أ. الميزانية .

ب. قائمة الدخل .

ج. التغير في حقوق الملكية .

د. التغيرات في حقوق الملكية بخلاف التحويلات من وإلى أصحاب الملكية .

1. مؤشر التداول : يقيس المدى الزمني الذي تستطيع فيه المنشأة تغطية خصومها المتداولة من أصولها المتداولة ، يتم تحديد هذا المؤشر بالمعادلة التالية[2]:

مؤشر التداول = الاصول المتداولة / الخصوم المتداولة

2. مؤشر التداول السريع : يوضح العلاقة بين الأصول شبه النقدية والخصوم شبه النقدية ،يتم تحديدهذا المؤشر بالمعادلة التالية : [3]

مؤشر التداول السريع = (الأصول المتداولة – المخزون السلعي) / الخصوم المتداولة

3. مؤشر تغطية الفوائد: يقيس عدد المرات التي يمكن أن تغطى فيها الفوائد ، يتم تحديد هذا المؤشر بالمعادلة التالية : [4]

عدد مرات تغطية الفوائد = دخل العمليات السنوي / الفوائد السنوية

4. مؤشر دوران المخزون السلعي : يقيس مدى الكفاءة في استخدام المخزون المتاح للمنشأة، يتم تحديد هذا المؤشر بالمعادلة التالية[5] .

مؤشر دوران المخزون السلعي = صافي المبيعات

([1]) International Accounting Standards , **The Full Text of All Accounting Standers – IASC**- London, 2000 P82 .

([2]) Douglas R. Emery , John D. Finnery. **Principle of Finance, with Corporate Applications**, West Publising Co. USA, 1991, P793.

([3]) Jack L. Smith, and others, **Managerial Accounting**, New York, Mc Graw- Hill; 1998, P639 .

([4]) د.سامح محمد رضا رياض ، **إكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية** ،(الرياض: معهد الادارة العامة ،مركز البحوث ، 2010م)، ص 14.

([5]) د. محمد سويلم ، **مرجع سابق** ، ص ص 118 – 120 .

المخزون السلعي

5. متوسط فترة التحصيل : تقيس متوسط طول الوقت الذي تنتظر فيه المنشأة بعد بيع البضاعة وحتى تحصيل قيمة المبيعات الآجلة ، يتم تحديدهذا المؤشر بالمعادلة التالية :

متوسط فترة التحصيل = الحسابات المدينة + أوراق القبض

متوسط المبيعات اليومية

6. معدل دوران الأصول الثابتة : يقيس استخدام الأصول الثابتة ،ايتم تحديد هذا المؤشر بالمعادلة التالية:[1]

معدل دوران الأصول الثابتة = المبيعات

صافي الأصول الثابتة

7. معدل دوران الأصول : يقيس الاستخدام الأمثل لمجموع الأصول، يتم تحديد هذا المؤشر بالمعادلة التالية : [2]

معدل دوران الأصول = المبيعات

مجموع الأصول

8. مؤشر مجمل الربح: يعتبر مؤشراً عن المدى الذي يمكن أن تنخفضه حصيلة المبيعات قبل أن يتحول مجمل الربح إلى قيمة سالبة ، يتم تحديد هذا المؤشر بالمعادلة التالية[3]:

مؤشر مجمل الربح = مجمل الربح

صافي المبيعات

9. مؤشر ربح العمليات : يعتبر أكثر شمولاً من المؤشر السابق ، إذ انه لا يقيس فقط مدى الكفاءة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة المبيعات بل تمتد لتشمل قياس الكفاءة في التعامل مع جميع عناصر التكاليف التي ترتبط بالعمليات، يتم تحديد هذا المؤشر بالمعادلة التالية :

مؤشر ربح العمليات = صافي ربح العمليات

صافي المبيعات

10. مؤشر صافي الربح : يوضح المدى الذي يمكن أن ينخفضه الربح المتولد قبل أن تتعرض المنشاة لخسائر فعلية ، أي قبل أن يتحول صافي الربح بعد الضريبة إلى قيمة سالبة، يتم تحديد هذا المؤشر بالمعادلة التالية :

مؤشر صافي الربح = صافي الربح بعد الضريبة

صافي المبيعات

([1])Hamil to.F,andOthers,Accounting ,(Australia:Prentice Hall ,1995),p.709.

([2]) Michael.L .W,and Kumen. HJ, **IntroductionTo Accounting-Auser Perspective**,(New York: Pearson Education, Inc, 2004), P.15.

([3]) د. منير إبراهيم هندي ، **الإدارة المالية- مدخل تحليلي معاصر** ، (الإسكندرية : المكتب العربي الحديث ، 2000م) ، ص 106 .

11. مؤشر القوة الإيرادية: تقوم فكرة القوة الإيرادية على أن قدرة المنشأة على توليد الأرباح هي محصلة عنصرين أساسيين هما قدرة الأصول على توليد المبيعات ، وقدرة المنشأة على توليد الأرباح من المبيعات ، يتم تحديد هذا المؤشر بالمعادلة التالية :

القوة الإيرادية = صافي ربح العمليات

صافي الأصول المشتركة في العمليات

12. مؤشر صافي الربح إلى مجموع الأصول: يطلق علية معدل العائد على الاستثمار ، ويمثل هذا المعدل نتائج لتفاعل هامش صافي الربح مع معدل دوران الأصول ، أن هذا المعدل يعتبر مقياساً لمدى فاعلية الإدارة في توليد الرباح من الأصول المتاحة ، يتم تحديد هذا المؤشر بالمعادلة التالية: [1]

معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح بعد الضريبة

مجموع الأصول

13. معدل العائد على حقوق الملكية : يقيس العائد على الأموال المستثمرة بواسطة الملاك ، يتم تحديد هذا المؤشر بالمعادلة التالية : **[2]**

معدل العائد على الأموال = صافي الربح بعد الضريبة

حقوق الملكية

14. معدل السعر إلى الربحية : يكشف عن تقييم المستثمر للسهم أو يحسب بقسمة القيمة السوقية للسهم على ربحية السهم، يتم تحديد هذا المؤشر بالمعادلة التالية :

معدل السعر إلى الربحية = القيمة السوقية للسهم

ربحية السهم

15. مؤشر التوزيعات : يؤثر على قرار شراء أو عدم شراء أسهم المنشأة المعنية ، يتم تحديد هذا المؤشر بالمعادلة التالية[3]:

مؤشر التوزيعات = توزيعات الأسهم العادية

الربح المتاح لحملة الأسهم

16. مؤشرات الملاءة : تؤثر على الالتزامات طويلة الأجل و مجموع مصادر التمويل، يتم تحديد هذا المؤشر بالمعادلات التالية :

= الالتزامات طويلة الأجل X 100

مجموع مصادر التمويل

الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية ، يتم تحديد هذا المؤشر بالمعادلة التالية :

= الخصوم المتداولة

([1]) Gitman J. **Principle of Mangement Financial**, 2nd ed.,(N.Y: Harperand Row Publishs,1991), P279.

([2]) د. عرفة المتولي ، **مرجع سابق** ، ص 351 .

([3]) د. منير إبراهيم هندي ، **مرجع سابق** ، ص ص 110 – 118 .

حقوق الملكية

التمويل الخارجي للاصول ، يتم تحديد هذا المؤشر بالمعادلة التالية :

= الديون الطويلة الأجل + الديون القصيرة الأجل

مجموع الاصول

التمويل الداخلي للاصول ، يتم تحديد هذا المؤشر بالمعادلة التالية :

= رأس المال + الاحتياطيات + الارباح

مجموع الاصول

مؤشر الديون ال ى حقوق الملكية :تقيس مؤشر الديون إلى اي مدى تعتمد المنشأة في تمويل نشاطاتها على الاموال المقترضة ، يتم تحديد هذا المؤشر بالمعادلة التالية:

مؤشر الديون = اجمالي الديون

حق الملكية

يتضح للباحثة بأن كل مؤشر يقيس أو يستفاد منه في غرض معين وذلك حسب ما يطلبه المستخدمون لهذه القوائم ، أن المؤشرات المالية يمكن أن تكون حسب الحاجة أو المؤشر المطلوب.

يوضح الجدول التالي المؤشرات المالية :

جدول (1/3/1)

المؤشرات المالية

المؤشر	**الإستخدام**
أولاً : مؤشرات السيولة : 1. مؤشر التداول	مجموع الأصول المتداولة مجموع الخصوم المتداولة
2. مؤشر السداد السريع	مجموع الأصول المتداولة – البضاعة مجموع الخصوم المتداولة
3. مؤشر النقدية	النقدية مجموع الخصوم المتداولة
ثانياً : مؤشرات الربحية: أ. ربحية المبيعات : 1. إجمالي الربح : صافي المبيعات	إجمالي الربح × 100 صافي المبيعات
2. إجمالي المصروفات : صافي المبيعات	صافي الربح × 100

	صافي المبيعات
3. إجمالي المصروفات : صافي المبيعات	إجمالي المصروفات × 100 صافي المبيعات
4. بند المصروفات : صافي المبيعات	أي بند من المصروفات × 100 صافي المبيعات
ب. ربحية رأس المال : 1. معدل العائد على رأس المال المملوك	صافي الربح × 100 رأس المال المملوك
2. معدل العائد على رأس المال العامل	صافي الربح × 100 رأس المال العامل
3. معدل العائد على رأس المال الثابت	صافي الربح × 100 رأس المال الثابت
4. معدل العائد على المال المستثمر	صافي الربح × 100 إجمالي رأ س المال المستثمر
ثالثاً : كفاءة استخدام الأموال: 1. معدل دوران المخزون	صافي المبيعات المخزون السلعي
2. دوران الأصول الثابتة	صافي المبيعات الأصول الثابتة
3. معدل دوران إجمالي الأصول	صافي المبيعات إجمالي الأصول
4. معدل دوران حسابات القبض	المدينون إجمالي الأصول
5. متوسط فترة التحصيل	المدينون × عدد ايام السنة (360) المبيعات الآجلة
رابعاً : نسب هيكل التمويل: 1. إجمالي الديون : : إجمالي الأصول	إجمالي الديون × 100 إجمالي الأصول
2. نسبة الديون : حق الملكية	إجمالي الديون × 100 حق الملكية

المصدر : خبراء الشركة العربية المتحدة ، **الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة ،** (القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، 2007م) ، ص ص 40 ، 41 .

يوضح الجدول التالي تبويب المؤشرات المالية :

جدول (2/3/1)

تبويب المؤشرات المالية

نوع التحليل	هدف التحليل	المؤشر المستخدم
	السيولة	مؤشر التداول
		مؤشر السيولة السريعة
		مؤشر النقدية
		معدل الفاصل الزمني الدفاعي
		معدل دوران المخزون
	كفاءة رأس المال العامل	متوسط فترة التحصيل
		معدل تغطية الفوائد
تحليل قصير الأجل	الحماية الربحية	معدل تغطية الأعباء الثابتة
		معدل التمويل بالاقتراض
	الالتزامات طويلة الأجل	مؤشر الديون إلى حق الملكية
		معدل دوران الأصول
	كفاءة استخدام الأصول الثابتة	معدل دوران إجمالي الأصول
		معدل العائد على حق الملكية
تحليل طويل الأجل	ربحية الأصول المستخدمة	معدل العائد على إجمالي الأصول
مؤشرات الملاءة		التزامات طويلة الأجل
		الخصوم المتداولة
		الديون طويلة الأجل
		التمويل الداخلي للأصول
		نسبة الديون إلى حقوق الملكية

المصدر : إعداد الباحثة ، 2013م .

الفصل الثاني
إدارة السيولة بالمصارف

الـ
إدارة السيولـه بالمصارف

في هذا الفصل نتناول إدارة السيولة وتاثيراتها على النشاط المصرفي ويعرض من خلال :

المبحث الأول : مفهوم إدارة السيولة المصرفية

المبحث الثاني : العناصر المؤثرة في إدارة السيولة المصرفية

المبحث الثالث : أساليب العجز في السيولة والرقابة عليها

المبحث الأول

مفهوم إدارة السيولة المصرفية

مفهوم السيولة المصرفية

السيولة في معناها المطلق تعني النقدية أما السيولة في معناها الفني تعني قابلية الأصل للتحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر وحيث أن الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الإلتزامات المستحقة الأداء ، فإن السيولة تعبر عن العلاقة بين نقدية الأصول سهلة التحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر وبين إلتزامات مستحقة وطلب الوفاء بها ، لذلك لا يمكن تحديد سيولة أي مصرف أو أي فرد إلا في ضوء استحقاقات مالية [1].

هنالك مفهومان للسيولة هما [2] .

([1]) د. سيد الهواري ، **إدارة البنوك** ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 1973م) ، ص 75 .

([2]) د.محمد الصيرفي ، **ادارة المال وتحليل هيكلة** ، (الاسكندرية : دار الفكر الجامعي ،2007م)، ص52 .

1. المفهوم الكمي : ينظر الى السيولة على انها تتمثل في مقدرة المصرف على تحويل بعض الاصول الموجودة لديها الى نقد جاهز خلال دورتها التجارية ، ومن ثم تقييم السيولة يكون من خلال المقارنة بين كمية الاصول التي يمكن تحويلها الى نقد جاهز بالاحتياجات النقدية خلال نفس الفترة
2. مفهوم التدفق : ينظر الى السيولة على أنها كمية الأصول القابلة للتحول الى نقد جاهز خلال فترة زمنية معينة ، مضاف إليها ما يمكن الحصول عليها من المصادر الأخرى للأموال .

تعريف السيولة المصرفية

عرفت السيولة بأنها قدرة المصارف على تحويل التعهدات إلى نقد حاضر عند الطلب[1] . عرفت السيولة بأنها رصيد نقدي يمكنها من دفع ما عليها من التزامات في أي وقت، اضافة إلى ذلك يجب على المصرف الاحتفاظ باحتياطي نقدي لمقابلة الطوارئ[2]. عرفت السيولة بأنها مقدرة المصرف على الوفاء بمسحوبات المودعين وتلبية احتياجات المقرضين في الوقت المناسب ودون الإضطرار الى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو الاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة ومدى كفاية الأرصدة النقدية وشبة النقدية خاصة الاحتياطي القانوني الممثل في أوراق مالية يسهل بيعها بحد أدنى من الخسائر [3]. عرف المصرفيين السيولة بأنها، الأصول التي تتخذ صيغة الائتمان قصير الأجل لأن هذا النوع من الأصول يتمتع بسيولة ذاتية ، لأنها تنشأ من عمليات تجارية حقيقية، وهكذا تتحول الأصول تلقائياً إلى نقد حاضر بمجرد بيع السلع التي منحت الاعتمادات لشرائها أو صنعها أو غيرها من طرق التحويل وهو ما يعرف بالقرض التجاري ، سيولة الأصل تتوقف على إمكانية تحويل الأصل إلى نقد جاهز عند الحاجة وهذه الإمكانية تتوقف أساساً على أن سيولة الأصل هي تحويل الاصل إلى نقد سائل[4]. عرفت السيولة بأنة سهلة التحويل بحيث يمكن التصرف فيها بكل يسر وسرعة لمواجهة الالتزامات بصورة عامة وخاصة الالتزامات قصيرة الأجل وهي الالتزامات المتعلقة بالجمهور لمقابلة السحوبات النقدية من الخزينة وكذلك مقابلة السحوبات عبر غرفة المقاصة بالمصرف المركزي ، ولابد للمصارف التجارية من دراسة موقف التدفقات النقدية ، والعمل على التنبؤ في المستقبل لحركة السيولة النقدية[5] . عرفت السيولة بأنها العلاقة بين الاصول المتداولة والخصوم المتداولة ، هذة العلاقة ترتبط بمفهوم رأس المال العامل ، كلما كان صافي رأس المال العامل للمنشأة عالياً (الاصول المتداولة –الخصوم المتداولة) كلما تمتعت المنشأة بسيولة عالية وأكثر نسب السيولة استخداماً هي نسبة التداول والنسبة السريعة[6] . يمكن أن نفرق بين السيولة على مستوى المصرف الفردي وعلى مستوى الجهاز المصرفي ككل فالسيولة على مستوى المصرف الفردي

([1]) د.عبد القادر محمد أحمد عبد الله ، د. خالد بن عبد العزيز السهلاوي ، **اساسيات الإدارة المالية** ، (الاحساء : مطابع السروات للطباعة والنشر،الطبعة الثالثة ،1432)، ص15 .

([2]) Hazel Johnon, **Financial Institutions and Markets**, Irwin, 1993,P253.

([3]) د.منير ابراهيم هندي ، **إدارة البنوك التجارية - مدخل اتخاذ القرارات** ، (الاسكندرية : المكتب العربي الحديث ، 2002) ، ص 295 .

([4]) د. زياد رمضان ، **إدارة الأعمال المصرفية** ، (عمان : دار الصفا للنشر والتوزيع ، 2000 م) ، ص ص 124 ، 125 .

([5]) د. سيد الهواري ، جازية زعتر ، **بنوك وإدارة مالية مع المستجدات المالية والمصرفية المعاصرة** ، (القاهرة : مكتبة عين شمس، 2001م) ، ص 63 .

([6]) د. عبد القادر محمد أحمد عبد الله ، د. خالد بن عبد العزيز السهلاوي ، **مرجع سابق** ، ص 38

تعني قدرته على مواجهة التزاماته بينما على مستوى الجهاز المصرفي تعني قدرة الجهاز المصرفي على تلبية طلبات الائتمان جميعها وفي أي وقت، فالسيولة على مستوى المصرف الفردي تؤثر فقط على سيولة المصرف الذي سحبت منه الودائع[1] . عرفت السيولة بأنه توفير نقدية أو شبة نقدية لدي المصرف بحيث تتمكن من الوفاء بالتزاماته في اوقاتها المحددة ، القدرة علي توفيرالأموال اللازمة للوفاء باللالتزمات في اوقاتها المحددة وبتكلفة معقولة[2] . درجت بعض المراجع في التحليل المالي الى اعتبار السيولة مرادفة للقابلية الايفائية ، غير أنهما يختلفان ، فرغم ان كل منهما يمثل أجزاء مهمة من الأداء تدور حولها العديد من القرارات الا أن السيولة تعني مدى احتفاظ الإدارة المالية بجزء من إصولها على شكل نقد سائل وبدون تكلفة ، وذلك في الزمن المطلوب ، وبالسرعة المطلوبة وبقدر يفي بمواصلة عمليات التشغيل ومواجهة الظروف المختلفة ، وبحجم يتفق وطبيعة العمليات التشغيلية ، بينما القابلية الايفائية فترتبط فقط بقدرة الادارة بالوفاء بالالتزمات المستحقة عليها بتواريخ استحقاقها[3].

السيولة النقدية

كل مصرف مرخص يحتفظ بالحد الأدني الذي يقررة المصرف المركزي من الموجودات السائلة التالية[4]:
التالية[4]:

1. المسكوكات وأوراق النقدية .
2. الأرصدة لدى البنك المصرف المركزي .
3. صافي الارصدة الدائنة لدى المصارف المرخصة .
4. صافي الارصدة الدائنة بالعملات الأجنبية لدي المصارف في الخارج .
5. السندات الحكومية الصادرة عن الحكومة او بكفالتها والتي يستحق دفع قيمتها في مدة اقصاها سنة واحدة .
6. السندات المالية الاجنبية القابلة للتداول في الاسواق المالية العالمية والمحددة بعملة قابلة للتحول والتي يستحق دفع قيمتها في مدة اقصاها سنة واحدة .
7. اية موجودات أخرى يعتبرها المصرف المركزي موجودات سائلة كالكمبيالات التجارية وغيرها .

تستنتج الباحثة من تعاريف السيولة بأنها:

1. قدرة المصرف على الإيفاء بإلتزاماته والدفع نقداً عند طلب المودعون من المسحوبات.
2. تحويل الأصل إلى نقد حاضر تحمل نفقاتة أو تعرضه لخسائر.

([1]) د. جمال الدين المرسي ، د. احمد عبد الله الحلح ، **الادارة المالية – مدخل اتخاذ القرارات** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2006م)، ص 22 .

([2]) د. فيصل جميل السعايدة ونضال عبد الله فريد ،**الملخص الوجيز للادارة والتحليل المالي** ، (عمان : مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع ،2004م) ، ص24.

([3]) د. حمزة محمود الزبيدي ، **التحليل المالي تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل** ،(عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،2002م) ، ص91.

([4]) د. فؤاد توفيق ياسين ، د. احمدعبد الله درويش ، **المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والاسلامية** ،(عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،1996م) ، ص 394 .

3. قدرة المصرف على مواجهة التزاماته والتي تشتمل على تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وتلبية طلبات الإئتمان إلى القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع .
4. توفير أصول كافية بشكل سائل أو القدرة على جعل هذه الاصول سائلة في وقت قصير من أجل تغطية الالتزامات .

تستطيع الباحثة تعريف السيولة بأنها قدرة المصرف على دفع التزاماته والاحتفاظ باحتياطي نقدي زائد عن حاجتها لمقابلة الطوارئ ، لتلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع .

مصادر السيولة المصرفية

تتمثل مصادر السيولة في الآتي[1]:

أ. تسييل الأوراق المالية التي يقتنيها المصرف في محفظته ، لتستعمل لتعزيز سيولته عند الحاجة، تحرص المصارف التجارية على اقتناء نوعية ممتازة من هذه الأوراق ذات الأجل القصير القابلة للتسويق السهل ، مع تركيز خاص على الأوراق المالية الحكومية باعتبارها أفضل الأوراق المالية تحقيقا لهذه الشروط .

ب. الأصول قريبة الاستحقاق، القروض، وأقساط القروض الأخرى، والفوائد، ، استرداد الودائع لدى المصارف والمؤسسات الأخرى .

الخصوم، يشمل هذا المصدر تنمية الودائع، و إصدار شهادات الإيداع، والاقتراض من البنك المركزي والمصارف الأخرى .

إدارة السيولة المصرفية

تعني قدرة المصرف على مواجهة السحب من ودائعة والطلب على الاقتراض بسهولة ويسر دون أن يضطر الى بيع بعض موجوداتة في فترة قصيرة وتزيد خسائر من جراء ذلك[2].

تتمثل إدارة السيولة في تحليل الأداء من خلال دراسة التغيرات التي حدثت في العوامل المؤثرة على السيولة خلال الفترة 1960-2008م ، ويمكن تقسيم هذه الفترة الى المراحل التالية[3]:

المرحلة الاولى: 1960 -1969، شهدت بداية عمل المصرف المركزي وإدارة السيولة على قرار الأنظمة النقدية التقليدية .

المرحلة الثانية :1984-1989 ، بداية أسلمة الجهاز المصرفي وتعتبر كذلك فترة نظام مصرفي مزدوج وتغلب علية الصبغة التقليدية .

المرحلة الثالثة : 1990-2004 ، عملية تعمق اسلام الجهاز المصرفي.

المرحلة الرابعة :2005-2008 ، بداية النظام المصرفي المزدوج .

([1]) copyright@2005muflehAkel.com.

([2]) د. محمد عساف ، **إدارة المنشآت المالية** ، (القاهرة: دار المعارف للنشر ،1999م)، ص 136 .

([3]) د. بدر الدين حسين جبر الله ، د. عبد الرحمن محمد عبد الرحمن ، **إدارة السيولة في الاقتصاد السوداني** ، (الخرطوم: مجلة المصرفي العدد الخامس والخمسون ، 2010م)، ص56.

يتضح للباحثة أن ادارة السيولة على قدر عال من ألاهمية حيث من الممكن ان يؤدي الفشل في المحافظة على السيولة الى فشل المصرف بالكامل ، قصد منة ابراز العوامل السياسية والاقتصادية القانونية والادارية التي أثرت سلباً او ايجاباً على دور المصرف في ادارة السيولة .

مبادئ ادارة السيولة في المؤسسات المصرفية

تتمثل مبادئ إدارة السيولة في الآتي [1]:

1. يكون للمصرف استراتيجية متفق عليها للادارة اليومية للسيولة ، ان تكون هذة الاستراتيجية معلنة للمصرف بالكامل .
2. يوافق مجلس الادارة على الاستراتيجية والسياسات المهمة المتعلقة بادارة السيولة ، وان يضمن المجلس قيام الادارة العليا بالخطوات اللازمة لمراقبة والسيطرة على مخاطر السيولة، وابلاغ مجلس الادارة عن موقف السيولة بالمصرف بصفة منتظمة ، يتم ابلاغه فوراً باية تغيرات مادية تحصل على مركز السيولة.
3. توفر هيكل إداري لكل مصرف يستطيع تنفيذ استراتيجية السيولة بكفاءة ويشارك فية اعضاء الادارة العليا بصفة مستمرة ، تتأكد الادارة العليا من أن السيولة تدار بكفاءة وأنة قد تم وضع سياسات وإجراءات مناسبة للسيطرة والحد من مخاطر السيولة ، وتراجع المصارف بانتظام على فترات زمنية محددة .
4. توفر للمصرف أنظمة معلومات كافية لقياس ومراقبة والتحكم والإقرار عن مخاطر السيولة ، وتقدم تقارير بصفة منتظمة لمجلس الادارة والادارة العليا .
5. يضع كل مصرف نظاماً لقياس ومراقبة صافي احتياجات التمويل الجارية .
6. يقوم المصرف بتحليل السيولة .
7. يقوم المصرف بمراجعة الافتراضات المستخدمة في ادارة السيولة بصفة منتظمة للتأكد من استمرار صلاحيتها .
8. يقوم المصرف بصفة منتظمة بمراجعة الجهود المبذولة للحفاظ علي العلاقات مع أصحاب الالتزامات والمحافظة علي التنوع في الالتزامات .
9. يتوفر للمصرف خطط موضوعة لمواجهة الطوارئ تتضمن استراتيجية لمعالجة ازمات السيولة واجراءات تعويض القصور .
10. يتوفر لكل مصرف نظام لقياس ومراقبة والسيطرة علي مراكز السيولة للعملات الاجنبية الرئيسية التي يتعامل بها المصرف .
11. يقوم المصرف بصفة منتظمة بوضع ومراجعة عدم التوافق في التدفقات النقدية للعملات الاجنبية عبر فترات زمنية محددة .

([1]) د. نبيل حشاد ،**دليلك الي ادارة المخاطر المصرفية** ،(بيروت : رياض الصلح ،2005م)، ص ص139،138.

12. يتوفر للمصرف نظام ملائم للرقابة الداخلية علي عملية ادارة مخاطر السيولة .
13. يتوفر للمصرف آلية تضمن مستوى شفافية المعلومات الخاصة بالمصرف.

يتضح للباحثة من عرض مبادئ إدارة السيولة انها تطرقت الى كل الإجراءات ووضع استراتيجية وخطط يوافق عليها مجلس الإدارة والإدارة العليا، ويقوم المصرف بمراجعة دورية للنظم المعلومات وتحديد موقف السيولة ، درجة ثبات الودائع وقدرة المصرف على الاحتفاظ بها عند المستوى الذي يناسب سياسته الائتمانية ، الودائع ونمط هذه الحركة وسرعتها وخاصة حجم عمليات السحب ومعدل تواجد الوديعة في المصرف قبل سحبها ، يستطيع المصرف أن يوظف أمواله بشكل أو بآخر والمصرف يهتم بالودائع الكبيرة الحجم الثابتة نسبياً ، سيولة كل عملية من عمليات الاقراض الذي يعقده وهو ما يعبر عنه بسيولة العقود الائتمانية.

أهمية السيولة المصرفية

تتمثل أهمية السيولة بالآتي[1]:

1. تدعيم ثقة مقرضيها عن طريق بناء سمعتها الائتمانية وذلك بسداد الالتزامات المترتبة عليها في مواعيد استحقاقها .
2. الاستمرار في التشغيل عن طريق دعم دورتها التشغيلية والعمل علي الاستمرارية.
3. الاستفادة من الخصم النقدي باستغلالة اذا ماتم منحة لها عند شرائها للسلع او المواد التي تحتاجها .
4. مواجهة الظروف الاستثمارية التي تتطلب منها مبالغ نقدية جاهزة .

يتضح للباحثة من أهمية السيولة الآتي:

1. تحقيق السيولة المناسبة يعتبر من الاولويات التي تسعي الية إدارة السيولة .
2. توفير سيولة كافية في المصرف يساعد في العمليات الاستثمارية التي تحقيق أرباح للمصرف .

أهداف السيولة المصرفية

تتمثل أهداف السيولة في الآتي[2]:

1. تعزيز ثقة المودعين والدائنين، مما يؤكد لهم إمكانية رد أموالهم تحت جميع الظروف .
2. مؤشر إيجابي للمصارف الأخرى، والمحللين، والمودعين، والإدارة .
3. تأكيد للقدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات .
4. تجنب البيع الجبري لبعض الأصول، مع ما قد يجلبه ذلك من سلبيات .
5. تجنب دفع كلفة أعلى للأموال .
6. تجنب اللجوء الى البنك المركزي .

يتضح للباحثة من أهداف السيولة الآتي :

1. تحتفظ المصارف بأموالها بدرجة من السيولة تتمكن معها من مقابلة الحالات الطارئة .

([1]) د.زياد سليم رمضان ، **أساسيات في الادارة المالية**، (عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ،1996م)، ص82 .

([2]) copyright@2005muflehAkel.com.

2. تعمل المصارف علي توفير السيولة اللازمة لحركة المصرف اليومية من سحب وايداع.

مشاكل السيولة المصرفية

تتمثل مشاكل السيولة بالآتي[1]:

أ. كمية السيولة التي يحتفظ بها المصرف.

ب. زيادة السيولة يضحي المصرف بأرباح كان من الممكن تحقيقها لو تم تحريك تلك الأموال السائلة أو أن المصرف لا يقوم بواجبه على الوجه الاكمل في تحريك متطلبات الاقتصاد القومي .

ج. نقص السيولة يسبب أضرار كبيرة ليس للمصرف فقط ولكن للجهاز المصرفي كلة ، إن قلة السيولة لا تتماشى مع طلب المودعين المفاجئ لأموالهم من الصعب التوفيق بينها.

د. يرتبط مدى احتياجات المصرف للسيولة على توقعات السحب والإيداع من قبل المودعين ففي الوقت الذي تقوم فيه المصارف بالدفع نقداً لطلبات السحب على بعض الحسابات يقوم عملاء آخرون بالإيداع والإضافة إلى أرصدتهم لدى المصرف .

هـ. تغير في نمط السحب والايداع بحيث يستطيع المصرف بخبرته وتجاربه توقع تلك التغيرات فيحدد نمط التغيرات المتوقعة ويأخذها في الحسبان ويجهز الأموال السائلة بما يكفي لدفع الأرصدة المتوقع سحبها حتى لا يتعرض المصرف للمصاعب الناجمة عن نقص السيولة ويفقد ثقة الجمهور فيه . الخبرة العملية للمصرف تمكنه من معرفة نمط السحب والايداع فقد يوجد أسبوعياً أو شهرياً أو سنوياً تغير في النمط.

و. تعتمد السيولة على قدرة المصرف علي التوازن ما بين الودائع والمسحوبات ، مع عدم تضيع فرص الربح الممكنة وبذلك يستخدم المصرف مافي حوزته من الموارد بحيث لا يتعارض هدف تحقيق الربح مع قدرة المصرف على الإيفاء بإلتزماته وكسب ثقة عملاءها .

ز. مركز السيولة في المصرف عرضة للتغيير والتبدل .

ح. تخضع المصارف التجارية لحد أدنى من السيولة وتلتزم هذه المصارف بتقديم تقارير لمراقبة المصارف.

ط. معظم التزامات المصرف عبارة عن ودائع ويمكن أن تطلب في أي وقت وبأي كمية مطلوبة بينما تكون التزامات الشركات في شكل التزامات عن المقترضين والموردين وان تاريخ استحقاقها معلوم يمكن مواجهته بالتحضير المبكر .

ي. منظور السيولة يتوقف على سهولة تحويله إلى نقود ، والنقود هي أكثر الاموال سيولة.

ك. المصارف التجارية مجرد وصول طلبات سحب من المودعين يستجيب المصرف لتلك الطلبات فوراً وبالكميات المطلوبة وفي وقت وجيز للغاية وإلا قد يكون المصرف عرض نفسه للإفلاس وخطره.

([1]) د. حمزة الشمخي ، د . إبراهيم الجزراوي ، **الادارة المالية الحديثة –منهج علمي وتحليلي في اتخاذ القرارات** ،(عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ،1998م)،ص 122.

يتضح للباحثة من عرض مشاكل السيولة الآتي :

1. تطرقت الى كمية السيولة من حيث النقصان .
2. السيولة الملائمة من الأصول المصرفية السليمة بالإضافة إلى أن معظم التشريعات المصرفية في العالم تنص على حد أدنى من متطلبات السيولة .
3. المشاكل يمكن التغلب عليها وليست مستعصية تحتاج لجهد من ادارة السيولة .

مكونات السيولة المصرفية

تتكون من الموجودات السائلة التي يحتفظ بها المصرف وتعد الموجودات سائلة في حالة توفر الخصائص التالية[1]:

1. أن تتسم أسعارها بالثبات أي ان يكون السوق مشجعاً لدرجة انة قادر على ان يكون بالامكان اعادة شراء الأصل بعد أن يتم بيعة والحصول على نقد بخسارة قليلة جداً .
2. في حالة وجود سوق جاهز للأصل لتحويلة الى نقد بدون تأخير

تصنف المكونات حسب سرعة توفيرها إلى[2] :

أولاً : الاحتياطيات الأولية

تحتفظ المصارف بالاحتياطيات الأولية للأغراض التالية[3]:

1. رد الودائع عند طلبها والوفاء بإلتزامات المصرف المختلفة (الأجور - المرتبات - المكافآت - الحوافز) .
2. إحتياجات التشغيل الواقعية المتعلقة بالمقاصة بين المصارف .
3. توفير الاحتياجات المطلوبة من المصرف المركزي .

تتمثل مكونات الاحتياطيات الاولية في الآتي [4]:

1. النقدية بالخزينة

النقدية التي يحتفظ بها المصرف في خزائنه وخزائن فروعه لمقابلة طلبات السحب اليومي سواء من التمويل الممنوح للعملاء أو من الودائع ، أرصدة النقدية بخزينة المصرف تتأثر بالإيداع النقدي للعملاء سواء كان ذلك في صورة سداد التمويل الذي منح من قبل أو زيادة في الودائع [5].

2. الاحتياطي القانوني

أحد آليات المصرف المركزي في إدارة السياسة النقدية ، تنص التشريعات على ضرورة قيام المصرف بالوفاء بالحد الأدنى لمتطلبات الاحتياطي القانوني، وتتمثل قيمة هذا الاحتياطي في نسبة من ودائع

([1]) د. هشام جبر ، **ادارة المصارف** ،(القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ،2008م)، ص277.

([2]) د. محمد سعيد سلطان وآخرين ، **إدارة البنوك** ، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ،2002) ، ص 78 .

([3]) د. خليل الشماع ، **مصارف المستقبل - الإستراتيجية المصرفية** ، (عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، 1997م) ، ص 159 .

([4]) د. رمضان الشراح واخرون ،**البنوك التجارية** ،(الكويت : شركة المكتبات الكويتية ،2002م)، ص228 .

([5]) د. محمد نبيل إبراهيم ، **المصارف والسيولة** ، (بيروت :مجلة إتحاد المصارف العربية،1999) ، ص 86 .

المصرف يحتفظ بها في شكل نقدي بخزينة المصرف المركزي [1]. بالإضافة لغرض تنظيم السيولة والائتمان المصرفي ، يهدف المصرف المركزي من حجز الاحتياطي القانوني بصورة أساسية إلى الحفاظ على حقوق المودعين [2].

3. الحسابات لدى المصارف

تحتفظ المصارف بأرصدة بالمصارف الأخرى والمصرف المركزي والمصارف الخارجية ، والهدف منها مقابلة التدفقات النقدية الخارجة غير المتوقعة و الخدمات الأخرى التي تقدمها تلك المصارف، صرف الشيكات المسحوبة عليها أو الأسهم في قروض كبيرة، الاحتفاظ برصيد في حساب المصرف لدى المصرف المركزي ، تغطية عمليات المقاصة اليومية بين المصارف [3].

4. الشيكات تحت التحصيل

الشيكات والحوالات التي تقدم للمصرف من قبل عملائه والمسحوبة على مصارف أخرى وبالتالي تحتاج إلى مدة لتحصيلها وقيدها في حسابات العملاء من خلال المقاصة اليومية[4] .

ثانياً: الاحتياطيات الثانوية

تعتبر مستودع للسيولة يستفاد منها عند تحويل جزء منه إلى احتياطيات أولية أو العكس[5]، تتكون من موجودات سائلة جداً يحقق منها مردوداً عائداً ، الغرض منها تدعيم الاحتياطيات الأولية ، تمثل الاحتياطيات الأصول غير النقدية والتي تشارك في إيرادات المصرف وهي أقرب إلى الأصول النقدية وفي فترة قصيرة وبأقل خسائر ممكنة وعادة ما تكون أوراق مالية مضمونة من الحكومة.[6]

يوضح الشكل التالي مكونات السيولة المصرفية :

شكل رقم (1/1/2)

مكونات السيولة المصرفية

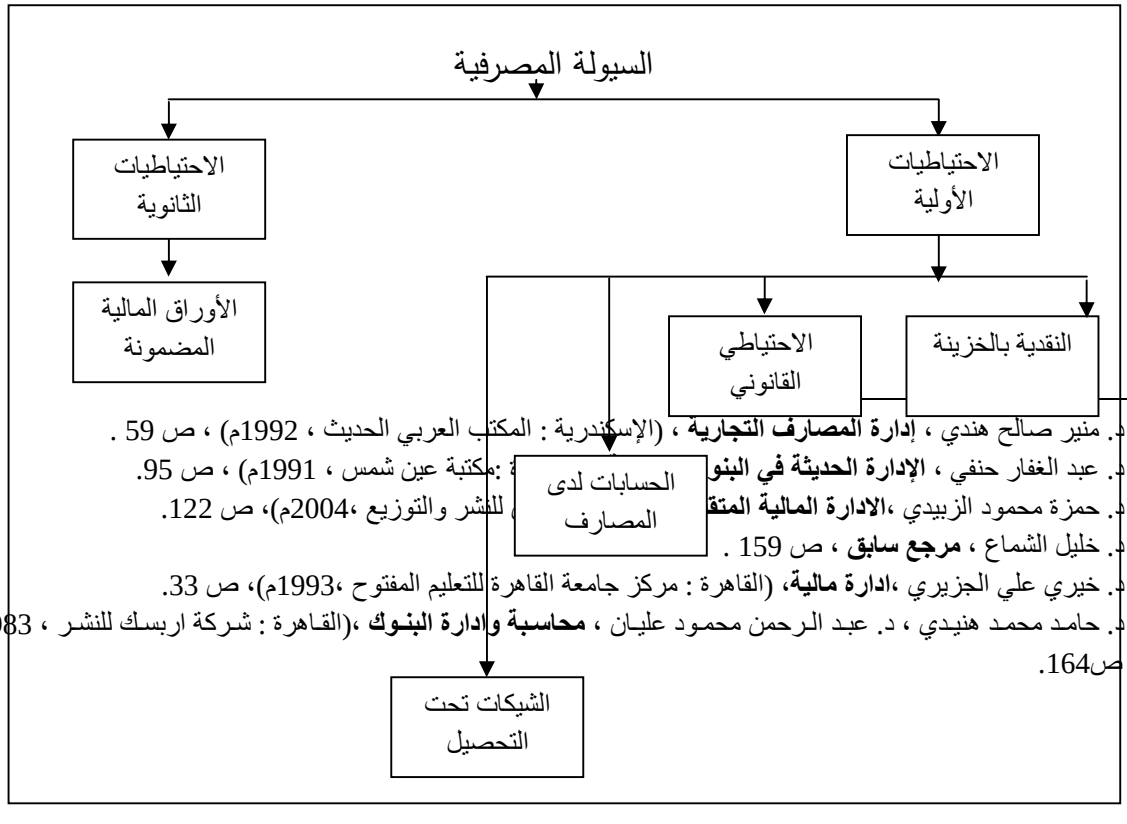

(1) د. منير صالح هندي ، **إدارة المصارف التجارية** ، (الإسكندرية : المكتب العربي الحديث ، 1992م) ، ص 59 .
(2) د. عبد الغفار حنفي ، **الإدارة الحديثة في البنو** :مكتبة عين شمس ، 1991م) ، ص 95.
(3) د. حمزة محمود الزبيدي ،**الادارة المالية المتق** للنشر والتوزيع ،2004م)، ص 122.
(4) د. خليل الشماع ، **مرجع سابق** ، ص 159 .
(5) د. خيري علي الجزيري ،**ادارة مالية**، (القاهرة : مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ،1993م)، ص 33.
(6) د. حامد محمد هنيدي ، د. عبد الرحمن محمود عليان ، **محاسبة وادارة البنوك** ،(القاهرة : شركة اربسك للنشر ، 1983م)، ص164.

المصدر: د. خليل الشماع ، **مصارف المستقبل -الإستراتيجية المصرفية** ، (عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، 1997م) ، ص 159 .

يتضح للباحثة من الشكل اعلاه ان مكونات السيولة المصرفية تتمثل في الاحتياطيات الاولية والتي تنقسم الي النقدية ،الاحتياطي القانوني ، الحسابات لدى المصارف ، الشيكات تحت التحصيل والاحتياطيات الثانوية تتمثل في الاوراق المالية المضمونة .

مخاطر السيولة المصرفية

مخاطر السيولة هي عدم قدرة المصرف على الايفاء بالتزاماتها عند استحقاقها بسبب عدم قدرتها على توفير التمويل اللازم او الاصول السائلة ، الاانة لم ينشأ اجماع نظري أوعملي حول تقدير مخاطر السيولة كمياً او تكلفة الحفاظ علي السيولة، ولهذا تبقى ادارة السيولة محل اهتمام المصرفيين والمتخصصين [1]، تحدث المخاطر عند وقوع انخفاض غير متوقع في صافي التدفق النقدي للمصرف وعدم مقدرة المصرف على تعبئة موارده بتكلفة معقولة سواء ببيع أصولة أو بالاقتراض من خلال إصدار ادوات مالية جديدة ،الأمر الذي يجعل المصرف عاجزاً عن الوفاء بالتزاماتة عند استحقاقها، ، تمويل قروض جديدة لأعمال مربحة ، لذلك فالادارة السليمة ذات أهمية للمصرف تجنبه مشكلات السيولة الخطيرة [2] ، تنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة المصرف على مواجهة النقص في الالتزامات أو على تمويل الزيادة في الموجودات وعندما تكون سيولة المصرف غير كافية يصعب علية الحصول علي اموال كافية وذلك اما عن طريق زيادة التزامات أو القيام بتكلفة معقولة بتحويل موجوداتة بسرعة الى موجودات سائلة مما يؤثر في ربحيتة وفي الحالات القصوي من الممكن أن يؤدي عدم كفاية السيولة الي انعدام ملاءة المصرف المالية ، عدم توفر السيولة الكافية لمتطلبات التشغيل او للإيفاء بالتزامات المصرف في حينها . وقد تنتج عن سوء إدارة السيولة في المصرف وعن صعوبة الحصول على السيولة بتكلفة معقولة وهو ما يدعى بمخاطرة تمويل السيولة ، أو تعذر بيع اصول وهو مايدعى مخاطرة بيع الأصول، وتنشأ مشكلة السيولة عادة من أن هناك مفاضلة بين السيولة والربحية وتبايناً بين عرض الأصول السائلة والطلب عليها، فالمصرف لا يستطيع

([1]) د. طارق عبد العال حماد ،**ادارة المخاطر** ،(الاسكندرية : الدار الجامعية ،2008م)، ص199.

([2]) د. محمد فرج عبد الحليم ،**التطورات النقدية والمصرفية في السودان** ،(الخرطوم : الشركة العالمية للطباعة والنشر ،2005م)، ص25 .

السيطرة على مصادر أمواله من الودائع، إن المصرف يمكنه السيطرة على استخدامات هذه الأموال وتوظيفها ،مخاطر السيولة قد تكون أكثر شدة في المصارف الإسلامية نظراً لطبيعة المصارف الإسلامية ولأسباب منها[1]:

1. إن المصارف الإسلامية لا تستطيع الإقتراض بفائدة لتغطية احتياجاتها للسيولة عند الضرورة.
2. لا تستطيع بيع الديون مبدئياً إلا بقيمتها الإسمية.
3. لا تقوم المصارف المركزية بدور المقرض الأخير للمصارف الإسلامية كما هو الحال بالنسبة للمصارف التقليدية ، على المصارف المركزية العمل على تطوير أدواتها ووسائلها لتقوم بدور المقرض الأخير للمصارف الإسلامية بوسائل تتطبق مع الشريعة الإسلامية وتستطيع المصارف الإسلامية الإستفادة منها.
4. معظم الودائع في المصارف الإسلامية هي ودائع في الحسابات الجارية ،وتعتبر قرضاً حسناً من المودع للمصرف يلتزم المصرف بضمانه وسداده عند الطلب.

يتضح للباحثة بأن الودائع الإستثمارية تقوم المصارف الإسلامية بردها الى المودع عند الطلب حتى ولو قبل حلول أجلها رغم أنها غير ملزمة بذلك من الناحية الشرعية والقانونية نظراً لضرورة حفاظ المصارف الإسلامية على ثقة المودعين وسمعتها، لم تسجل أي حالة رفضت فيها المصارف الإسلامية رد وديعة استثمارية قبل حلول أجلها.

الاسباب التي تؤدي الي مخاطر سيولة في المستقبل

تتمثل الاسباب التي تؤدي الي مخاطر سيولة في المستقبل في الآتي [2]:

1. تعتمد معظم هذة المصارف علي الحسابات الجارية بدرجة كبيرة وهذه قابلة للسحب تحت الطلب .
2. هنالك حد قيود شرعية على بيع الديون والتي تمثل جزءاً كبيراً من أصول المصارف الإسلامية .
3. البط في تطوير أدوات مالية إسلامية لا تستطيع المصارف الإسلامية تعبئة الأموال الموارد المالية من الأسواق في زمن قصير وتزداد صعوبة هذة المشكلة نتيجة لعدم وجود سوق مصرفية بين المصارف الإسلامية .

يتضح للباحثة من عرض الأسباب التي تودي الى مخاطر السيولة ضرورة التوفيق بين السحوبات اليومية تحت الطلب والاستثمارات .

مقاييس السيولة المصرفية

([1]) د. عثمان حمد محمد خير ، **ادارة السيولة في الاقتصاد الاسلامي** (الخرطوم : المعهد العربي للدراسات المصرفية والمالية المنتدي الرابع والثلاثون ،2000م) ، ص9 .

([2]) د. محمد عمر شابرا ، طارق الله خان ، **الرقابة والاشراف علي المصارف الأسلامية** ، (جدة : المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ،2000م)، ص75 .

تستخدم المصارف عدد من المقاييس والمؤشرات لقياس السيولة بموجب القوانين المنظمة للعمل المصرفي ، هنالك عدد من العلاقات الرياضية الهامة التي تستخدمها المصارف وتسترشد بها للتعرف على حالة السيولة لديها ومعرفة مدى ملائمتها لمعايير الكفاءة في نشاطها[1].

تتمثل مقاييس السيولة في الآتي[2]:

1. مقياس تدفقي .
2. مقياس رصيدي.

يتضح للباحثة من عرض مقاييس السيولة الآتي:

1. ينتشر استخدام المقاييس الرصيدية للسيولة.
2. تهتم السيولة بخصائص محفظة الديون وطبيعتها ونوعيتها وشروط استحقاقها لدى تقييم احتياجات المصرف للسيولة.
3. تستخدم مؤشرات السيولة من أجل تقويم مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

تستخدم المصارف مجموعة من المؤشرات المالية لقياس السيولة منها[3]:

1.مؤشر الاحتياطي القانوني : مؤشر يحدده المصرف المركزي حسب قانون تنظيم العمل المصرفي في معظم الدول ويفرض هذا المؤشر أن يحتفظ المصرف برصيد دائن طرف المصرف المركزي وبدون فائدة ، يلزم المصرف المركزي المصارف التجارية بالاحتفاظ بمؤشر من أموال الودائع كحد أدنى وبدون فوائد كاحتياطي نقدي وعادة ما يحسب هذا المؤشر على أساس المتوسط اليومي لأيام العمل الفعلية خلال الأسبوع أو الشهر ، وقد يمنع المصرف المركزي المصرف الذي يعجز عن الاحتفاظ بمؤشر الاحتياطي النقدي القانوني من منح أي تمويل جديد حتى يستكمل النقص في المؤشر وقد يفرض عليه جزاء مالي . وعادة ما تعطي المصارف المركزية فترة سماح أو تاجيل لمحاسبة المصارف التجارية عن الإلتزام بالحد الأدنى من مؤشر الإحتياطي وكذلك تمارس المصارف المركزية تطبيق هذه السياسة بمرونة وتمنح المصارف التجارية فترة السماح والتي بموجبها تستطيع المصارف التجارية الاحتفاظ بمؤشر أقل من الحد الأدنى خلال فترة المراجعة بشرط تعويض هذا المؤشر في الفترة اللاحقة لها[4].

يحسب هذا المؤشر وفقاً للمعادلة التالية: [5]

$$\text{مؤشر الإحتياطي القانوني} = \frac{\text{الإحتياطي الإلزامي للمصرف المركزي}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

يحسب هذا المؤشر على النحو التالي :

([1]) د. الدسوقي حامد أبو زيد ، **إدارة البنوك** ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 1994م) ، ص 240 .

([2]) د. علي عثمان حامد ، **الرقابة المصرفية والشرعية علي المصارف الأسلامية** ،(الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2006م) ، ص231.

([3]) د. فريد صالح وموريس نصر ، **المصرف والأعمال المصرفية** ، (بيروت : مجلة اتحاد المصارف العربية، 1989م) ، ص 200 .

([4]).د. محمد سمير الصبان ، **الاصول العلمية للمراجعة – بين النظرية والممارسة** ، (القاهرة: دار النهضة العربية ،1988م) ، ص207.

([5]) د. رمضان الشراح وآخرون ،**البنوك التجارية** ، (الكويت : ذات السلاسل للطباعة ،1999م)، ص234.

= النقدية بخزائن المصرف+ الأرصدة لدى المصرف المركزي

إجمالي الودائع

يحسب مؤشر السيولة بالمعادلة التالية[1]:

مؤشر السيولة = نقدية في الصندوق + الأرصدة لدى المصرف المركزي عن الحساب الجاري والودائع الزمنية + ودائع الأجل لدى المصارف الأخرى + سندات وأوذونات الخزانة العامة

إجمالي الودائع الجارية الزمنية + القروض من المصارف الأخرى

من خلال المعادلة الآتية: [2]

مؤشر الإحتياطي القانوني = النقد لدى المصرف المركزي / الودائع وما في حكمها × 100%

كما يمكن حسابه ايضا بالمعادلة الاتية :

مؤشر الاحتياطي القانوني (%) = الأرصدة النقدية لدى المصرف

قيمة اجمالي الودائع بالعملة المحلية +التزامات أخرى

يتضح للباحثة أنّه كلما زاد مؤشر الإحتياطي القانوني زادت مقدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه ، خاصة في الظروف غير الإعتيادية ، وأوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى المصارف التجارية عن سداد إلتزاماته المالية.

2.مؤشر السيولة القانونية : يقيس مقدرة المصرف على الوفاء بإلتزاماته الجارية، يحدد هذا المؤشر المصرف المركزي للمحافظة على سلامة الوضع المالي للمصرف، تفرض المصارف المركزية مؤشر من الأصول السائلة للمصرف تحتفظ بها في خزنتها لمقابلة السحب اليومي للعملاء كضمان للثقة المصرفية ويؤثر هذا المؤشر بصورة مباشرة في حجم السيولة بالمصرف حيث يراقب المصرف المركزي هذا المؤشر عدة مرات[3].

ويحسب هذا المؤشر وفقاً للمعادلة التالية [4] :

مؤشر السيولة القانونية = أرصدة نقدية + أصول شبه نقدية

حجم الودائع لدى المصرف

ويمكن التعبير عنها رياضياً وفق المعادلة الآتية: [5]

مؤشر السيولة القانونية = الإحتياطيات الأولية + الإحتياطيات الثانوية / الودائع وما في حكمها × 100

([1]) د. سليمان أحمد اللوزي وآخرون ، **إدارة البنوك** ، (بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر ، 2000م) ، ص ص 100- 102.

([2]) د. عدنان تاية النعيمي ، د. ارشد فؤاد التميمي ، **الادارة المالية المتقدمة** ، (عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2009)، ص 24.

([3]) د. منير صالح هندي ، **مرجع سابق** ، ص 118 .

([4]) د. عثمان بابكر ،**المخاطر المصرفية – نظرة عامة** ،(جدة : المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ،2002م) ، ص 38.

([5]) د. صادق محمد الطوخي ، **مرجع سابق** ، ص 182 .

تشير المعادلة أعلاه إلى أّنه كلما زاد مؤشر السيولة القانونية ، زادت السيولة ، أي إنّ هناك علاقة طردية بين هذا المؤشر والسيولة.

3. مؤشر الرصيد النقدي : يشير هذا المؤشر إلى مدى قدرة الارصدة النقدية الموجودة في الصندوق ولدى المصرف المركزي ولدى المصارف الاخرى واية ارصدة اخرى كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف ، الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة.

ويتم قياس هذا المؤشر بالمعادلة الآتية[1] :

مؤشر الرصيد النقدي = الرصيد لدى المصرف المركزي + النقدية لدى المصرف

الودائع + الالتزامات الاخرى

وأيضاً يقاس هذا المؤشر بالمعادلة التالية [2]:

النقدية

شيكات وحوالات مستحقة الدفع + مستحقات للمصارف الأخرى + الودائع

نسبة الرصيد النقدي= النقد في الصندوق + النقد لدى المصرف المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى / الودائع وما في حكمها × 100%

كما يحسب بالمعادلة التالية[3] :

نسبة الرصيد النقدي (%) = الارصدة النقدية لدي البنك المركزي + النقدية بخزينة المصرف

نسبة الاحتياطي القانوني

وتبّين المعادلة أعلاه إلى أّنه كلّما زادت نسبة الرصيد النقدي، زادت مقدرة المصرف على تأدية إلتزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها، أي إنّ هناك علاقة طردية بين مؤشر الرصيد النقدي والسيولة، يقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات ، باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية).

4. مؤشر التوظيف

يشير هذا المؤشر إلى مدى استخدام المصرف للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وكلما ارتفع هذا المؤشر دلّ ذلك على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة، وهو في ذات الوقت يشير إلى انخفاض كفاية المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين، أي إّنه يظهر إنخفاض السيولة، لذلك ينبغي على المصرف أخذ الحيطة والحذر إتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الآخرين.

يستخرج مؤشرالتوظيف ، كما في المعادلة الآتية[1]:

([1]) د. ابراهيم الكراسنة ، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة علي البنوك وأدارة** المخاطر ،(ابوظبي ،2006)، ص 38.

([2]) د. منير صالح هندي ، **مرجع سابق** ، ص 381 .

([3]) د. صبحي تادروس قريصة ، د.مدحت محمد العقاد ،**النقود والبنوك والمعاملات الاقتصادية الدولية**، (بيروت : دار النهضة العربية ،1981م)، ص333.

$$\text{مؤشر التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

يتضح للباحثة من مؤشرات السيولة أعلاه أنّها جميعاً لها مقام واحد، وهو الودائع وما في حكمها ، وإنّ ناتج هذه المؤشرات ترتبط جميعها بعلاقة طردية مع السيولة ، باستثناء مؤشر التوظيف ، فإنّه يرتبط بعلاقة عكسية مع السيولة.

5. مؤشرات الاحتياطيات

وهنالك عدة مؤشرات أخرى تقاس بها السيولة منها[2]:

1.مؤشر الاحتياطيات الفائضة

يحسب بالمعادلة التالية :

مؤشر الاحتياطيات الفائضة = (النقد في الصندوق+ صافي الودائع لدى المصارف الاخرى + الصكوك تحت التحصيل + الودائع لدى المصرف المركزي) – الاحتياطيات القانونية النقدية

2.مؤشر الاحتياطيات الحرة

يحسب بالمعادلة التالية :

الاحتياطيات الفائضة – الدين من المصرف المركزي.

يتضح للباحثة من عرض مؤشرات السيولة انها تطرقت الى تعريف المؤشرات ومن ثم طريقة حساب المؤشرات والقوانين والمعادلات .

السيولة خارج الجهاز المصرفي

تمثل السيولة خارج الجهاز المصرفي حجم الكتلة النقدية في أيدي الجمهور من الأفراد والمؤسسات، وتتمثل مشاكل السيولة خارج الجهاز المصرفي بالآتي [3]:

1. إزدياد حجم السيولة خارج القطاع المصرفي، مؤشر ضعف كفاءة المصارف وبالتالي يؤثر على حجم الناتج القومي .
2. تقليل من فاعلية السياسة النقدية ، حيث أن معظم مكوناتها تعتمد بشكل مباشر على المصارف.
3. زيادة الطلب الكلي ، وبالتالي زيادة احتمال الضغوط التضخمية وغيرها من الأسباب .

أسباب وجود سيولة خارج الجهاز المصرفي

تتمثل أسباب وجود سيولة خارج الجهاز المصرفي في الآتي : [4]

([1]) د.محمد البلتاجي ،**التحليل المالي في المصارف الأسلامية** ،(القاهرة : شركة الراجحي المصرفية للاستثمار ،1994)، ص11.

([2]) د. خليل الشماع ، **مرجع سابق** ،ص 410 .

([3]) د. خليل الشماع ، خالد أمين ، **التحليل المالي للمصارف** ،(عمان : اتحاد المصارف العربية ،1992م) ، ص 115 .

([4]) د. فتح الرحمن علي محمد صالح ، **كفاءة استخدام موارد قطاع الخدمات المالية وأثرها على الاقتصاد السوداني** ، 1984م – 1999م ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غيرمنشورة ، 2004م) ، ص22.

1. ضعف الحوافز المصرفية وبالذات العوائد الممنوحة لودائع الاستثمار وودائع الادخار .
2. زيادة التضخم وبالتالي تفضيل الجمهور الاحتفاظ بمدخراتهم في أصول ملموسة .
3. ارتفاع حجم المعاملات النقدية في الاقتصاد وضعف الاعتماد على وسائل الدفع المعتمدة على المصارف مثل الشيكات ، بطاقات الإئتمان ووسائل الدفع الإلكتروني .
4. ضعف الوعي المصرفي والإدخاري .
5. عدم تنوع المنتجات المصرفية الكفيلة باجتذاب مدخرات الجمهور كصناديق الاستثمار .
6. زيادة حجم البيروقراطية في المصارف .
7. ضعف الثقة في الجهاز المصرفي بسبب السياسات والإجراءات التي تفرض على الودائع الجارية.

يتضح للباحثة من عرض السيولة خارج الجهاز المصرفي مهماً ومكملاً لتحليل الكفاءة التشغيلية للمصارف، حيث تزداد هذه الكفاءة بإنخفاض حجم السيولة خارج الجهاز المصرفي وذلك نتيجة قيام المصارف بدورها الرئيسي المتمثل في حشد المدخرات تمهيداً لتوظيفها في المجالات الاقتصادية المختلفة ، يتم حساب حجم السيولة خارج الجهاز المصرفي عن طريق طرح إجمالي الودائع المصرفية من عرض النقود .

تسيطر الدولة على السيولة خارج الجهاز المصرفي عن طريق الآتي[1] :

1. صكوك التمويل : تتمكن الدولة من السيطرة على حجم السيولة خارج الجهاز المصرفي ، سنت قانون صكوك التمويل وكان ذلك في العام 1995م بهدف إمتصاص السيولة لدى الجمهور لخفض معدل التضخم ومن ثم تحويلها إلى تمويل الأنشطة الاستثمارية المختلفة للدولة . حيث أصدرت وزارة المالية الاتحادية شهادة شهامة وكما ان بنك السودان صدر شهادة شمم ، إلا ان شهادة شهامة كان لها الأثر الفاعل على حجم السيولة والاقتصاد القومي .

2. شهادة شهامة : شهادة شهامة احدثت آثار متباينة على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي مثل التضخم ، عرض النقود ، نسبة الاستدانة من النظام المصرفي ، حجم الودائع الاستثمارية طرف المصارف . ساهمت شهادة شهامة مع الآليات الأخرى وحافظت على مستوى التضخم الأدنى من خلال تنظيم الأموال في القنوات المطلوبة وكذلك جذب الأموال الفائضة من السوق ،رفع مستوي الإدخاري وسط الجمهور ، ساهمت في عجز الموازنة وذلك بتقليل الاستدانة من النظام المصرفي ، شهادة شهامة لم تؤثر على الودائع الاستثمارية داخل المصارف والدليل على ذلك أن حجم الودائع في نمو متزايد بالمصارف، هنالك بعض السياسات الحكومية أثرت على شهادة شهامة ، سياسة الخصخصة حيث تمت خصخصة شركات كانت مكونة لملكية شهامة .

تأثير شهادة شهامة على حجم السيولة المتداولة: [1].

([1]) د. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى ، **الأزمة المالية العالمية الحلول والبدائل** ، (الخرطوم : مجلة المصرفي ، العدد 55 ، 2010م) ، ص4 .

1. النسب الكبيرة التي تمثلها شهامة من حجم السيولة
2. إزدياد هذه النسبة سنوياً مما إنعكس إيجاباً على المؤشرات الاقتصادية الكلية
3. الإقبال الكبير للشهادة بواسطة الأفراد والبنوك والبنك المركزي .
4. ساهمت في سد عجز الموازنة للدولة .
5. أصبحت بديلاً شرعياً للاستدانة من النظام المصرفي
6. كان له الأثر الإيجابي على معدلات التضخم .
7. شهادة شهامة وعاء استثماري جيد مقارنة بالأوعية الاستثمارية الأخرى
8. إضافة إلى أنها وسيلة جيدة لضبط السيولة .

يتضح للباحثة من عرض سيطرت الدولة علي السيولة خارج الجهاز المصرفي عن طريق صكوك التمويل وشهادة شهامة والتي تؤدي الى امتصاص السيولة من أيدي الجمهور وتحويلها إلى تمويل الانشطة الاستثمارية ، ازدياد الاقبال على الاستثمارات في شهادة شهامة وصكوك التمويل المختلفة.

نظريات إدارة السيولة المصرفية

تتمثل نظريات إدارة السيولة المصرفية بالآتي[2] :

1. نظرية القرض التجاري

تقوم هذه النظرية على أساس أنّ سيولة المصرف التجاري تتحقق تلقائياً من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي يجب أن تكون لفترات قصيرة ، أو لغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون بردّ ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح . وطِبقاً لهذه النظرية ، فإنّ المصارف لا تقرض لغايات العقارات أو السلع الإستهلاكية أو الإستثمار في بعض الأسهم والسندات ، وذلك لطول فترة الإسترداد المتوقعة في هذه المجالات ، وتناسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية، حيث تكون الغالبية العظمى من زبائن المصرف من التجار محتاجة إلى التمويل لصفقات محددة ولفترات قصيرة ، ويؤخذ على هذه النظرية[3]:

أ. فشلها في سد احتياجات التنمية الإقتصادية والإجتماعية خاصة في البلدان النامية ، فالتقيد التام بهذه النظرية يمنع المصارف من المساهمة في مشاريع البنى التحتية ، والتي تعمل على إحداث تغييرات جوهرية في الإقتصاد القومي.

([1]) **دليل المستثمر في شهادات المشاركة الحكومية شهامة** ،(الخرطوم، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، 1999م) .

([2]) د. عثمان حمد محمد خير ، **ادارة السيولة في الاقتصاد الاسلامي** (الخرطوم :المعهد العربي للدراسات المصرفية والمالية المنتدي الرابع والثلاثون ،2000م) ، ص9 .

([3]) Saunders.A.**Financial Institu Tions Mangment**, Irwin,2000,P43.

ب. حيالها دون تقديم القروض اللازمة لتوسيع المشاريع الصناعية، وزيادة خطوط الإنتاج ، وإعادة تجهيزها بالآلات الحديثة، وذلك لطول فترة هذه القروض، وبالتالي عدم إمكانية تشغيلها خلال فترة قصيرة.

ج. لم تأخذ هذه النظرية بنظر الإعتبار الثبات النسبي للودائع بمختلف أنواعها، فالودائع الجارية لا يتم سحبها جميعها في وقت واحد، بل إنّ عملية الإيداع والسحب لهذا النوع من الودائع يكون بصورة مستمرة . أّما بالنسبة لودائع التوفير، فكثرة عدد تلك الحسابات وطبيعتها من حيث أّنها في الوضع الطبيعي تنمو وتكبر، يجعلها تتمتع بالثبات النسبي . أّما الودائع الثابتة ، فتواريخ استحقاقها معروفة للمصرف ، ولا يحق لصاحبها السحب منها إلاّ في مواعيد استحقاقها.

د. قيامها على افتراض إمكانية إكمال الَدورة التجارية بنجاح، وهو أمر لا يتحقق دائماً ، خاصة في أوقات الكساد والأزمات الإقتصادية.

2. نظرية إمكانية التحويل

تعتمد هذه النظرية أساساً على أنّ سيولة المصرف تعتبر جيدة مادامت لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن ، وبأقل خسارة ممكنة. فإذا لم يتقدم المقترض على سداد ما بذمته من إلتزامات مالية مستحقة، فإنّ المصرف يقوم بتحويل بعض من احتياطياته الثانوية ، كالأوراق التجارية والمالية إلى نقد ، أو يقوم ببيع جزء من الضمان المصاحب للقرض، سواء كان عقاراً أو أوراقاً مالية، أو غيرها . وعلى أثر ذلك يمكن أن تتوفر سيولة نقدية كافة لدى المصرف تمكنه من الوفاء بإلتزاماته المالية[1].

3. نظرية الدخل المتوقع

تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة المصرف يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي فإنّها تدخل في إعتبارها الدخول المتوقعة للمقترضين في المستقبل. وهذه يمكّن المصرف من منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى منحه للقروض قصيرة الأجل مادامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل أقساط دورية منظمة ، الذي يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية، وذلك بسبب الإنتظام النسبي للتدفقات النقدية، وإمكانية توقعها[2].

4. نظرية إدارة المطلوبات

تتركز هذه النظرية على جانب المطلوبات ، وتؤكد على أنّ المصارف التجارية لديها القدرة على توفير السيولة في جانب المطلوبات ، كما هو الحال في جانب الموجودات ، وذلك من خلال استحداث أنواع جديدة من الودائع، منها : شهادات الإيداع التي يمكن تداولها، وهي شهادات غير شخصية يمكن لحاملها

---

(2) www.google.com

([2]) www.Islam.online.net

التصرف فيها بالبيع والشراء . وعادة ما تكون القيمة الإسمية لتلك الشهادات كبيرة ، وإنّ معدل فائدتها وتاريخ استحقاقها يتحددان بواسطة المصرف دون تدخل من الزبون[1] . وكذلك شهادات الإيداع التي لا يمكن تداولها ، وهي شهادات شخصية تصدر بمقتضى إتفاق بين المصرف والزبون يتحدد فيه معدل الفائدة وتاريخ الإستحقاق ، ولا يجوز لحاملها التصرف فيها بالبيع ، كما لا يمكن له إسترداد قيمتها قبل التاريخ المحدد. وعادة ما تكون قيمتها الإسمية أقل من القيمة الإسمية للشهادات القابلة للتداول[2]. كما وتوجد أنواع جديدة أخرى كودائع أمر السحب القابلة للتداول. وودائع سوق النقد. وجميع هذه الودائع تساهم بشكل كبير في زيادة حصيلة المصرف من الموارد المالية ، أي من سيولته النقدية ، إضافة إلى أنّها تعمل على زيادة أرباح المصرف[3].

5. نظرية تفضيل السيولة

تقضي هذة النظرية بان المستثمرين بطبيعتهم يفضلون شراء الاوراق المالية قصيرة الاجل ،أما السبب في ذلك فيرجع الي ادراكهم انهم قد يحتاجون للاموال في مدى أقصر عما كان متوقعاً ، ومن ثم فإن الاستثمار في أوراق مالية طويلة الأجل ، يتم تصفيتها قبل تاريخ الاستحقاق، قد يعرضهم لقدر أكبر من مخاطر السعر اي مخاطر انخفاض القيمة السوقية لاستثماراتهم[4] .

يتضح للباحثة من عرض نظريات إدارة السيولة المصرفية بأنه توجد عدة نظريات للسيولة المصرفية وكل نوع من أنواع النظريات له فوائد ويخدم غرض معين .

([1]) www..alzatari.org

([2]) www.ahram.Org,eg

([3]) www.bankofsudan.Org.

([4]) د. منير ابراهيم هندي ، **مرجع سابق** ، ص37

المبحث الثاني

العناصر المؤثرة في إدارة السيولة المصرفية

تتأثر الوحدات المصرفية في كل انشطتها وتحاول إدارات المصارف التكيف مع العناصر الخارجية والاستفادة من الفرص التي تتيحها ومعالجة المعوقات، وكذلك تحاول التحكم في العناصر الداخلية في المصارف للاستفادة من طاقتها البشرية والمادية بكفاءة ، وتؤثر العناصر الداخلية والخارجية في إدارة السيولة المصرفية في حدوث عجز أو فائض في الرصيد النقدي أو حدوث العجز ومعالجته هو مجال إدارة السيولة المصرفية أما حدوث فائض والاستفادة منه بتوظيفه فهو مجال إدارة الربحية .

تتمثل العناصر التي تؤثر في إدارة السيولة في الآتي :

أولاً : العناصر الخارجية

تتمثل في تلك المتغيرات التي تنشأ وتتغير خارج المصرف وتؤدي إلى تغير حتمي في سياسات واستراتيجيات المصرف ، هذه العناصر تؤثر في المصرف، ويتطلب من إدارة المصرف دراستها ومتابعتها وتحليلها حتى يمكن للمصرف إدراك أثرها على ادائه ، ونجاح المصرف في إدارة سيولته يتوقف إلى حد كبير على قدرته في التوافق والانسجام بين نشاطه والبيئة التي يعمل فيها ، ومما يجعل له الأثر الكبير في إدارة السيولة بالمصرف هو تشابك وتداخل المكونات الرئيسية للسيولة المصرفية وتعقد عملياتها الإدارية

فتأثير أي عامل خارجي على جزء من مكونات السيولة المصرفية موارد واستخدامات الأموال في المصرف[1].

تتمثل العناصر الخارجية التي تؤثر في إدارة السيولة في الآتي[2]:

1 . العناصر الاقتصادية العامة ، تتمثل في :

أ. تطور الاقتصاد والسياسات المالية

ان حالة الاقتصاد العامة والمرحلة التي يمر بها من كساد وإزدهار ودرجة الاستقرار الاقتصادي في الدولة من المؤثرات في إدارة السيولة بالمصرف وهي[3]:

1. حالة الاقتصاد العامة ودرجة الاستقرار الاقتصادي

تؤدي إلى زيادة الثقة في الجهاز المصرفي وزيادة الاقبال والتعامل مع المصارف واستقرار الأموال بها، وهذه من عوامل نجاح سياسة إدارة السيولة بالمصرف إذ تمكنه من توقع حجم وتحرك الأموال وينعكس ذلك في حجم الرصيد النقدي الواجب الاحتفاظ به ، إذا كانت حالة الاقتصاد العامة بالدولة مستقرة يوصف الاقتصاد بأنه لا نقدي ، يتعامل بوسائل الدفع من غير النقود فإن المصارف لا يكون لها حاجة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية كبيرة لمواجهة السحب النقدي اليومي وعكس ذلك إذا كانت حالة الاقتصاد غير مستقرة ويسود التعامل النقدي فإن حركة الأموال تكون كبيرة ويجب على المصارف الاحتفاظ بأرصدة نقدية كبيرة وحجز احتياطات اولية وقانونية عالية بالنسبة لموارد المصرف تحسب لمقابلة حركة السحب وعدم التعرض لمخاطر التعسر المالي.

يتضح للباحثة من عرض حالة تطور الاقتصاد والسياسة المالية انها شملت الحالة العام للاقتصاد وتحركات الاموال من حيث الاستقرار وعدم الاستقرار والتوسع والانكماش في حجم تدفقات الاموال الداخلة والخارجة .

2. حالة الكساد

إن ظروف الكساد التي يمر بها الاقتصاد لها الأثر البالغ على توسع وإنكماش حجم تدفقات الأموال الداخلة والخارجة من المصرف .

تأثير حالة الكساد على إدارة السيولة بالمصرف

حالة الكساد تتسم بالإنخفاض الشديد في الدخل وميل الأفراد للاستهلاك وإنخفاض القوة الشرائية للنقود وميل الأفراد إلى عدم الاحتفاظ بالنقود وارتفاع الأسعار وتقل المدخرات الفردية وهذه الحالة تؤثر في إدارة السيولة بالمصرف من عدة اوجه[4]:

([1]) د. إسماعيل السيد ، **الإدارة الاستراتيجية** ، (الإسكندرية : المكتبة العربية الحديثة،1997 م) ، ص 87 .

([2]) د. فردويستو يوجين برجام ،**التمويل الاداري** ،(القاهرة: دار المريخ للنشر ،1993)، ص456 .

([3]) د. محمد عزت عبد الحميد ، **التحليل المالي لميزانية مصرف تجاري** ، (القاهرة : اتحاد المصارف العربية،2003م)، ص24.

([4]) Frederics Mishkin, **Financial Markets, Institutions, and Money**, Harpercollins College publishers, 1995, P.378.

1. التأثير على هيكلة وتركيبة الودائع بالمصرف، إذ تميل إلى الودائع الجارية غير المستقرة وهذا بدوره يؤدي إلى احتفاظ المصرف باحتياطيات نقدية كبيرة لمواجهة حركة السحوبات النقدية اليومية.
2. زيادة الطلب على التمويل المصرفي ، بسبب ضرورة تمويل الاحتياجات الرأسمالية للمنشآت بمبالغ كبيرة ولآجال طويلة مما يقلل من القيمة الشرائية لهذه الديون بعد استردادها وكذلك ارتفاع الطلب على التمويل العائلي بغرض الاستهلاك[1] .
3. عدم قدرة العملاء على سداد ديونهم للمصارف ، بسبب ضعف مقومات نجاح المشاريع في الاقتصاد ويؤدي ذلك لخلل في دورة الأموال بالمصرف وحجز أمواله خارجه مما يقلل من حركة الأموال الداخلة إلى المصرف[2] .
4. قلة الطلب على أسهم المصارف وزيادة حجم الأموال الثابتة بالمصرف، حيث يميل الأفراد للاستهلاك ولا تجد أسهم المصارف الرواج وتقل رؤوس اموال المصارف وتصعب زيادتها.

يتضح للباحثة من عرض تأثير حالة الكساد علي إدارة السيولة المصرفية انها تؤدي الى احتفاظ المصرف باحتياطيات نقدية كبيرة ، زيادة الاستهلاك وانخفاض الاستثمارات المصرفية .

ب. السياسات النقدية للدولة

تتأثر عملية إدارة السيولة بالمصرف بصورة أو بأخرى بالسياسات النقدية والقوانين والقواعد التي تطبق على الجهاز المصرفي [3]. ويقصد بالسياسات النقدية مجموعة الوسائل التي يمكن للمصرف المركزي اتباعها في سبيل التأثير على حجم السيولة المطلوب للاقتصاد الكلي حسب ظروف الاقتصاد الوطني، تتعرض المصارف لقدر كبير من الإجراءات المصرفية والتي تتميز بتغييرها خلال فترة قصيرة من الزمن وتفرز هذه الإجراءات والضوابط مجموعة من القيود والصعوبات كإدارة المصرف والتي تحد من حريته في مجال استخدام وتوظيف أمواله[4].

ولكل نوع من انواع الرقابة مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تؤثر في إدارة السيولة بالمصرف[5] .

ومن انواع الرقابة التي تمارسها المصارف المركزية تجاه المصارف التجارية ما يأتي[6]:

1. الرقابة الكمية

تمارسها المصارف المركزية للتأثير في حجم السيولة المتاحة للمصارف وبالتالي حجم التوظيف وتهدف المصارف المركزية من هذه الرقابة التحكم في حجم السيولة المطلوبة للاقتصاد الوطني ، وتؤثر الرقابة الكمية بشكل مباشر على حجم الأرصدة النقدية المتوفرة لدى الجهاز المصرفي الأمر الذي ينعكس على

([1]) د. أحمد ابوالفتوح الناقة ، **نظرية النقود والبنوك والاسواق المالية – مدخل حديث للنظرية النقدية والاسواق المالية** ، (القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة ،1994)، ص59 .

([2]) د. الدسوقي حامد ، **مرجع سابق** ، ص 34 .

([3]) د. أسامة عبد الخالق الأنصاري ، **إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية** ، (القاهرة : الدار الجامعية ،1992م) ، ص 257.

([4]) د. صلاح الأمين ، **النقود والمصارف** ، (بنغازي : غديان للنشر ، 1991م) ، ص 54 .

([5]) د. صابرمحمد الحسن ، **السياسة النقدية في التطبيق الاسلامي المعاصر** ،(الخرطوم: ندوة تاصيل النشاط الاقتصادي ، 1998)،ص19.

([6]) د. الدسوقي حامد أبو زيد ، **مرجع سابق** ، ص 43 .

قدرة المصرف من توجيه جزء من احتياطياته النقدية نحو القطاعات الاستثمارية المختلفة.[1] وتتمثل وسائل الرقابة الكمية بالآتي:

أ. سياسة سعر إعادة الخصم

تستخدم هذه السياسة في أحد المجالين التاليين[2]:

1. إعادة خصم الأوراق التجارية المقدمة من المصارف التجارية .
2. إقراض المصارف بضمان الأوراق التجارية .

وتستخدم هذه السياسة بأحد الأسلوبين التاليين[3]:

1. وضع شروط محددة يجب توفرها في الأوراق التي يقبل المصرف المركزي إعادة خصمها.
2. تعديل سعر إعادة الخصم مما ينتج عنه تعديل سعر الفائدة التي تتقاضاه المصارف من العملاء، وكذلك يحدد سعر إعادة الخصم سعر الفائدة الذي تقرض به المصارف بعضها لبعض.

تؤثر سياسة سعر إعادة الخصم على سيولة المصرف في الآتي [4]:

أ. رفع سعر إعادة الخصم، يؤدي إلى أن تدفع المصارف من سعر الفائدة الذي تمنح به التمويل للعملاء وبالتالي يقل الطلب على التمويل ويزيد ذلك من حجم السيولة والعكس عند تخفيض سعر إعادة الخصم .

ب. رفع سعر إعادة الخصم، يؤدي لتقليل طلب المصارف للاقتراض من المصرف المركزي لمقابلة النقص في السيولة .

ج. خفض سعر إعادة الخصم، يشجع المصارف على تقديم الأوراق التجارية للمصرف المركزي لإعادة خصمها وتحويلها إلى سيولة نقدية .

د. يؤثر سعر إعادة الخصم ، على سعر الفائدة الذي تقترض بموجبه المصارف من بعضها البعض وتخفيضه يؤدي إلى تشجيع الاقتراض بين المصارف وحركة الفوائض النقدية فيما بينهما.

يتضح للباحثة من عرض الرقابة الكمية انها، تهدف الى التحكم في حجم السيولة ،ووضع قوانيين وشروط من المصرف المركزي على المصارف الاخرى ، تحدد سعر الفائدة التي تقترض بموجبة المصارف ، رفع وخفض سعر اعادة الخصم .

ب. سياسة السوق المفتوحة

هي الآلية والوسيلة الثانية للسياسة النقدية التي تستخدمها المصارف المركزية للتأثير على حجم السيولة المصرفية ، وتعني تدخل المصرف المركزي في السوق النقدية بائعاً ومشترياً للأوراق المالية المطروحة في السوق .

([1]) د. جميل الزيدانين ، **أساسيات في الجهاز المالي المنظور العملي** ، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر ،1998)، ص 91 .

([2]) **ادارة الاصول والخصوم ومخاطر التمويل في العمل المصرفي والأسلامي** (بيروت: اتحاد المصارف العربية، 2002م)، ص45.

([3]) د. فريد الصلح موريس نصر ، **المصرف والأعمال المصرفية** ، (بيروت : اتحاد المصارف العربية ، 1989م) ، ص 194 .

([4]) د. محمد سويلم ، **مرجع سابق** ، ص 137 .

شروط نجاح سياسة السوق المفتوحة

تتمثل شروط نجاح سياسة السوق المفتوحة بالآتي [1]:

1. وجود أسواق مالية قوية ونشطة ووجود عملاء خارج الجهاز المصرفي على استعداد لبيع وشراء سندات القطاع العام والخاص وبكميات كبيرة .
2. ان تكون المصارف معتادة على الاحتفاظ برصيد من السيولة النقدية يكون قريباً من النسبة القانونية .
3. أن يكون الاقتصاد لا يغلب عليه التعامل النقدي .

يتضح للباحثة بأن تأثير عمليات السوق المفتوح على حجم السيولة بالمصارف في الدول النامية ضعيف وليس له أثر كبير وذلك لعدم توفير هذه الشروط فيها.

ج. سياسة المؤشرات القانونية

الوسائل التي تتبعها المصارف المركزية للتأثير على حجم السيولة بالمصارف وتحدد المصارف المركزية حدود دنيا لهذه المؤشرات تلزم المصارف الاحتفاظ بها[2].

د. سياسة السقوف الائتمانية

تأخذ هذه السياسة أحد الاشكال التالية :

1. السقوف الائتمانية الممنوحة للمصرف

تقوم هذه السياسة بتحديد سقوف كمية لمنح التمويل من موارد المصرف كحد أعلى للتسليف وتؤثر هذه السياسة بصورة مباشرة في حجم استخدام الأموال بالمصرف وبالتالي حجم السيولة المصرفية، ويكون تأثيرها عادة إيجابي حيث تؤدي لوجود أرصدة نقدية كبيرة من السيولة بالمصرف [3].

2. السقوف الائتمانية للعملاء

يلزم المصرف المركزي بموجب هذه السياسة بعدم السماح لأي مصرف يتجاوز توظيفاته لدى العميل الواحد سواء في صورة مساهمة راسمالية أو تسهيل إئتماني عن نسبة محددة، وأثر هذه السياسة على حجم السيولة بالمصرف نفس أثر سياسة السقوف الإئتمانية على المصرف حيث تؤدي إلى زيادة حجم الرصيد النقدي من السيولة [4].

يتضح للباحثة من عرض سياسة السقوف الائتمانية الآتي :

1. تؤدي لوجود أرصدة نقدية كبيرة .
2. تؤدي إلى زيادة حجم الرصيد النقدي .

([1]) د. سعيد سامي الحلاق ،د. محمد محمود العجلوني ،**النقود والبنوك والمصارف المركزية** ،(عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،2010م)، ص251.

([2]) د. الدسوقي حامد أبو زيد ، **مرجع سابق** ، ص 44 .

([3]) د. محمد جلال سليمان ، **الودائع الاستثمارية في المصارف الأسلامية** ،(القاهرة : مطبوعات مجمع البحوث الإسلامية، 1996)، ص 23 .

([4]) د. الدسوقي حامد أبو زيد ، **مرجع سابق** ، ص 84 .

هـ. سياسة معدل كفاية رأس المال

يلزم المصرف المركزي المصارف التجارية بتحقيق معدل محدد لكفاية رأس مال المصرف ويحسب هذا المعدل وفقاً للمعادلة التالية [1]:

رأس المال الأساس + رأس المال التكميلي

الأصول الخطرة المرجحة

2. الرقابة النوعية

من انواع الرقابة التي تمارسها المصارف المركزية لتطبيق السياسة النقدية، وهذا النوع من الرقابة يقتصر تأثيره على اتجاهات المصارف في توظيف السيولة المتاحة لها بحيث توجه إلى القطاعات التي يرغب فيها المصرف المركزي دون النواحي الأخرى ، وتختلف الوسائل المستخدمة في هذا النوع من الرقابة عن المستخدمة في الرقابة الكمية او تستخدم المصارف المركزية الرقابة النوعية نظراً إلى أن وسائل الرقابة الكمية لا تؤدي إلى الأثر المرغوب فيه، وتستخدم وسائل الرقابة النوعية لتوجيه التمويل الممنوح من المصارف إلى أحد القطاعات ومنعه من القطاعات الأخرى أو تفضيل بعضها على البعض تتمثل وسائل الرقابة النوعية بالاتي[2]:

1. تحديد أسعار فائدة مختلفة حسب نوع القروض .
2. تحديد نسب لكل نوع من أنواع التمويل .
3. التمييز بين التمويل حسب الأصل المقدم كضمان .
4. تحديد آجال استحقاق التمويل المختلفة طبقاً للائحة استخدام التمويل .
5. الحصول على موافقة المصرف المركزي على تمويل المصارف التجارية التي تتجاوز قيمتها مقداراً معيناً .

يتضح للباحثة وسائل الرقابة النوعية ، أسعار الفائدة ، نسب التمويل ، التمييز بين التمويل ، استحقاق التمويل .

3. الرقابة المباشرة والأدبية

تلجأ إليها المصارف المركزية لتقوية أثر الرقابة الكمية والكيفية على توجيه موارد المصرف المخصصة للتمويل وتستخدم المصارف المركزية أسلوبين في هذا النوع من الرقابة هما[3]:

أ. الرقابة المباشرة

([1]) **المرجع السابق** ، ص 48 .

([2]) د. محمد سويلم ، **مرجع سابق** ، ص 142 .

([3]) د. سوسن الزبير ابراهيم ، **أهمية إدارة السيولة في الاقتصاد** ، (الخرطوم : مجلة المصرفي ، العدد الثاني والخمسون ، 2009م)، ص20.

يلجأ المصرف المركزي إلى الأسلوب المباشر في إصدار التوجيهات للمصارف مجتمعة أو جزء أو احدها بحيث يحدد بموجبها توجيه موارد المصرف للتمويل في أحد القطاعات أو إيقاف منح التمويل أو معدل الزيادة في القروض والتمويل وغيرها من انواع التوجيهات المحددة [1].

ب. الرقابة الأدبية

يعتمد هذا الأسلوب على مكانة المصرف المركزي الأدبية ودوره في الاقتصاد الوطني والقومي ويتخذ هذا الأسلوب صورة تصريحات محافظ المصارف المركزية وتوجيهاتهم ونصائحهم للمصارف التجارية ، وكذلك أسلوب الاجتماعات التي يعقدها المصرف المركزي مع المصارف التجارية وتجمعاتها[2].

4. الرقابة الميدانية والمكتبية

يقوم المصرف المركزي بفحص التقارير الدورية التي ترد إليه من المصارف والتأكد من التزامها بمعايير العمل المطلوبة، وقد يتخذ أسلوب الرقابة الميدانية حيث تزود فرق التفتيش المصارف والوحدات المصرفية لتأكد من سلامة أداءها وفقاً للسياسة النقدية، ويؤثر هذا النوع من الرقابة في السيولة بالمصارف سلباً إذا فرضت جزاءات مالية وغرامات على المصرف نتيجة لاكتشاف مخالفات فيه[3].

2. العناصر التقنية

يمثل التقدم التكنولوجيأحد المتغيرات الرئيسية التي تلعب دوراً مهماً في تطوير العمل المصرفي وتحسينه ويبرز أثر هذا العنصر في: [4]

1 . أسلوب الخدمات والمنتجات المصرفية لتلبية حاجات العملاء وجذب الأموال للمصرف .

2. الاستفادة من نظم المعلومات والاتصالات المتقدمة .

يتضح للباحثة أن إدخال التقنية في العمل المصرفي عاملاً حاسماً في المنافسة بين المصارف والمؤسسات المالية .

3. العناصر السياسية والقانونية

تؤثر الفلسفة السياسية للدولة على القوانين والأنظمة التي تشرعها وتؤثر هذه الفلسفة على القوانين المنظمة للعمل الاقتصادي عموماً والمنظمة للعمل المصرفي على وجه الخصوص وتأثيرها على سياسات إدارة المصرف بصورة مباشرة ، تحدد الدولة في فلسفتها للتشريع إقرار الحرية الاقتصادية أو

([1]) د. جميل الزيدانيين ، **مرجع سا بق** ، ص 93 .

([2]) د. بدر الدين حسين جبر الله ، **الاحتياطي النقدي القانوني كاداة لادارة السيولة** ، (الخرطوم : مجلة المصرفي ، العدد الخامس والثلاثون ،2005م) ، ص40 .

([3]) محمد سويلم ، **مرجع سابق** ، ص 135 .

([4]) د. محمد سويلم ، **مرجع سابق** ، ص 221 .

التدخل في الحياة الاقتصادية وهذه الفلسفة تؤدي إلى إفراز مجموعة من القوانين المنظمة للعمل الاقتصادي والمصرفي[1].

4. العناصر الاجتماعية والحضرية

تتكون المتغيرات الاجتماعية والحضرية من التقاليد ونمط معيشة الأفراد ومستوى هذه القيم الأخلاقية للمجتمع والمعتقدات الدينية والتغيرات السكانية ومستوى التعليم ، وتؤثر هذه العناصر بصور مختلفة على التعامل مع المصارف وتؤثر في حجم ونوع وهيكل موارد أموال المصرف واستخدامته وبالتالي على سياسة السيولة بالمصرف[2].

وتنعكس آثار العناصرالاجتماعيةوالحضرية على إنتشار العادة المصرفية والوعي المصرفي الذي يؤدي إلى تيسير مهمة الجهاز المصرفي وتطبيق سياساته الخاصة بالسيولة وجذب وتنمية الودائع، ويظهر أثر التغيرات الاجتماعية على سياسة إدارة المصرف وإدارة السيولة من خلال الأثر الذي تحدثه العناصرالاجتماعية الرئيسية [3]:

1. السكان والعوامل الديمقراطية لنمو السكان والهرم السكاني والهجرة الداخلية والقوى العاملة.
2. طبقات المجتمع وخصائصها واختلاف تعاملها مع المصرف .
3. الثقافة العامة وتمثل مجموعة من الأفكار والعادات والتقاليد والتي تنعكس على الأساليب المطلوبة من المصارف ان تقدم عن طريقها خدماتها.

يتضح للباحثة من عرض العناصر الاجتماعية والحضرية انها تؤثر في التعامل مع المصارف من حيث تطبيق سياساته الخاصة بالسيولة .

5. العناصر الدولية

يظهر أثر العناصر الدولية على سياسة إدارة المصرف في [4]:

1. تغيير العلاقات التي كانت سائدة بين دولة وأخرى نتيجة لتغير حكوماتها او سياساتها الخارجية يؤثر بصورة مباشرة على العلاقة بين مصارف هذه الدولة ، وإذا كانت هنالك إتفاقية تمنح بموجبها مصارف دولة لمصارف الدولة الأخرى وتساعدها في منحها قروضاً ميسرة ولفترات طويلة تمثل مصدر لموارد مستقرة قد تفقد هذه الميزات مما يؤثر على إدارة السيولة .
2. إنضمام دولة لتجمع دولي معين ،قد يمثل أثر إيجابي على إدارة السيولة بالمصارف الوطنية لما يمثله من توفير موارد إضافية نتيجة للتسهيلات والقروض الممنوحة .

([1]) د. خليل الشماع ، **مرجع سابق** ، ص 12 .

([2]) د. إسماعيل محمد السيد ، **الإدارة الاستراتيجية** ، (الإسكندرية : مكتبة العربي الحديثة،1997) ، ص 89 .

([3]) د. خليل الشماع ، **مصارف المستقبل ، مرجع سابق** ، ص 12 .

([4]) د. منير صالح هندي ، **مرجع سابق** ، ص 92 .

3. سماح بعض الدول لفتح فروع لمصارف أجنبية ،يسمح لهذه االفروع بتحويل ودائعها للمصرف الأم ويعامل المصرف المركزي هذه الودائع المحولة من الفرع الخارجي كتعامله مع التحاويل الأخرى، وتخرج من حساب الاحتياطي القانوني ، وتمثل موارد إضافية للمصرف الوطني.

يتمثل تأثير االعناصر الخارجية على إدارة السيولة بالمصرف بالتالي [1]:

أ. تأثيره على موارد الأموال في المصرف .

ب. تأثيره على استخدامات الأموال في المصرف .

ج. تأثيرة على مكونات السيولة المصرفية .

مميزات العناصر الخارجية

تتمثل مميزات العناصر الخارجية علي إدارة المصرف بالآتي : [2]

1. صعوبة إخضاعه للرقابة الكاملة من قبل إدارة المصرف.
2. صعوبة التنبؤ بميعاد حدوثه أو إحتمال حدوثه أو مقدار حدوثه .
3. طبيعتها مزدوجة قد يمثل قيداً على إدارة السيولة بالمصرف وقد يمثل تسهيل لها.

يتضح للباحثة بأن المصارف باعتبارها منشآت أعمال نشأت بسبب حاجة المجتمع تستطيع أن تستمر في وجودها بحرية بقدر علمها بالمتغيرات الرئيسية والحساسة في بيئته الخارجية .

يوضح الشكل التالي العناصر الخارجية لادارة السيولة بالمصارف :

شكل (1/2/2)

العناصر الخارجية لادارة السيولة بالمصارف

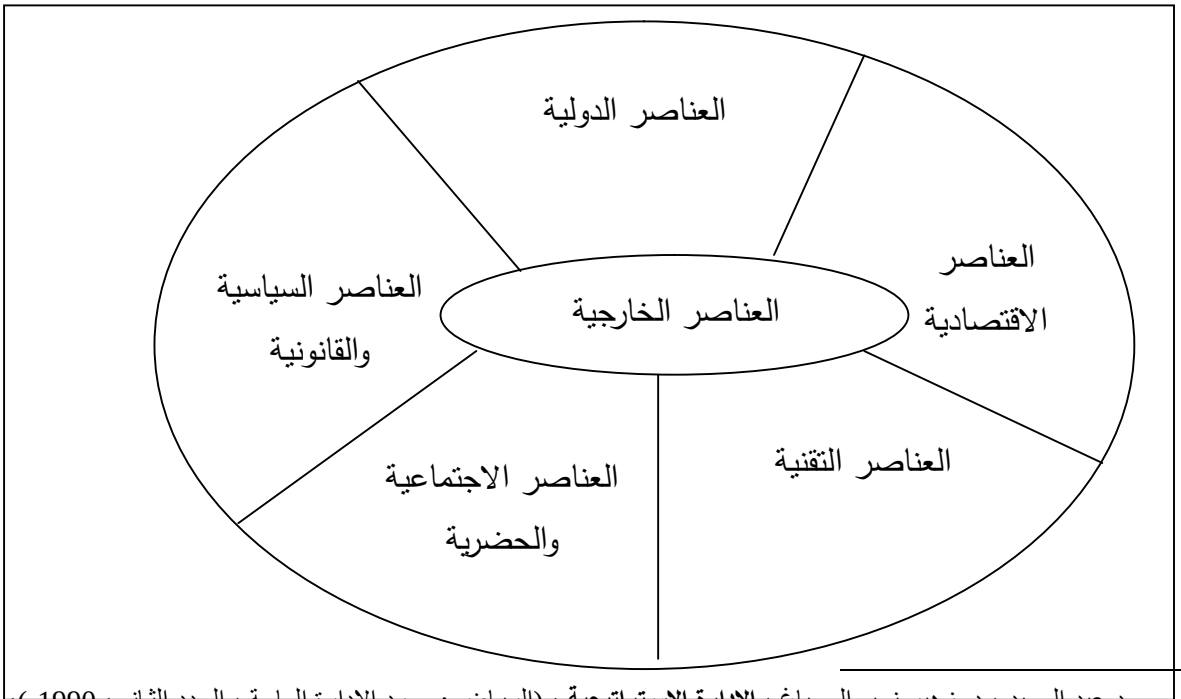

(1) د. محمد عبد الحميد ، د. زهير نعيم الصباغ ، **الإدارة الاستراتيجية** ، (الرياض : معهد الإدارة العامة ، العدد الثاني، 1990م)، ص 130.

(2) د. الدسوقي حامد أبو زيد ، **مرجع سابق** ، ص 127 .

المصدر : د. الدسوقي حامد أبو زيد ، **إدارة البنوك** ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 1994م) ، ص 129 .

يتضح من الشكل اعلاة ان العناصر الخارجية شملت جميع العناصر المتعلقة بالبيئة الخارجية المحيطة بالمصرف .

ثانياً: العناصر الداخلية

تتأثر إدارة المصرف بعناصر البيئة الداخلية ويقصد بالبيئة الداخلية للمصرف مجموعة العناصر والمتغيرات او القوى المتواجدة بالمصرف والتي تؤثر على اداء وظائفه الإدارية المختلفة وهذه العناصر يمكن التحكم فيها أو تغييرها بواسطة إدارة المصرف خلال فترة قصيرة، ويتميز أثر هذه العناصر على إدارة السيولة بالمصرف بالتداخل وصعوبة تحديد تأثير كل منها على الأداء، وفيما يلي العناصر الداخلية التي تؤثر على إدارة السيولة بالمصرف [1]:

1. العناصر البشرية

إن توافر العمالة المصرفية المدربة بالعدد والمهارات الكافية يمكن المصرف من أداء وظائفه الإدارية بصورة جيدة، و أن توافر الأعداد الكافية من المصرفيين والإداريين مع الاستخدام لبرامج التدريب التي تؤهل العاملين للقيام بوظائف الإدارة المختلفة وإدارة السيولة المصرفية لما يتطلب من إلمام كامل بسياسات إدارة السيولة ووسائل التنبؤ بحركة الأموال بالمصرف والإجراءات الواجب اتخاذها لمعالجة أي عجز يحدث في السيولة بالمصرف ، فإن عدم توفر العمالة المصرفية والإدارية المدربة أو انخفاض مهاراتهم يمثل مصدر تهديد لموقف المصرف السيولي حيث يمثل عدم الدراية عائق لمعرفة إدارة المصرف لحركة السيولة والتوقع بالعجز ومعالجته ، كذلك توفر عنصر الإدارة ذو خبرة طويلة وإلمام بوسائل العمل الحديثة يمكن المصرف من إدارة سيولته بصورة جيدة.

يتضح للباحثة من عرض العناصرالبشرية انها تؤثر تأثر مباشر علي إدارة السيولة المصرفية ، وتمكن المصرف من الادارة الجيدة .

2. العناصر المادية

تتضمن الإمكانيات والموارد المالية والانتشار الجغرافي وموقع المصرف والمنافسة والخدمات المصرفية ، ومن العناصر المادية التي تشكل البيئة الداخلية للمصرف والتي تؤثر على السياسات الإدارية وسياسة إدارة المصرف الآتي :

أ. الإمكانات والموارد المالية

([1]) د. الدسوقي حامد أبو زيد ، **مرجع سابق** ، ص 10 .

تعتبر موارد المصرف المالية والمتمثلة في رأس المال والإحتياطيات والودائع المختلفة والقروض من المصارف الداخلية والخارجية والمصرف المركزي، تعتبر من اهم العوامل الداخلية المؤثرة في إدارة السيولة بالمصرف فكلما كانت موارد المصرف كبيرة ومتعددة كلما تمكن من إدارة سيولته بصورة أفضل من لو كانت موارده محدودة ويعاني من نقص في موارده [1]، وإمكانيات المصرف المالية يرتبط بها مدى قدرته على زيادة موارده من الودائع والاقتراض من الجهات الأخرى سواء كانت في شكل نقدي أو غير نقدي، وتمثل هذه المقدرة أحد اهم دعامات نجاح إدارة السيولة بالمصرف إذا تمكنه من معالجة أي نقص في سيولته بزيادة موارده المالية وتؤثر مقدرة المصرف المالية الجيدة على قدرة المصرف من زيادة موارده متى إحتاج لذلك عكس المصرف الذي تكون إمكانياته المالية ضعيفة فيجد صعوبة في زيادة موارده[2].

ب. الإنتشار الجغرافي وموقع المصرف

يكتسب موقع المصرف اهمية خاصة ومزايا متعددة في جذب الودائع للمصرف ، فالمصارف ذات الفروع المتعددة في مواقع مختلفة ذات كثافة سكانية ونشاط اقتصادي عالي تتمكن من الحصول على ودائع كبيرة عكس المصارف التي تقع في موقع ليست مأهولة بالسكان وذات نشاط اقتصادي ضعيف ، لذلك يوجد لدى الكثير من المصارف ذات الفروع المتعددة أقسام خاصة لدراسة تحركات السكان وإمكانيات الودائع وذلك بهدف تحديد الموقع للفروع الجديدة، وكذلك يعتبر موقع المصرف داخل مركز تجمع العملاء وحسن تنظيم مبانيه من الخارج والداخل بما يسمح بسرعة أداء الخدمات يعتبر عامل رئيس لزيادة عدد العملاء والودائع[3]. يرتبط بموقع المصرف توافر أماكن سهلة ونظيفة للدخول والخروج من المصرف ومواقف السيارات للعملاء ، وأن عدم ملائمة موقع المصرف أو فروعه وسوء ترتيبه من الداخل قديعطي إنطباعاً سيئاً عن جودة الخدمة التي يقدمها المصرف وإنطباع عدم الطأنينة من العملاء تجاه المصرف[4].

ج. المنافسة والخدمات

تعتبر المصارف التي تقدم خدمات متنوعة لها ميزة تفضيلية عن المصارف الأخرى ذات الخدمات المصرفية المحدودة ، فالمصارف التي تقدم تسهيلات متعددة لعملائها وخدمات مصرفية مثل نظام الإيداع والسحب عند الشباك أو السحب في أيام العطلات وبعد إنتهاء مواعيد العمل الرسمية أو السحب من فروع المصرف المنتشرة كل هذه النواحي تحفز على التعامل مع المصارف المتطورة والتي تقدم الجديد في عالم الخدمات المصرفية [5]. وكذلك تلجأ المصارف إلى تعديل هيكل أسعار الفائدة

([1]) د. صالح الأمين ، **مرجع سابق** ، ص 53 .

([2]) د. دسوقي حامد أبو زيد ، **مرجع سابق** ، ص 6 .

([3]) د. عبد الغفار حنفي ، د. عبد السلام أبو قحف ، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية** ، (القاهرة : الدار الجامعية ، 1991م)، ص 138 .

([4]) د. الدسوقي حامد أبو زيد ، **مرجع سابق** ، ص 17 .

([5]) د. عبد الغفار حنفي ،د. عبد السلام أبو قحف ، **مرجع سابق** ، ص 136 .

لتواجه المنافسة أو تستحدث نظم إيداع جديدة مثل الميزة التأمينية للودائع وكذلك تحسين وتسهيل إجراءات فتح الحسابات [1].

يتضح للباحثة من عرض العناصر المادية انه كلما كانت موارد المصرف كبيرة ومتعددة كلما تمكن من إدارة سيولتة ، موقع المصرف لة أثر كبير ، المصارف التي تقدم خدمات تنافسية وخدمية تحقق إدارة نجاحة للسيولة المصرفية .

3. النظم

تعتبر النظم الإدارية ونظم المعلومات من عوامل البيئة الداخلية التي تؤثر في إدارة السيولة بالمصرف ، تتمثل النظم بالآتي:

أ. النظم الإدارية

إن وجود الهيكل التنظيمي الجيد للمصرف يوضح مراكز اتخاذ القرارات ونوع واتجاهات العلاقات بين المستويات الإدارية المكونة للهيكل والنظام الإداري بالمصرف وهذا التنظيم يمكن من تحقيق عاملي السرعة والدقة في اتخاذ القرارات الخاصة بإدارة السيولة بالمصرف . والقرارات الخاصة بإدارة السيولة ومعالجة العجز في السيولة تعتبر قرارات استراتيجية تعالج موضوع يمس وجود المصرف وعلاقته بعملائه والمصرف المركزي والمصارف الاخرى ولذلك يجب أن يتسم التنظيم الإداري للمصرف وموقع الإدارة المسئولة عن إدارة السيولة بالمميزات التالية [2]:

1. مرونة التنظيم بحيث تسمح بتحقيق عامل السرعة والدقة في معالجة العجز في السيولة .
2. الجماعية في إتخاذ القرار على كافة المستويات الإدارية .
3. التحديد الدقيق للعلاقات بين المستويات الإدارية المختلفة في الإدارات المسئولة عن إدارة السيولة المصرفية .
4. السهولة والبساطة في شرح مفاهيم ومعايير وحدود إدارة السيولة بالمصرف .

ب. نظم المعلومات

يجب أن يتوافر لدى المصرف نظام للمعلومات يمد الإدارة العليا بمعلومات ملائمة ومناسبة للتخطيط واتخاذ القرارات والرقابة ،ويتم تجميع البيانات الخاصة بحركة أموال المصرف من استخدامات ومصادر من الأقسام والإدارات والوحدات المصرفية المختلفة من خلال دورة مستندية وتتجمع هذه البيانات في الإدارة المحاسبية أو المالية وتقوم بتجميعها لمعرفة موقف السيولة بالمصرف ويتم توصيل هذه المعلومات للمستويات الإدارية العليا ، وهذا النظام مهم جداً لإلمام الإدارة العليا بالمصرف بموقف السيولة لديها والذي يتغير يومياً ويجب أن يمتاز هذا النظام بالدقة والسرعة لأن أرصدة المصرف والتي

([1]) د. محمد سويلم ، **مرجع سابق** ، ص 221 .

([2]) د. الدسوقي حامد ابو زيد ، **مرجع سابق** ، ص 19 .

تعكس موقفه السيولي تتعدل وتتغير وفقاً لحركات تتم على مدار الدقيقة في اليوم ويجب أن يتوفر نظام معلومات دقيق لمتابعة هذه الحركة ورصدها واتاح استخدام فهم الاتصالات الحديثة وما يعرف بالشيكات الإلكترونية قدر كبير من المعلومات للإدراة المسئولة عن إدارة السيولة بالمصرف[1].

يتضح للباحثة من عرض النظم الادارية ونظم المعلومات انها تساعد الادارة على اتخاذ القرارات السليمة للوصول الى ادارة مصرفية سليمة .

يوضح الشكل التالي العناصرالداخلية لادارة السيولة بالمصارف :

شكل (2/2/2)

العناصرالداخلية لادارة السيولة بالمصارف

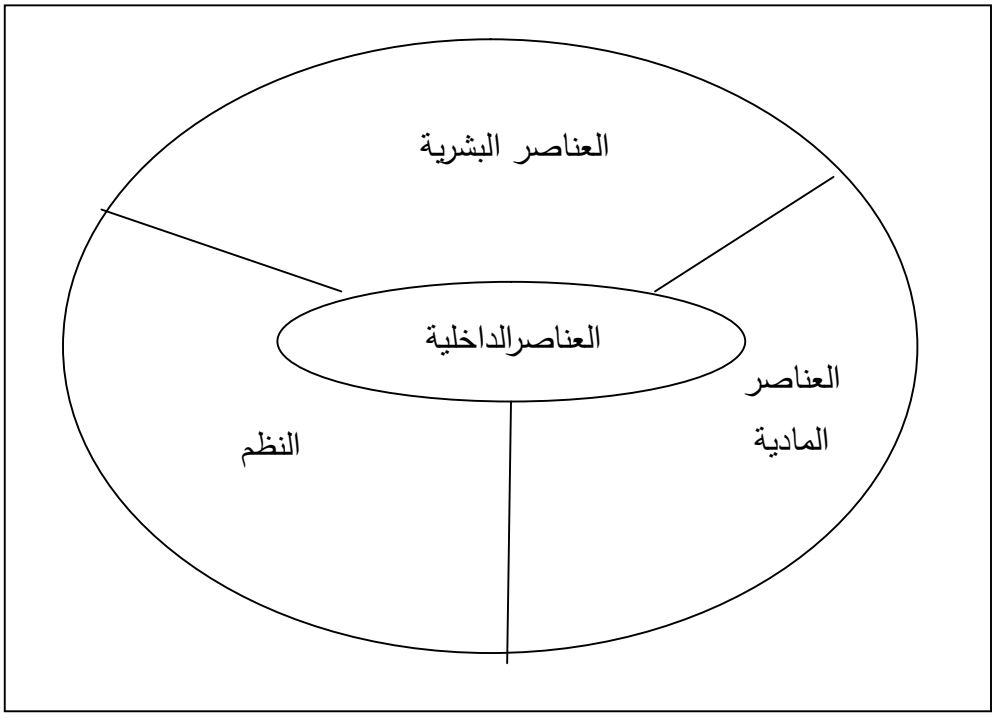

المصدر : إعداد **الباحثة،2013م**

([1]) د. محمد عباس حجازي ، **المعلومات كأساس لاتخاذ القرارات في المصرف** ،(بيروت : اتحاد المصارف العربية،2000)، ص 125.

يتضح من الشكل اعلاة ان العناصرالداخلية تؤثر في ادارة السيولة بصورة واضحةو قد شملت كل العناصر التي توثر بطريقة مباشرة في إدارة السيولة .

المبحث الثالث

أساليب التنبؤ بالعجز في السيولة والرقابة عليها

أولاً :أساليب عجزالسيولة

سوف نتناول في هذا المبحث إلاساليب التي تؤدي الي حدوث عجز في السيولة والأساليب اللازمة لتغطية هذا العجز وتلافي حدوثه مسبقاً قبل تعرض المصرف له لأنه يعرض المصرف لمخاطر نقص السيولة ومخاطر الإفلاس باعتبار أن ذلك الجزء هو مجال إدارة السيولة المصرفية ويتطلب من إدارة المصرف حسن إدارة السيولة وعدم تعرضه لمخاطر نقص السيولة .

يتبع المصرف لادارة السيولة المصرفية الاساليب التالية[1]:

1. أساليب التنبؤ بالعجز في السيولة

دراسة أساليب التنبؤ بالعجزهي معرفة سلوك مصادر التدفق النقدي وأثر العناصر الداخلية والخارجية على هذا السلوك ، حركة هذه العناصر تمثل التدفقات النقدية في المصرف وتقوم إدارة السيولة المصرفية بتوازن هذه التدفقات وتحقيق درجة ملائمة بين التدفقات الداخلة والخارجة .

قائمة التدفق النقدي

(1) د.ابراهيم محمد علي طاهر الجزراوي واخرون ،**المحاسبة في النشاط المصرفي** ،(بغداد ، مطبعة الزمان ،1989م)، ص122.

بعد إلمام الإدارة المسئولة عن إدارة السيولة بالمصارف بأنواع التدفقات النقدية حسب أنواعها المختلفة يمكن وضع تصور عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لفترة مستقبلية محددة ويتم فيها رصد التدفقات المتوقعة الداخلة والخارجة لمعرفة ما إذا كان هنالك عجز متوقع وحتى يكون تقدير التدفق النقدي المستقبلي على أساس سليم لاتخاذ القرارات ينبغي أن يرفق به قائمة التدفقات النقدية عن الفترة السابقة [1].

أولاً : مصادر التدفق النقدي الداخلة

التدفق النقدي الداخل هو ،مقدار النقدية التي تتدفق على المصرف من مصادر متعددة منها :

أ. النقدية

رصيد الصندوق والأرصدة المدينة في المصارف الأخرى والشيكات تحت التحصيل وخاصة المعتمدة والمصرفية منها ، بالنسبة للنقدية في الصندوق فإن المصرف عادة ما يبدأ برصيد يعتقد أنه كافي لمواجهة السحوبات المتوقعة وجزء من السحوبات غير المتوقعة غير أن السحوبات غير المتوقعة قد تزيد عن توقعات المصرف مما يترتب عليه نفاذ رصيد النقدية قبل أن تتم تلبية الاحتياجات، المصارف يمكنها السيطرة على مخاطر نفاذ الرصيد اليومي للنقدية بأن يحتفظ بقدر كبير منه ، هذا التصرف يؤدي إلى وجود نقدية عاطلة لا لزوم لها، تبقى في الصندوق دون أن تستثمر. لذا يتوقع أن يبحث المصرف عن بدائل أخرى لمواجهة النفاذ غير المتوقع لرصيد النقدية ، ومن البدائل طلب نقدية من المصارف المحددة ، أما بالنسبة للأرصدة المدينة على المصارف الأخرى والشيكات تحت التحصيل قد يستطيع المصرف التنبؤ بها ويحدد تواريخها ومن ثم تحويلها إلى نقدية مثل الشيكات المعتمدة والمصرفية ، تظهر ظروف غير متوقعة مما يتعذر حق سحب الأرصدة وتحصيل الشيكات في التواريخ المرتقبة وظهور مشاكل بشأن الشيكات تحت التحصيل العادية [2]. يتضح للباحثة من عرض النقدية انها الرصيد الموجود في الصندوق او المصارف اوالشيكات تحت التحصيل لتغطية العمليات المصرفية اليومية من سحب نقدية .

ب. الودائع

يؤثر حجم وسلوك الودائع في سيولة المصرف بصورة كبيرة حيث تميل بعض الودائع إلى خصائص السحب السريع ، معرفة سلوك الودائع من حيث المؤثرات فيه من داخل المصرف أو خارجه حتى يسهل التنبؤ بالتدفق النقدي ،تعتبر الودائع المصرفية المصدر الرئيسى لأموال المصرف ، و باعتبارها عنصر هام فى عملية لخلق الإئتمان وكمصدر من مصادر السيولة وكذلك الاقتراض من المصرف المركزي والمصارف الأخرى، ورأس المال الممتلك وأهميته ومكوناته واستعراض المؤشرات الأساسية لقياس كفايته ، يتوقف حجم الرصيد النقدي على حركة الودائع سواء بالسحب أو الإيداع ويولي المصرف إهتماماً أكبر بحركة السحب وذلك للحد من خطورتها باعتبارها تمثل استنزافاً لموارده المالية ، وهنالك عدة إجراءات يمكن اتخاذها مثل تنوع الودائع وتقوم فكرة التنوع على انه كلما تعددت نوعية

([1]) د. عبد الغفار حنفي ،د. عبد السلام ابو قحف ، **ادارة البنوك وتطبيقتها** ،(الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ،2000م)، ص94.

([2]) د. أحمد نبيل النمري ،**دراسات في الثقافة المصرفية** ،(عمان :المطبعة الوطنية ،1984م) ، ص133.

المودعين كلما زاد احتمال أن يكون مقابل الارتباط لحركة الودائع أقل من الواحد الصحيح ، وهو ما يعني أن السحب من وديعة معينة قد لا يتبعه سحب من وديعة أخرى، بل وإذا كان معامل الارتباط بين حركة الودائع كامل السحب فإن قيام بعض المودعين بسحب جزء من ودائعهم يصاحبه في نفس الوقت قيام البعض الآخر بالإيداع ، وبذا يتحقق قدر من الاستقرار في رصيد النقدية[1].

وتصنف الودائع لأغراض السيولة إلى[2]:

أ. ودائع مؤكدة السحب: سحب المرتبات المحولة على المصرف وكذلك الزيادة الموسمية في بعض الودائع.

ب. ودائع محتملة السحب .

ج. ودائع غير مؤكدة السحب ولكن يحتمل سحبها في ظروف خاصة .

هنالك أسس عديدة لتنوع الودائع منها[3]:

أ. التنوع على أساس حجم المنشأة .

لا يركز المصرف في عملائه على المنشآت الكبيرة حيث تتميز هذه المنشآت بكبر حركة أرصدتها على المصارف أن تنوع من حجم المنشآت صغيرة ومتوسطة وكبيرة الحجم .

ب. التنويع على أساس طبيعة النشاط.

لا يركز المصرف كل عملائه في نشاط معين إذا كان كل أو معظم عملائه يمارسون التجارة فإذا تعرض قطاع التجارة لمخاطر فإن المصرف يتأثر تبعاً لذلك ، المصرف يستقطب عملائه من كل الأنشطة القطاعية في الاقتصاد .

يتضح للباحثة بأنة لا ينبغي أن يركزالمصرف على جذب الودائع من المنشآت كبيرة الحجم التي تتسم بضخامة حجم سحوباتها ، جذب الودائع من منشآت متوسطة وصغيرة الحجم ، كذلك لا ينبغي أن يركز على جذب ودائع من منشآت ثابتة لقطاع معين ، بل عليه أن يعمل على جذب الودائع من منشآت تعمل في قطاعات مختلفة ، وكذلك جذب الودائع من الوحدات الحكومية.

أنواع الودائع

تتمثل انواع الودائع في الآتي:

1. الودائع المصرفية

مفهوم وطبيعة الودائع المصرفية

تعد الودائع المصدر الرئيس لأموال المصارف التجارية ، ولما كانت هذه الودائع هي مصدر الإقراض والاستثمار فى الأوراق المالية فإن كل مصرف يحاول أن ينمي ودائعه بشتى الطرق والوسائل ، وهو مستعد أن يدفع في الودائع التي يحصل عليها أي تكلفة طالما أنها تحقق لهربحاً أكبر من تكلفتها، دون

([1]) د. عبد الغفار حنفي ،عبد السلام ابو قحف ، **الادارة الحديثة في البنوك التجارية** ،(القاهرة: الدار الجامعية ،2004)، ص107.

([2]) د. أحمد نبيل النمري ، **مبادي في العلوم المصرفية** ، (عمان : المطبعة الاردنية ،1981م)، ص 222.

([3]) د. رضا إبراهيم حنا ، **مرجع سابق** ، ص 211 .

الإخلال بالقواعد القانونية المصرفية، وتعتبر الودائع ديوناً مستحقة لأصحابها على ذمة المصارف التجارية، وأن هذه الديون نقود يمكن استخدامها لإبراء الذمم أو الديون في الوقت نفسه، علًما بأن هذه الودائع تنشأ نتيجة لإيداع الأفراد لأموالهم لدى المصارف فقط، تنشأ أيضاً فى بعض الحالات نتيجة لإقراض المصارف للأفراد ، وهذا التعهد أو الوعد بالدفع المستقبلي ناشئ عن تعهد حالي أو آني من المصرف بإضافة مبلغ السلم لحساب المقترض ، لذلك فإن تعهد الأفراد المقترضين بدفع القرض يعد أصلاً من أصول المصرف يحصل بموجبه على ربح عند بيع بضاعة السلم بربح، ، وقد عرفت الوديعة بأنهاعقد يسلم إنسان منقولا لإنسان آخر ليقوم بحفظه بدون اشتراط أجرة ، كما يحفظ أموال نفسه ويرده بعينه عند أول طلب ، وقد تكون الوديعة بعوض إذا ما أتفق على أجرة يدفعها المودع إلى المودع لديه ويشترط لصحة انعقاد الوديعة تسليمها للمودع[1].

أنواع الودائع المصرفية

لا يقتصر قبول المصارف التجارية للودائع على الودائع الجارية فحسب بل يتعداها إلى قبول أنواع مختلفة، يمكن تقسيم الودائع بموجب معايير مختلفة.

تتمثل أنواع الودائع المصرفية بالآتي[2]:

1. الودائع حسب المعيار الزمني

تقسم الودائع حسب المعيار الزمني إلى:

أ. الودائع تحت الطلب

يطلق على الودائع تحت الطلب مسميات مختلفة ، الحسابات الجارية ، حسابات عند الاطلاع ، حسابات الشيكات ،الودائع تحت الطلب عبارةعن، مبلغ معين من المال يودع لدى المصرف التجاري ، ويتعهد المصرف بدفعه في أي وقت يشاء فيه صاحب الوديعة سحب كامل وديعته أو جزء منها ، ويلتزم المصرف بالدفع عند الطلب مبلغًا من المالمساوياً لمبلغ الوديعة . وتشكل هذه الودائعمصدراً أساسياً لسيولة المصارف وأهميتها النسبية من إجمالي هذه الودائع لدى المصارف، تحدد قدرة المصارف التجارية في التوسع أو الانكماش في منح الائتمان.

ب. ودائع المضاربة الثابتة

الودائع المضاربة التي لايستطيع العميل المودع السحب منها إلا بعد فترة محددة من إيداعها أو بعد مدة من الإشعار المقدم للبنك لسحبها وهي نوعان[3]:

1. ودائع المضاربة لأجل تستحق بتواريخ معينة

---

(1) www.islamifn.com . index.html.

([2]) د. عبد الغفار حنفي ، **ادارة المنشات المتخصصة** ، (القاهرة : الدار الجامعية ، 1998م) ، ص170.

([3]) www.sustech.edu

ودائع المضاربة التي يلتزم المصرف بموجبها بالدفع في وقت لاحق على إيداعها، و يتم الاتفاق على هذا الوقت بين المودع والمصرف، ويشكل هذا النوع من الودائع التزاًما من المصرف بالدفع لمبلغ وديعة المضاربة بعد انقضاء الفترة المتفق عليها بين المودع والمصرف . إذا طلب المودع سحب وديعته قبل ميعاد الاستحقاق، يحق للمصرف أن يختار بين عدم الدفع حسب الاتفاق وبين التساهل والدفع ، وفي هذه الحالة يختار المودع أحد بديلين :

أ. إما أن يسحب وديعة المضاربة ويتنازل عن الأرباح .

ب. إما أن يقترض من المصرف بضمان وديعة المضاربة التى يستحق عليه أرباح .

2. ودائع المضاربة لأجل بإخطار

وديعة المضاربة لدى المصرف التجاري لا يتم السحب منها إلا بعد إخطار المصرف بفترة زمنية يتفق عليها عند الإيداع، وبالمقابل يدفع المصرف أرباح على هذه الودائع . وتلجأ الهيئات والأفراد إلى هذا النوع من ودائع المضاربة عندما يتجمع لديها رصيد نقدي في فترات دورية ولمدة قصيرةانتظاراً لفرص الاستثمار فى الأوراق المالية، ولا ترغب تلك الهيئات والأفراد في الارتباط بإيداع أموالهم لفترة طويلة أو محددةخوفاً من الإيداع فى ودائع مضاربة زمنية محدد أو الإيداع في الحساب الجاري العادي بدون أرباح ، إذ تتاح لها فرص استثمار الأموال المودعة بإخطار بدلاً من الاحتفاظ بمبالغ كبيرة سائلة فى الحساب لمقابلة السحب منها [1].

2. ودائع التوفير

اتفاق بين المصرف والزبون يودع بموجبه الزبون وديعة مضاربة إدخار لدىالمصرف مقابل الحصول على ربح على أن يكون للزبون الحق في السحب من وديعة مضاربة الإدخار في أي وقت يشاء دون إخطار سابق منه ، وبموجب هذا النوع من ودائع المضاربة يعطى المتعامل مع المصرف دفتر توفير يوضح فيه إيداعات وسحوبات وما يستحق له من ربح على الرصيد، فيساعد ذلك على تقليل عدم الثقة في المصرف عندما يريد سحب أي مبلغ ، إذ بدون الدفتر يمتنع المصرف الاستجابة لرغبته، وهذا الدفتر ملك للمصرف وليس لحامله ، ودائع مضاربة الإدخار تشكل نسبة أقل من الودائع تحت الطلب إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية هذا المورد حيث يعتبر إضافة لودائع المضاربة لأجل، ودائع المضاربة من موارد المصرف المالية، يكون السحب النقدي من حسابات ودائع مضاربة التوفير أقل من الحسابات تحت الطلب لضرورة حضور الساحب إلى المصرف لدى السحب لأنه لا يعطى دفتر شيكات، كما تمتاز أرصدة هذه الحسابات بالثبات والاستقرار ولهذا يدفع عليها المصرف أرباح [2].

3. الودائع حسب المصدر

تتمثل الودائع حسب المصدر بالآتي[3]:

([1]) www.islamicfi. Com/Arabic/sites/cites.asp

([2]) د.سيد الهواري،**إدارة البنوك** ،(القاهرة : مكتبة عين شمس ،1973م)،ص98.

([3]) www.islam.online.net/ Arabic/contenporaryindex.shtml.

أ. الودائع الجارية النشيطة : الودائع التي يكون رصيدها غير ثابت نسبيًا لكثرة عمليات السحب والإيداع.

ب. الودائع الجارية الحقيقية الأولية : تنشأ عن إيداع شيكات المقاصة مسحوبة على مصرف آخر وتسجل فى حساب العميل فهى ودائع أولية حقيقية غير وهمية أودعت فعلاً بالمصرف بواسطة أصحاب الأموال وتم تحصيلها .

ج. الودائع الخاملة : الودائع التي يكون رصيدهاثابتًا نسبيًا، وغالبًا ما تكون هذه الودائع ذات طبيعة ادخارية .

د. ودائع المضاربة المقيدة :الودائع التي يودعها الأفراد والهيئات لغايات معينة حيث يتم الاتفاق على حصر استعمالها(مضارب مقيدة) بهذه الغايات ، فقد تكون هذه الودائع المقيدة ضمانات لتعهدات أو التزامات يقدمها المودع للمصرف مقابل تكبد المصرف لالتزام ، كإصدار خطاب ضمان أو خطاب اعتماد مستندي أو كفالة وغيرها من البنود التي تظهر في الميزانية تحت الحسابات النظامية.

4.الودائع حسب معيارالملكية

تطبيق معيار العرض والافصاح للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية معيار الافصاح عن أسس توزيع الارباح بين اصحاب حقوق الملكية واصحاب حسابات الاستثمار المساهمة في صندوق ضمان الودائع المصرفية العمليات المتعثرة حسب الصيغ والقطاعات ، ارتفاع نسبة القيمة المضافة الي حقوق الملكية بالمصرف بعد الاندماج خلال سنة ماقبل الاندماج بالنسبة لمعيار السيولة فماعدا مؤشر القروض والودائع[1].

يتضح للباحثة من عرض ، الودائع المصرفية انها انواع عديدة منها الودائع حسب المعيار الزمني وتقسم الى الودائع تحت الطلب ،وودائع المضاربة الثابتة ، وودائع التوفير ، وودائع حسب المصدر، ودائع حسب معيار الملكية ، وكل منها تخدم غرض معين .

يوضح الجدول التالي أنواع الودائع المصرفية:

شكل رقم (1/3/2)

أنواع الودائع المصرفية

الودائع حسب المعيار الزمني	ودائع التوفير	الودائع حسب المصدر	الودائع حسب معيار المكية
ودائع تحت الطلب ودائع المضاربة الثابتة	النقدية الأرصـــــدة لـــــدى المصارف	الودائع الجارية النشيطة الودائـع الجاريـة الحقيقيـة الأولية	حسابات الاستثمار المساهمة صـــندوق ضـــمان الودائـــع

(1) www.bank of sudan.org

	التمويل قصير الأجل الاســتثمارات طويلــة الأجل	الودائع الخاملة ودائع المضاربة المقيدة	المصرفية

المصدر : إعداد الباحثة ، 2013م

هنالك مصادر اخري للتدفق النقدي الداخل تتمثل في [1]:

1. الودائع الجديدة والإضافات .
2. القروض الممنوحة من المصارف المحلية والأجنبية والمصرف المركزي .
3. رأس المال والاحتياطيات .
4. أقساط التمويل الممنوح التي يحين أجل سدادها .
5. عائد بيع الأوراق المالية والأصول الثابتة وأي مبيعات أخرى .
6. الأرباح .

ثانياً: مصادر التدفق النقدي الخارج

1. القروض والاستثمارات في الأوراق المالية

يتولد عن القروض تدفقات نقدية لا يمكن للمصرف التحكم في حجمها أو توقيت حدوثها ، فالفوائد وأقساط القروض هي نتائج عقودات أبرمت مع العملاء من قبل ، ولا يملك المصرف إلزامهم بالسداد قبل تواريخ الاستحقاق ، طالما أنهم لم يخلوا بشرط التعاقد، يضاف إلى ذلك إن المصرف لا يملك سيطرة كافية على حجم القروض التي يقدمها للعملاء ، في حالة عدم وجود سيولة كافية لا يستطيع المصرف القيام بواجب منح القروض[2].

2. الالتزامات الثابتة والخصوم

تتمثل الأعباء الثابتة في التدفقات النقدية التي ينبغي وضعها دورياً بصرف النظر عن الأرباح المتولدة ، ومن الأعباء فوائد القروض التي سبق أنة حصل عليها المصرف وكذلك الفوائد على الودائع والايجارات ومرتبات العاملين ، فإن سيطرة المصرف على تلك الأعباء عادة ما تكون عند حدها الأدنى، إذ انها تمثل التزامات لا يملك المصرف تعديل قيمتها كما انها تستحق في مواعيد لا يستطيع المصرف تغييرها ، التوزيعات تعتبر مؤشرات نجاح المصرف وقدرته على الاستثمار ، أما الخصوم فيقصد بها رأس المال والقروض التي يحصل عليها المصرف ويمكن للمصرف زيادة رأس ماله أو الاقتراض وذلك لسد عجز نقدي محتمل ، زيادة الأموال المقترضة من شأنها أن تزيد من مخاطر الرفع المالي وخاصة إذا كان رأس

([1]) د. الطاهر لطرش ، **تقنيات البنوك** ، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ،2003م)، ص39.

([2]) د. سمير كامل وهبي ، **مرجع سابق** ، ص 113 .

مال المصرف ضعيف او صغير، يتمكن المصرف من إنهاء إجراءات الاقتراض أو زيادة رأس المال في الوقت الذي قد تكون فيه الحاجة إلى الأموال ملحة[1].

3. الأصول والخصوم غير النقدية

يقصد بالأصول غير النقدية جزء من رصيد المصرف التجاري لدى المصرف المركزي الذي يزيد عن متطلبات الاحتياطي القانوني والذي قام المصرف المختص بإقراضه لمصارف أخرى ، و أن تاريخ استحقاقها قصير للغاية ويمكن للمصرف تجديده أو عدم تجديده وذلك وفقاً للظروف المحيطة به . اما الخصوم غير النقدية فيقصد بها القروض التي حصل عليها المصرف من مصارف تجارية أخرى وذلك لاستخدامها لتغطية عجز في رصيد الاحتياطي القانوني [2].

أنواع أخرى من التدفق النقدي الخارج يتمثل في [3]:

1. المصروفات العمومية الخاصة بتسيير العمل .
2. التمويل الممنوح للعملاء .
3. الأرصدة المحجوزة بالمصرف المركزي .
4. سحوبات العملاء من الودائع .
5. الأرصدة المحتفظ بها عند المصارف المحلية والأجنبية.

يوضح الشكل التالي حركة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة:

شكل رقم (2/3/2)

حركة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة

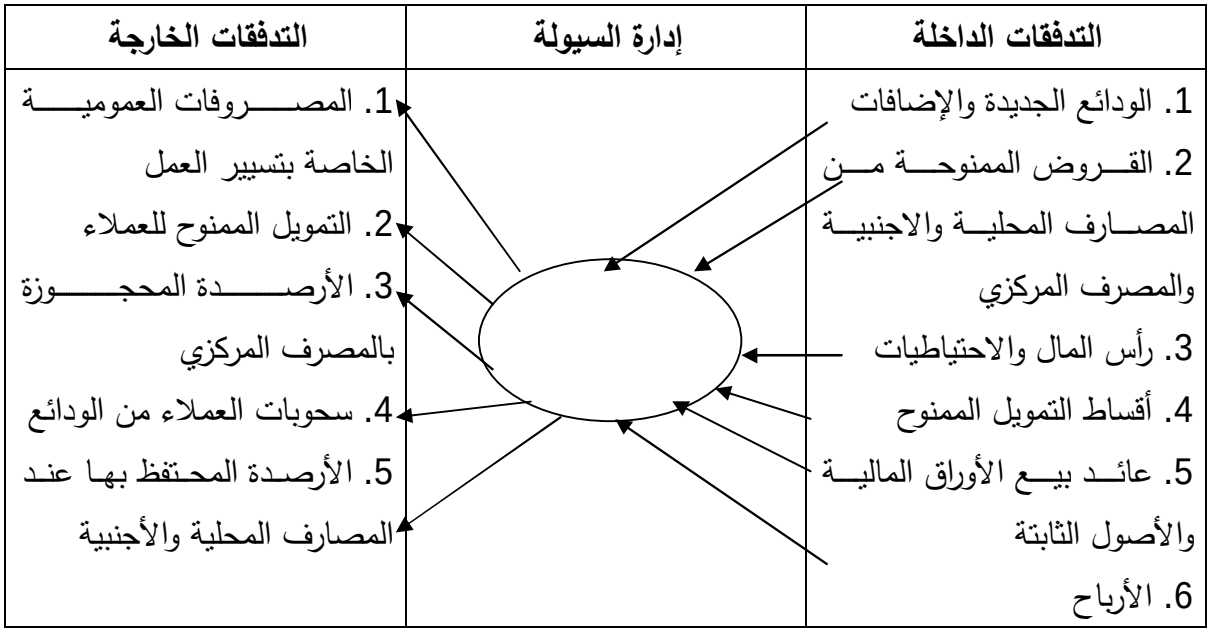

(1) Francis , **Investment Analysis and Management** , (New York: Edin press 1986), PP.413- 414.

(2) د. محمود حسن صوان ، **اساسيات العمل المصرفي الأسلامي** ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2001م) ، ص 85.

(3) د. الطاهر لطرش ، **مرجع سابق** ص40.

المصدر : إعداد الباحثة، 2013م

يتضح للباحثة من عرض اساليب العجز انها تختص بالكشف المبكر عن حدوث عجز او فائض في الرصيد النقدي واتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك و عرض المعالجات اللازمة في حالة حدوث عجز في السيولة له حالات أن يكون العجز المفاجي موقت ، في حالة استمرار العجز ، القروض والاستثمارات في الاوراق المالية ، الالتزامات الثابت والخصوم،الاصول والخصوم غير النقدية .

2. وضع التحوطات والإجراءات اللازمة لتلافي حدوث عجز في السيولة

التحوطات والإجراءات التي تتخذها إدارة المصرف حتى لا يحدث له عجز في السيولة والتعرض لمخاطره ويقوم المصرف بإدارة حركة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وتحقيق التوازن لهذه الحركة.

هنالك ثلاثة مداخل متعارف عليها لإدارة هذا التوازن وهي[1]:

1. مداخل الأموال المشتركة

توزيع كل مصادر الأموال على مجموعات من الاستخدامات دون ربط مواعيد كل مصادر الأموال واستخداماتها . ويعاب على هذا المدخل عدم أخذه لتواريخ مواقيت استحقاقات التدفقات النقدية وعادة ما يكون بينها فجوة كبيرة.

2. مدخل تخصيص المصادر على الاستحقاقات بنسب

يقوم على حل مشكلة السيولة بتخصيص استخدامات معينة بنسبة معينة لكل مصدر من مصادر الأموال .

3. مدخل الأولويات

مدخل الأولويات من المداخل المتعارف عليها في استخدام اموال المصرف لتوفير متطلبات السيولة يتم جدولة الأولويات في استخدام أموال المصرف لتوفير متطلبات السيولة ويتم ترتيب الأولويات حسب الآتي[2] :

الأولوية الأولى ، وتتمثل في:

أ. توفير احتياجات ومتطلبات السيولة اليومية المتمثلة في النقدية بالخزينة للسحب اليومي .

ب. متطلبات الاحتياطي النقدي والقانوني .

الأولوية الثانية

توفير غطاء وقائي لمقابلة طلبات السحب اليومي وهو ما يعرف بالاحتياطيات الثانوية .

الأولوية الثالثة

([1]) د. ضياء مجيد الموسوي ، **الاقتصاد النقدي** ،(القاهرة : مؤسسة شباب الجامعة ،2000)، ص250 .

([2]) Gardner.M Mills.D.L & Cooperman. E..**Managing Financialinsti Tutions**, Thomson Sou Thwestern.Us.2005,P85..

بعد تأمين الأولويات الأولى والثانية الخاصة بعدم التعرض لمخاطر نقص السيولة لمقابلة السحب اليومي والالتزامات القانونية تأتي الأولوية الثالثة وهي منح التمويل والأنشطة الأخرى الخاصة بالربحية .

الأولوية الرابعة

المساهمة في الاستثمارات الرأسمالية طويلة الأجل والتي يصعب التخلص منها سريعاً . يقوم المصرف بتخصيص موارده وتخطيط السيولة .

يتضح للباحثة من عرض الاولويات ان هنالك عدة إجراءات يتخذها المصرف كاستراتيجيات وسياسات مساعدة تمنع المصرف وتضع التحوطات اللازمة لعدم تعرضه لمخاطر نقص السيولة.

السياسات التي تمنع منع مخاطر نقص السيولة

تتمثل السياسات التي تمنع من مخاطرنقص السيولة في الآتي :[1]

1. سياسة تنويع الودائع

تقوم هذه السياسة على فكرة أنه كلما تعددت نوعية المودعين كلما زاد احتمال عدم تعرض الودائع لمخاطر التقلبات الكبيرة .

2. سياسة التوازن في هيكل وحجم الودائع

تقوم هذه السياسة في جذب أكبر حجم ممكن من الودائع الجديدة خاصة الودائع المستقرة وشبه المستقرة حيث كلما كانت الودائع طويلة الأجل كلما كانت أفضل للمصرف من حيث القدرة على إدارة السيولة لأنه تقل حركتها الفجائية بالنسبة للمصرف ، أما استقطاب حجم كبير من الودائع فيتوقف على مقدرة المصرف على الانتشار في أكبر بقعة جغرافية ممكنة خصوصاً المناطق ذات النشاط الاقتصادي الكبير وتقديم الخدمات التي يحتاجها العملاء[2].

3. سياسة التوازن بين القروض الجديدة والودائع الجديدة

تتطلب هذه السياسة مراعاة معادلة السيولة من خلال المقارنة بين التدفقات النقدية الداخلة (المتمثلة أساساً في الودائع) والتدفقات الخارجة المتمثلة في التمويل .

4. سياسة منح التمويل القابل للسداد

تقوم هذه السياسة أساساً على منح التمويل للعملاء الجيدين الذين يمكن أن يردوا التمويل عند استحقاقه وهنالك نوعين من الديون[3]:

أ. ديون مستحقة ، يمكن أن تدفع ولكنها تأخرت .

([1])Hempel.GH.&Simonson.D.G., B**ank Management**, 5Th ed. (New York: Johnwiley & Sons .inc, 1999), P.67.

([2]) Madura,J, **Financial Markets and Institutions**,6th ed,Thomson Southwestern.2003, P.23.

([3]) Rose.P.S, **Commercial Bank Management**, 5th ed,McGraw-Hillr-Win. Boston, 2002, P.97.

ب. ديون مستحقة ،لا يوجد أمل في استردادها وهي ما يعرف بالديون المعدومة.

5. سياسة الإنذار المبكر

تقوم هذه السياسة على محاولة التعرف على التدفقات النقدية الخارجة والتي لا يمكن التنبؤ بها وتحدث فجائية و بوضع إجراءات ونظام يقوم بمقتضاه العاملين المخلصين بإخطار رؤوسائهم إذا ما لاحظوا تغيرات معينة في حركة الودائع والطلب من كبار العملاء والمودعين بإخطار المصرف مسبقاً في حالة الرغبة في إجراء أي سحوبات كبيرة [1].

يتضح للباحثة من عرض السياسات أنه ترتب استخدام الاموال لتوفير متطلبات السيولة .

أسباب العجز المفاجئ

هنالك أسباب تؤدي لحدوث العجز المفاجئ في السيولة منها[2]:

1. سحب ودائع كبيرة لكبار المودعين .
2. نقص في تحصيل الشيكات ، لبطء غير طبيعي في إجراءات التحصيل .
3. منح تمويل كبير لبعض العملاء دون وضع حساب لموقف السيولة .
4. تعثر استرداد تمويل كبير كان متوقع استرداده .
5. رفض المسحوب عليه سداد قيمة الشيكات تحت التحصيل لسبب أو آخر .

يتضح للباحثة أن هنالك اسباب عديدة تؤدي لحدوث عجز مفاجئ في السيولة .

الاجراءت التي تتخذ لمقابلة العجز

تتمثل الإجراءات التي تتخذ لمقابلة العجزبالاتي [3]:

1. في حالة أن يكون العجز المفاجئ موقت

بعد معرفة أسباب العجز المفاجئ ودراستها ومعرفة مواطن الخلل وما إذا كان العجز بسبب نقص في تحصيل الشيكات وقيام عدد من كبار المودعين بسحب موقت ، إدارة المصرف تتصل بهم ومعرفة أسباب السحب فإذا كان السحب لفترة بسيطة فإن العجز يكون موقتاً .

يمكن معالجة العجز بأحد الإجراءات التالية[4]:

أ. الاعتماد على الأرصدة النقدية المتوفرة للمصرف .

ب. الأرصدة النقدية لدى المصرف المركزي ،خصوصاً بأن حساب الاحتياطي القانوني يتم في فترات ويؤخذ برصيد أول الشهر وآخره ويمكن للمصرف أن يستغل أرصدته خلال الشهر ويتم إرجاعها لموقفها الأول في نهاية الشهر لمعالجة العجز الموقت .

([1]) د. منير صالح هندي ، **مرجع سابق** ، ص 336 .

([2]) د.سامي خليل ، **النقود والبنوك** ،(الكويت : شركة كاظمة ،1982)، ص125.

([3]) د. منير صالح هندي ، **مرجع سابق** ، ص 341 .

([4]) د. محمد الشحات الجندي ، **فقة التعامل المالي والمصرفي الحديث** ، (القاهرة : دار النهضة الحديثة ،1990)، ص 22.

ج. الأرصدة النقدية لدى المصارف الأخرى ، بحيث يمكن تحريك أرصدة المصرف المحتفظ بها لدى المصارف الأخرى ، المصارف تحتفظ بأرصدة لدى المصارف الأخرى بأداء بعض الخدمات ويستطيع أن يسحب منها لمقابلة العجز المفاجئ على أمل أن يردها إلى وضعها العادي قريباً .

د. الطلب من المراسلين بتحويل جزء من أرصدته المحتفظ بها .

2. في حالة استمرار العجز

إذا استمر السحب المفاجئ فإن إدارة المصرف تتخذ الإجراءات التالية [1]:

أ. الاقتراض من المصرف المركزي : يقدم المصرف المركزي قروضاً لمعالجة وضع المصرف إذا تعرض لعجز في السيولة واستمر هذا العجز نتيجة لتدفقات نقدية خارجية كبيرة غير متوقعة .

ب. تخفيض حجم الاستثمار في القروض : يقوم المصرف كذلك بتخفيض حجم الاستثمار في القروض وذلك عن طريق تصفية محفظة القروض ببيع جزء منها إلى طرف آخر قد يكون شركة قابضة أو شركة مصرف شقيق وهذا الإجراء يعرض المصرف عادة لخسائر رأسمالية ببيعه القروض بأقل من سعرها الحقيقي .

ج. بيع الأوراق المالية : يحتفظ المصرف بأوراق مالية قصيرة الأجل بدافع الحيطة وهي ما يعرف بالاحتياطيات القانونية فعندما يتعرض المصرف لتدفقات خارجة فإنه لجأ إلى بيع جزء من هذه الأوراق واستخدام حصيلتها في تغطية التدفقات [2].

د. الاقتراض من المصارف الأخرى : تلجأ المصارف إلى الاستدانة من المصارف التي تملك فوائض في أموالها وذلك بغرض تغطية العجز المستمر في أرصدتها .

3. وضع المعالجات اللازمة في حالة حدوث عجز في السيولة

يتخذ المصرف التحوطات اللازمة للتنبؤ بحجم السيولة المناسب والموازنة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة قد يحدث نقص أوعجز مفاجئ في السيولة ويتطلب ذلك من إدارة المصرف القيام بعدة إجراءات سريعة لمعالجة النقص ويتعين على المصرف دراسة الأسباب التي أدت لهذا العجز حتى يضع لها المعالجات المناسبة .

تنقسم المعالجات اللازمة في حالة حدوث عجز في السيولة الي : [3]

1. الاقتراض من المصرف المركزي ومن المصارف الأخرى

تلجأ بعض المصارف التجارية، أحيانًا، إلى الاقتراض من بعضهم البعض بغرض التمويل ، إلا أن هذه الطريقة توضح الضعف المالي للمصرف المقترض، إضافة إلى أن هذا المصدر غير مضمون

([1]) **المرجع السابق** ، ص 114 .

([2]) د. فادي محمد الرفاعي ، **المصارف الاسلامية** ، (سوريا : منشورات الحلبي الحقوقية،2004)، ص 154.

([3]) د.سليمان اللوزي ، **مرجع سابق** ، ص 114 .

نسبياً نظرًا لأن ظروف المصارف متشابهة نوعًا ما، مما يجعل جميع المصارف تحتاج إلى أموالها، الأمرالذي يجعلها غير مستعدة لإقراضها، فتلجأ المصارفأخيراً إلى المصرف المركزي كمقرض أخير . فيقدم لها قروضًا، كذلك يعمل المصرف المركزي كمصرف للمصارف لمساعدتها على تلبية حاجاتها، والتسهيلات التي يعطيها المصرف المركزي للمصارف في حالة اقتراضها منه ، وذلك لأنه يمنح هذه القروض ليشجع المصارف على الاقتراض لتمويل النشاطات التي يرغب في تشجيعها، وأهم ما يميز هذا المصدر أنه مؤقت، حيث يقدم إلى أن تقوم المصارف بتعديل أوضاعها وتجاوز فترة الأزمة وبعدها يتم تسديده[1].

2. التمويل والاستثمار في الأوراق المالية

إن سلوك التدفقات النقدية الناتجة لا يمكن للمصرف السيطرة عليها فالتمويل ينتج عنه تدفق نقدي داخل وآخر خارج، فالتدفق النقدي الداخل ناتج من الأرباح والأقساط الواجبة السداد وهذه محددة بموجب عقود لا يملك المصرف الزام عملاءه بسدادها وفقاً لاحتياجه ، اما التدفق النقدي الخارج فيتمثل في التمويل الممنوح وهو كذلك لا يمكن للمصرف التحكم فيه في عدة مواقع فقد يستطيع المصرف وقف منح التمويل للعملاء العاديين او يوقف التمويل الممنوح لهم وعليه أن يدبر موارد لمقابلة طلباتهم وكذلك حركة التدفق النقدي الناتج عن بيع وشراء الأوراق المالية فيحددها نشاط السوق وحركة أسعار الأوراق المتداولة [2].

3 . التنبؤ بالتدفقات النقدية

بعد تحديد العناصر الرئيسية للتدفقات النقدية وسلوكها وإمكانية التحكم فيها ، وضع النموذج المناسب للتنبؤ بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة لتحديد حجم السيولة المناسبة للايفاء والملائمة بين التدفقات الداخلة والخارجة ، وهدف التنبؤ بالتدفقات النقدية هو التخطيط لحركتها والاحتفاظ برصيد نقدي يكفي لمواجهة التدفقات النقدية الخارجة مع تجنب الاحتفاظ بأرصدة نقدية عاطلة . تتمثل أنواع التدفقات النقدية بالآتي[3]:

1. التدفقات النقدية المجدولة

التدفقات المؤكد سحبها خلال تواريخ محددة ومعلومة لدى إدارة البنك ويمكن رصدها وتحديدها وتشمل التدفقات الخارجية ، المبالغ المحولة لمرتبات للموظفين ، أو المبالغ المقدمة للعملاء كتمويل وقروض بإتفاق مرحلي مجدول واستحقاقات شهادات الاستثمار ، اما التدفقات الداخلة تشمل أقساط التمويل المستحقة وفوائد السندات[4].

---

(2) www.balagh.com/mosoa/eqtsad/.hotmail

([2]) د. محمد عزت عدلان ، **اقتصاديات النقود والمصارف** ، (بيروت : دار النهضة العربية ،2003م)، ص 158.

([3]) د. محمد يونس عبد النعيم مبارك ، **مقدمة في النقود وأعمال البنوك والاسواق المالية** ، (القاهرة : الدار الجامعية ، 2003م)، ص 316 .

([4]) د.مجدي محمود شهاب ،**اقتصاديات النقود والمال** ،(عمان : دار الجامعة الجديدة للنشر ،2000م)، ص218.

2. التدفقات النقدية غير المجدولة

التدفقات النقدية غير المجدولة وغير معروف تواريخ استحقاقاتها ولكن يمكن التنبؤ بها ولدى المصرف معلومات بشأنها وتستخدم المصارف عدة أساليب رياضية وبيانية للتنبؤ بحجم التدفقات النقدية[1] .

3. التدفقات النقدية غير المتوقعة

لا يمكن التنبؤ بها ولا توجد معلومات عنها سواء من حيث حجمها أو تواقيت حدوثها وهذه التدفقات يمكن أن تكون فجائية بالنسبة للمصرف ولذلك يجب أن يضع التحوطات اللازمة بالنسبة لإدارة المصرف بعد دراسة سلوك عناصر التدفقات النقدية والتنبؤ بها يتم تكوين جدول التدفقات النقدية لفترات قادمة[2] .

ثانياً: الرقابة على السيولة

الرقابة على السيولة هي إدارة التدفقات النقدية من خلال التنبؤ بحجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية والكشف المبكر عن احتمال حدوث عجز أو فائض في الرصيد النقدي ، وذلك حتى يتسنى اتخاذ إجراءات كفيلة بالسيطرة على العجز أو الفائض،[3] إن هدف الكشف عن احتمال حدوث عجز في المستقبل والاستعداد لمواجهته يأتي في مقدمة الاهداف ، إلا ان هدف الكشف عن إحتمال وجود فائض والتخطيط المسبق لاستثماره يعد أيضاً ذات أهمية كبيرة ، يتطلب استثمار تلك الأموال الفائضة بصورة مثلى ومن ثم تحقيق عائد مجزي ،إن عدم كفاية التدفقات النقدية الداخلة مقابل التدفقات النقدية الخارجة من شأنه أن يحدث للمصرف مشاكل من الصعب التحكم فيها والسيطرة عليها ،بعض المصارف تقوم بعمل إحتياطي نقدي لمجابهة الفجوة المحتملة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ، ولكي يتجنب المصرف هذا الموقف ، التخطيط لاستخدام مصادر أخرى داخلية وخارجية لمواجهة العجز النقدي، فإلى جانب الأرصدة النقدية والاحتياطي الثانوي المتمثل في أوراق مالية قصيرة الأجل يسهل تحويلها إلى نقدية بسرعة دون خسائر يمكن للمصرف مواجهة العجز في التدفق النقدي الداخلي من حدوثه بالحصول على قروض من المصرف المركزي أو المصارف التجارية ، أما إذا كان العجز طويل الأجل يمكن الاستلاف من سوق النقد أو سوق رأس المال ، وكما يمكن تحقيق زيادة في حقوق الملكية باحتجاز الأرباح أو إصدار أسهم جديدة[4].

المبادئ الاساسية الخاصة بالرقابة علي السيولة

تتمثل المبادئ الاساسية الخاصة بالرقابة على السيولة في الآتي**[5]:**

([1]) د. فائق شقير وأخرون ، **محاسبة البنوك** ،(عمان : دار الميسر ،2000م)، ص17.

([2]) د. سمير احمد عسكر ، **أصول الادارة** ، (دبي : دار القلم ،1997م)، ص 393.

([3]) د. منير صالح هندي ، **مرجع سابق** ، ص 321 .

([4]) د. منير صالح هندي ، **مرجع سابق** ، ص 321 .

([5]) **بحوث في مقررات بازل الجديدة - وابعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية** ، (بيروت : رياض الصلح ،2003م)، ص 26.

أ. الشروط المسبقة للرقابة المصرفية الفعالة .

ب. الترخيص والهيكلة .

ج. النظم والشروط التحويطية .

د. اساليب الرقابة المصرفية المستمرة .

هـ. صلاحيات المراقبين الرسمية .

و. العمل المصرفي الخارجي .

أهداف مراقبة السيولة

تتمثل اهداف مراقبة السيولة في الآتي[1]:

1. حماية المودعيين والمستثمرين .
2. اشراف الدولة علي مصادر الموارد المالية للمصارف.
3. أشراف الدولة علي طرق استخدام هذة الاموال بما يتفق وخطة الدولة الاقتصادية .

يوضح الشكل التالي المفاهيم الرئيسية التي تعمل بموجبها لجنة بازل للرقابة على إدارة السيولة:

شكل رقم (3/3/2)

المفاهيم الرئيسية للجنة بازل للرقابة على إدارة السيولة

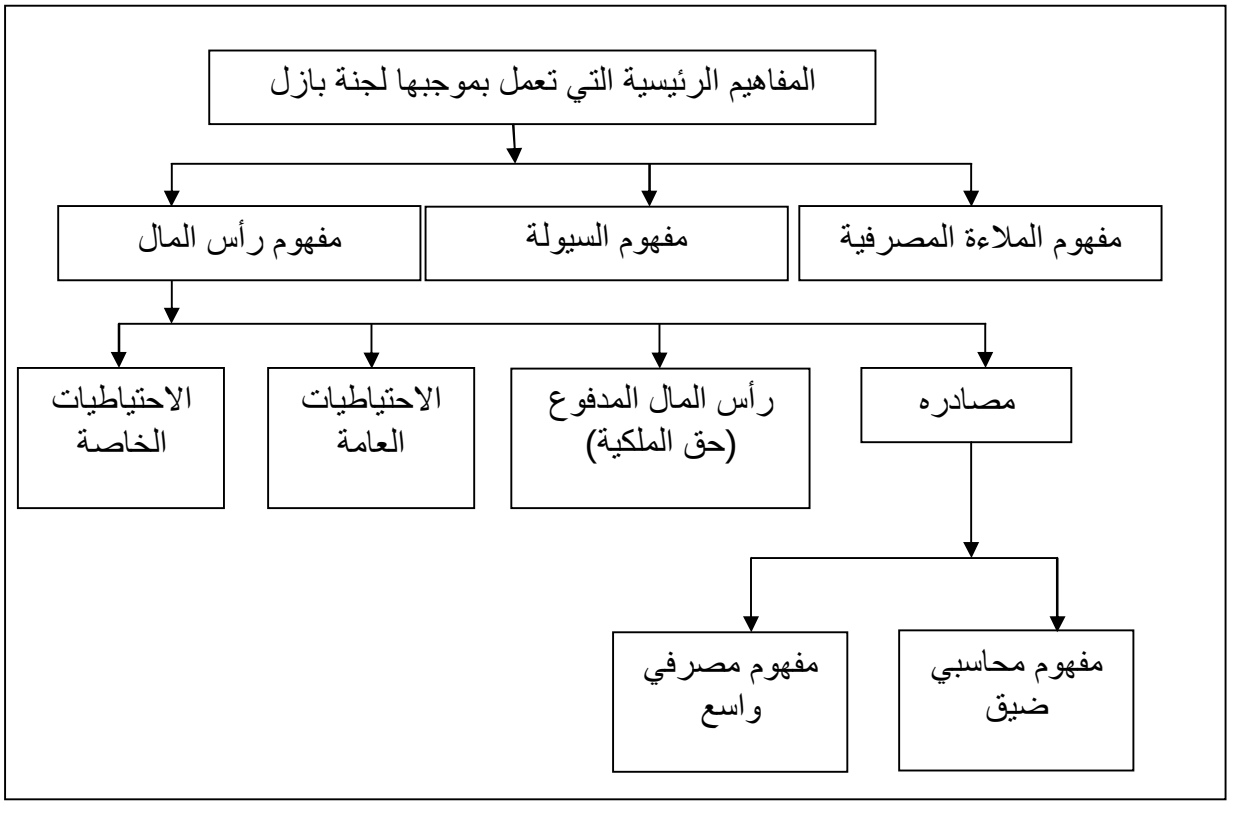

([1]) د. خالد امين عبد الله ،**العمليات المصرفية – الطرق المحاسبية الحديثة** ، (عمان : دار وائل للنشر ،الطبعة الثانية ،2000م)، ص385 .

المصدر : Bis. International Convergencey of Capital Measurement and Capital Standards, July1988, P.39.

مقررات لجنة بازل

تأسست لجنة بازل للرقابة علي إدارة السيولة المصرفية في نهاية العام 1974م من ممثلين عن مجموعة الدول الصناعية العشرة (بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، اليابان ، هولندا ، السويد ، سويسرا ، بريطانيا ، امريكا ، لوكسمبورج) تحت إشراف مصرف التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية . قامت لجنة بازل من أجل وضع قواعد موحدة للرقابة تلتزم بها الدول الأعضاء أولاً ثم تتبعها باقي دول العالم وذلك للحد من، تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث ، المنافسة القوية التي خلقتها المصارف اليابانية التي كانت رؤوس أموالها متدنية في مواجهة المصارف الغربية . على صعيد أسواق المال ظهرت أدوات إئتمانية طويلة الأجل ، وانتعشت أسواق السندات وكان الاتجاه المتزايد نحو عمليات التسنيد ، تطبيق بعض الدول لمعايير متساهلة في الرقابة مما شجع كثير من المصارف على ان تنشئ فروعاً ومنشآت تابعة لها ، ومن خلال هذه الأسباب تم وضع أهداف رئيسية لاتفاق بازل تمثلت في ،العمل على تقوية واستقرار النظام المصرفي الدولي[1] ، إزالة المنافسة غير العادلة بين المصارف ، وضع معيار عالمي يتم على أساسه المفاضلة بين مواقف المصارف المالية والتأكد من جدارتها ومقدرتها الرأسمالية ، تسهيل تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب الرقابة بين السلطات الرقابية ، تحسين الأساليب الفنية للرقابة على اعمال المصارف ، تقرير حدود دنيا لكفاية رأس المال للمصارف[2] .

الشروط الواجب توفرها للرقابة الفعالة علي السيولة

تتمثل الشروط التي يجب توفرها للرقابة علي السيولة في :[3]

1. بنية اساسية متطورة للقطاع العام .
2. انضباط فعال للسوق .
3. إجراءات لايجاد حلول فعالة للمشاكل التي تواجهها المصارف .
4. آليات لتأمين مستوى ملائم من الحماية للجهاز المالي .

يهتم بعملية الرقابة علي السيولة عدة جهات هي[4]:

1. المصرف المركزي (السلطة التنفيذية) .
2. الادارة العليا للمصارف .
3. الهيئة العامة للمساهمين .
4. اصحاب الودائع .
5. عملاء المصرف المستفيدون من التسهيلات .

([1]) د. نبيل حشاد ، **مرجع سابق** ، ص ص 17 ،18 .

([2]) د. معجب تركي آل تركي ، **الإجراءات التي قامت بها مؤسسة النقد القطري ومجلس التعاون لدول الخليج العربية لتنفيذ قرارات لجنة الإجراءات التي قامت بها السلطات النقدية العربية لتنفيذ مقررات بازل** ، ص ص 215 – 217 .

([3]) اتحاد المصارف العربية ، **بحوث في مقررات بازل الجديدة - وابعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية** ،2003،ص 26 .

([4]) د. خالد امين عبدالله ، **مرجع سابق**، ص387 .

يتضح للباحثة أن مهمة الرقابة تقوم بها ثلاثة جهات منفصلة الأولى، اجهزة المصرف وهي تسمي الرقابة الداخلية والثانية هي المدققيين القانونيين والثالثة المصرف المركزي.

تقييم كفاية السيولة المصرفية

تعتمد المصارف التجارية على عدد من المؤشرات المالية لمعرفة كفاية السيولة النقدية فيها، وبما يجعلها قادرة على الوفاء بإلتزاماتها مما لديها من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية، فإذا ازداد حجم السيولة عن الحد الإقتصادي لها، أي الإحتفاظ بكميات كبيرة تزيد على الحد المطلوب، سوف يؤثر سلبياً في ربحية المصرف ، إنّ انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي إلى حالات العسر المالي، ويحقق الضعف في كفاية المصرف عن الوفاء بإلتزامات خاصة تجاه المودعين عند سحب ودائعهم، عدم القدرة في تلبية طلبات الإقتراض المقدم له [1].

تقييم ربحية المصرف

للربح مفهوم محاسبي وآخر إقتصادي، فالمفهوم المحاسبي عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية على التكاليف الكلية خلال فترة زمنية معينة، أّما المفهوم الاقتصادي، فالربح عبارة عن الزيادة في الثروة، والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضافاً إليها تكاليف الفرص البديلة، تسعى المصارف التجارية إلى تحقيق هدف زيادة ثروة الملاك عن طريق تحقيق أرباح ملائمة، أي لا تقل عن تلك التي تحققها المنشآت الأخرى، والتي تتعرّض للدرجة نفسها من المخاطر، وتوزيعها عليهم بعد الإحتفاظ بجزء منها على شكل احتياطيات إجبارية واختيارية ومخصصات متنوعة، وأرباح غير معدّة للتوزيع، لتحديد مدى قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من أمواله المستثمرة ، فإنّه يتّم الإعتماد على عدّة مؤشرات التي هي موضع اهتمام الملاك والمودعين، إذ أنّ الملاك تهمهم المؤشرات لأنها تحدد مقدار التغيير في ثرواتهم، وتهم أيضاً المودعين والمقرضين، لأنّعدم كفاية الأرباح يُعدّمؤشراً على عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه الآخرين، وفيما يلي أهم مؤشرات الأرباح[2]:

1.معدل العائد على الإستثمار

يقيس هذا المؤشر مدى الربحية التي يحققها المصرف من استثماره لموجوداته في أنشطته المختلفة. لذا يطلق عليه معدل العائد على إجمالي الموجودات، ويتم احتساب معدل العائد على الإستثمار بالمعادلة الآتية :

$$\text{معدل العائد على الإستثمار} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي المجودات}} \times 100$$

2.معدل العائد على الملكية

([1]) www.kfh.com/news/detairews.asp.

([2]) د. حدة رايس ،**دور البنك المركزى في اعادة تجديد السيولة في البنوك الاسلامية** ،(القاهرة : مكتبة ايتراك،2009)، ص93.

يقيس هذا المؤشر مدى كفاءة الإدارة في إستخدام أموال المصرف، وإدارة الأرباح، كم يمكن التعبير عن هذا المعدل كما يأتي:

$$\text{معدل العائد على الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{رأس المال الممتلك}} \times 100$$

3. معدل العائد على الودائع

يقيس مؤشر العائد على الودائع مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها، وفيما يلي كيفية حساب هذا المعدل:

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{مجموع الودائع}} \times 100$$

يتضح للباحثة من عرض تقييم ربحية المصرف أن التقييم يكون من خلال مؤشرات الارباح التي تتمثل في معدل العائد على الاستثمار، معدل العائد علي الملكية ، معدل العائد على الودائع .

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

يعرض هذا الفصل من خلال:

المبحث الأول : نبذة تاريخية عن نشأة وتطورعينة من المصارف العاملة في السودان

المبحث الثاني : تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المبحث الأول

نبذة تاريخية عن نشأة وتطور عينة من المصارف السودانية

بدأ العمل المصرفي في السودان في العام 1903م بإنشاء المصرف الأهلي المصري وقد شهد العام 1960م افتتاح مصرف السودان (بموجب قانون مصرف السودان لسنة 1959م) وقد وضع المصرف المركزي نظاماً مصرفياً تقليدياً استمر العمل به حتى قيام مصرف فيصل الإسلامي ودخوله ساحة العمل المصرفي كأول مصرف إسلامي بعد منتصف السبعينات ليتحول النظام المصرفي إلى نظام مزدوج حتى جاء عام 1984م والذي تمت فيه أسلمة الجهاز المصرفي السوداني يستمر العمل وفقاً للنظام الإسلامي حتى توقيع اتفاق السلام في العام 2005م ليتحول بعدها النظام المصرفي في السودان إلى نظام مزدوج نظام إسلامي في شمال السودان ونظام تقليدي في جنوبه . وعليه فإن السودان عمل على تطبيق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية على النظام المصرفي في شمال السودان ومعايير لجنة بازل II على النظام المصرفي في جنوب السودان ،رغم بداية مصرف السودان لنشاطه كمصرف مركزي في العام 1960م إلا أن دوره الرقابي لم يتبلور إلا بعد العام 1980م وذلك عقب إنشاء إدارة الرقابة على المصارف ، وعند قيام النظام الإسلامي في العام 1984م تطلب ذلك بذل الجهود لتهيئة البيئة وتقوية البنى التحتية للنظام المصرفي الإسلامي ، ومنذ بداية التسعينات سعى مصرف السودان إلى تعميق أسلمة القطاع

المصرفي السوداني والعمل على تنميته وتطويره وتقوية الجانب الرقابي وفي هذا الإطار اتخذت العديد من الإجراءات والضوابط الرقابية والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية [1]:

- إصدار قانون تنظيم العمل المصرفي في العام 1991م الذي تم تعديله في العام 2003م ، 2005م.
- إصدار لائحة الجزاءات المالية والمصرفية 1992م عدلت في العام 2004م .
- إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية 1992م .
- إعلان السياسة المصرفية الشاملة 1999م – 2002م .
- إصدار موجهات لتقوية الضبط المؤسسي في العام 2002م تم تحديثها في العام 2005م .
- إدخال نظام الإنزار المبكر لتقويم أداء المصارف واكتشاف نقاط الضعف والخلل في زمن مبكر في العام 2002م .
- تشكيل لجنة لتطبيق معايير الـ IFSB وبازل (2) في العام 2007م .
- تفعيل الرقابة عبر الحدود في العام 2009م .

بنك الشمال الاسلامي [2]

بنك الشمال الإسلامي شركة مساهمة عامة محدودة مسجلة بالسودان تحت الرقم (3141) وهو مؤسسة مالية مصرفية تجارية تزاول أعمالها وفق أحكام الشريعة الإسلامية .

رأس المال المصرح به : 125000000 جنية سوداني

المدفوع منه : 100004168 جنية سوداني

القيمة الاسمية للسهم : واحد جنية سوداني

التأسيس: حصل البنك على ترخيص مبدئي من البنك المركزي في أبريل 1985م ، وفي يوليو من نفس العام حصل علي الترخيص النهائي وزاول أعمالة إعتباراً من يناير 1990م.

أهداف البنك : يهدف البنك الى تحقيق التنمية في شتي المجالات وقد نص عقد التأسيس على الأهداف الآتية :

1. نشر وتطوير العمل المصرفي القائم على المبادئ الإسلامية.
2. المساهمة في تمويل المشروعات التنموية الولائية والقومية .
3. الإهتمام بالسودانين العاملين بالخارج.
4. العمل علي دعم وتنسيق وتطوير العمل التجاري والاقتصادي بين السودان والدول والمنظمات والمؤسسات الإسلامية والعربية والدولية .
5. الشركات التابعة : الشركة العالمية الحديثة للاستثمار المحدودة .

مصرف المزارع التجاري[1]

([1]) أسماء عبد الرحمن خيري ، **دور البنك المركزي في إدارة المخاطر المصرفية في المصارف السودانية** ، (الخرطوم ، مؤتمر ، 8 – 9 أبريل ، 2009م) ، ص 5 .

([2])www.shib.sd

تأسس مصرف المزارع التجاري في 1998/8/1م نتيجة لدمج مصرفين كبيرين هما البنك التجاري السوداني وهو أول مصرف وطني أسس بالسودان في عام 1960م وبنك المزارع للاستثمار والتنمية الريفية الذي أسس عام 1992م مستهدفا النهوض بالقطاع الزراعي والقطاعات ذات الصلة بالزراعة . وبعد الدمج أصبح مصرف المزارع التجاري من اكبر المؤسسات المصرفية بالبلاد من حيث عدد المساهمين حيث يضم اكبرقاعدة مساهمين بالسودان . ويسعي المصرف لتحقيق أغراض إستراتيجية بالبلاد كترقية القطاع الزراعي والصناعي والتجاري عموماً وتطوير الريف السوداني بصفة خاصة بالاضافة لتقديم الخدمات التمويلية المتميزة لكل الانشطة الاقتصادية الأخرى.

السمة القانونية : شركة مساهمة عامة بإجمالي أسهم بلغت 106,516, 078سهماً

رأس المال المصرح به 400,000,00 0 جنية سوداني

رأس المال المدفوع 106,516, 078 جنية سوداني

البنك السوداني الفرنسي[2]

في سبعينيات القرن الماضي وبعد تأميم البنوك الأجنبية العاملة في السودان بادرت نخبة من رجال الأعمال مع بنك السودان المركزي بفكرة إنشاء البنك فإنضم ليهم عدداً من المؤسسات المحلية والعالمية وجمهور من الافراد. فإنطلق البنك السوداني لإستثمار في يناير 1979م برأسمال قدرة 7,5 مليون جنية سوداني ،عرف بأسمة المرموق البنك السوداني الفرنسي منذ العام 1993م واستمر في نموه ونجاحه فإستقطب كوفيدا هولدينغ لتصبح أكبر المساهمين بحصة 20%من أسهمه وشركة فلاي أوفرسيزليوان المحدودة بنسبة مساهمة 17,7% ومؤسسة دبي للإستثمار بنسبة 14,46%وشركة أوسوكو كوربريشن بنسبة 14,40%وسعيا لولوج الاسواق العالمية ثم رفع رأس المال الاساسي إلي 300مليون جنية سوداني مدفوع منها 103,1 مليون جنية سوداني في نهاية العام 2012م .

رأس المال الاسمي : 300 مليون جنية سوداني

رأس المال المدفوع : 103109,252 جنية سوداني كما في 2012/12/31م.

ولعدد 68739,501 سهماً عادياً كما في 2012/12/31م

بنك امدرمان الوطني[3]

بنك امدرمان الوطني شركة مساهمة عامة ذات مسئولية محدودة وهو من المؤسسات الوطنية الرائدة وركيزة هامة ودعامة من دعامات الإقتصاد الوطني في مجال الصيرفة والاستثمار والتجارة الخارجية وذلك عبر شبكة من المراسلين منتشرة في معظم أنحاء العالم بدأت المرحلة التأسيسية في يناير 19993م وزاول

([1]) مصرف المزارع التجاري ،**تقرير مجلس الإدارة** ،(الخرطوم : مصرف المزارع الاجتماع العام العادي السنوي الخامس عشر للمساهمين بالمصرف ، ابريل 2013م) ،ص7.

([2]) البنك السوداني الفرنسي ،(الخرطوم : التقرير السنوي 2012م)، ص4.

([3]) www.cbos.gov.SD

نشاطه المصرفي في أغسطس 1993م وذلك بتقديم كافة الخدمات المصرفية والاستثمارية وفقآ لأحكام الشريعة الاسلامية . يمارس البنك نشاطه من خلال الرئاسة و15 فرع منها 8 فروع داخل ولاية الخرطوم . باالاضافة الى التواكيل التالية :

أ. توكيل برج المعاشيين تابع لفرع القيادة .

ب. توكيل السوق الجنوبي تابع لفرع نيالا .

رأس المال الأسمي (المصرح به) 1,2 مليار جنية سوداني (مليار ومائتا مليون جنية) والمدفوع 800 مليون جنية سوداني .

البنك العقاري التجاري [1]

التأسيس والنشأة : تم تأسيسة بموجب قانون البنك العقاري رقم (34) في عام 1966م بهدف مساعدة ذوي الدخل المحدود في إمتلاك وتشييد عقارات عن طريق الإقراض والتسليف . رأس مال البنك : رأس مال المصرح به = 140,000, 000

رأس المال المدفوع = 100,108,575عددالأسهم = 14,000,000سهم

البنك العربي [2]

مسيرة البنك العربي في السودان : قام المرحوم عبدالحميد شومان مؤسس البنك العربي بافتتاح أول فرع للبنك في الخرطوم عام 1956م ثم توالي افتتاح الفروع في كل من بورسودان وأمدرمان ، إلا أنة تم تأميم تلك الفرع في عام 1969م ومنذ ذلك الحين والبنك العربي وعملاؤة يتطلعون الي اليوم الذي يعود فية ليواصل رسالتة مرة أخري هنالك . وبعد غياب دام 40 عام منح بنك السودان المركزي البنك العربي ترخيصا تم بموجبة تأسيس البنك العربي السوداني كمؤسسة مصرفية سودانية مملوكة بالكامل للبنك العربي .

بنك الجزيرة السوداني الاردني [3]

نشأة البنك وتطوره : بنك الجزيرة السوداني الأردني شركة مساهمة عامة سودانية أردنية ، يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المصرفية ، ويشارك في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان ، كما يعمل علي ترقية وتعزيز التبادل التجاري والاستثماري بين الدول العربية والاسلامية مع خصوصية العلاقات التجارية والاستثمارية بين دولتي الشراكة – الأردن والسودان .

تأسس البنك عام 2006 بموجب قانون الشركات السوداني للعام1925. وبترخيص من بنك السودان المركزي لمزاولة كافة الأعمال المصرفية المحلية والأجنبية .

تاريخ التأسيس	2006م
الافتتاح	4 مايو 2008م

([1]) www.Agaribank.sd

([2]) www.anb.com.sa

([3]) بنك الجزيرة السوداني الأردني ،**التقرير السنوي** ،(الخرطوم : التقرير السنوي ، 2002م)،ص5.

رأس المال المصرح به 100مليون دولار

رأس المال المدفوع 75 مليون دولار

بنك البركة السوداني[1]

تأسس بنك البركة السوداني في 26/ 2/1984م وتم افتتاحة في 14/ 3/ 1984م، المقر الرئيسي برج البركة – شارع القصر ، الخرطوم – السودان . وهو إحد وحدات مجموعة البركة المصرفية وهي شركة مساهمه بحرينية ، مدرجة في بورصتي البحرين وناسداك دبي ، وتعتبرمجموعة البركة المصرفية من رواد العمل المصرفي الإسلامي على مستوى العالم ، وقد حصلت المجموعة على تصنيف إئتمانية بدرجة – BBB (للالتزامات طويلة الأجل) و3-A (للإلتزمات قصيرة الاجل) من قبل مؤسسة ستاندرد أند بورز العالمية . وتقدم بنوك البركة منتجاتها وخدماتها المصرفية والمالية وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء في المجالات المصرفية المتعددة مثلا للتجزئة ، والتجارة والاستثمار بالإضافة إلى خدمات الخزينة ، هذا ويبلغ رأس المال المصرح به للمجموعة 1,5 مليار دولار أمريكي ، كما يبلغ مجموع الحقوق نحو 1,8 مليار دولار أمريكي .

بنك فيصل الإسلامي[2]

النشأة والتاسيس : تم إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم 9 لسنة 1977م بتاريخ 1977/4/4م ، وفي مايو 1977م اجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخري ووافقوا علي فكرة التأسيس وأكتتبوا في نصف رأس المال المصدق به أنذاك ، في 18 أغسطس 1977م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام 1925م ، باشر البنكأعمالة فعلياً اعتباراً من مايو 1978م . راس المال المصرح به 500 مليون جنية سوداني ، راس المال المدفوع 350 مليون جنية سوداني .

بنك التضامن[3]

انعقد الاجتماع الأول للمؤسسين في 24 جمادي الثانية 1401هـ الموافق 28أبريل 1981م بالخرطوم بهدف إنشاء بنك يزاول نشاطة ومعاملاتة على هدى الاسلام واحكام الشريعة الاسلامية ولا يتعامل بالربا باعتباره محظوراً شرعياً ، واتفق في هذا الاجتماع علي إختيار اسم البنك ومفره ورأسمالة علي النحو التالي :

إسم البنك : بنك التضامن الاسلامي (شركة مساهمة عامة محدودة).

مقر البنك : الخرطوم – السودان

رأس المال المصرح به عند التأسيس مبلغ 20 مليون دولار أمريكي .ولاحقا حولت الجمعية العمومية رأس المال الى الدينار السوداني ومن ثم تم تعديلة الي مبلغ 5 مليار دينار سوداني في العام 2000م.

([1]) www.albaraka.com.sd

([2])Fibsudan @fibsudan.com

([3]) بنك التضامن الأسلامي ، **مسيرة عشرين عام 1983-2002م** ،(الخرطوم : سلسلة مطبوعات بنك التضامن، 2002م)، ص17.

تستنتج الباحثة من نشاة وتطور عينة من المصارف السودانية ما يلي :

1. نشاة المصارف التجارية بالسودان جاءت متاخرة مقارنة مع نشاة المصارف التجارية في العالم وجاءت لمقابلة احتياجات المستعمر.
2. نشاة المصارف التجارية سبقت نشاة المصرف المركزي .
3. بداية المصارف التجارية في السودان كانت في شكل فروع للمصارف الاجنبية.
4. لجنة العملة السودانية كانت اول ملامح الهوية السودانية .

تناولت الدراسة في هذا المبحث إجراءات الدراسة الميدانية لعينة من المصارف السودانية العاملة في الخرطوم وذلك على النحو التالي : بنك امدرمان الوطني ، البنك السوداني الفرنسي، بنك التضامن الاسلامي ، بنك فيصل الاسلامي السوداني ، بنك الشمال الاسلامي ، مصرف المزارع التجاري ، بنك الجزيرة السوداني ، البنك العقاري التجاري ، بنك البركة السوداني ، البنك العربي.

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

تناولت الباحثة في هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي أتبعتها في تنفيذ هذه الدراسة، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أداتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجة الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يشمل المبحث تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة.

أولاً : منهج الدراسة

انتهجت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي القائم على اختبار الفرضيات ، وأن البحوث الوصفية ترمي إلى وصف واقع المشكلات والظواهر كما هي ، أي وصف ما هو كائن وتفسيره [1]، او تحديد الصورة التي يجب أن تكون عليها هذه الظاهرة في ظل معايير محددة مع تقديم توصيات ومقترحات من شأنها تعديل الواقع للوصول إلى ما يجب أن تكون عليه هذه الظاهرة. والمنهج الوصفي يسعى لوصف الظاهرة التي تدرس ، لكي تتوصل الباحثة إلى حل مشكلة لابد أن تتوفر لديه أوصاف دقيقة للظاهرة يطرح السؤال التالي :ما الوضع الحالي لهذه الظاهرة [2]؟

ثانياً : مجتمع الدراسة

([1]) لويس كاهين وآخرون ، **منهج البحث في العلوم الاجتماعية والتربوية** ، ترجمة ،كوثر حسن ، (القاهرة : الدار العربية للنشر والتوزيع ، 1993م) ، ص 12 .

([2]) ديو بلوفان دالين ، **مناهج البحث في علم النفس** ، ترجمة محمد نبيل ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، 1977م) ، ص 213 .

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي تسعي الباحثة أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة ، يتكون مجتمع الدراسة الاصلي من المصارف العاملة في السودان والتي يبلغ عددها 34 مصرف .

1. بنك السودان المركزي
2. البنك الزراعي السوداني
3. بنك الخرطوم
4. بنك امدرمان الوطني
5. بنك البركه السوداني
6. البنك العربي السوداني
7. مصرف المزارع التجاري
8. البنك العقاري التجاري
9. البنك الجزيرة السوداني الاردني
10. البنك الاهلي السوداني
11. البنك السوداني الفرنسي
12. بنك التضامن الاسلامي
13. بنك الشمال الاسلامي السوداني
14. بنك الاستثمار المالي
15. بنك ابوظبي الوطني
16. بنك فيصل الاسلامي السوداني
17. البنك الاسلامي السوداني
18. مصرف السلام
19. بنك النيل
20. بنك النليين
21. مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية
22. بنك الاسرة
23. بنك الثروة الحيوانية
24. بنك تنمية الصادرات
25. مصرف التنمية الصناعية
26. بنك الساحل والصحراء
27. بنك بيبلوس افريقيا

28. بنك ايفوري
29. البنك السعودي السوداني
30. بنك قطر
31. بنك المال المتحد
32. البنك السوداني المصري
33. بنك النيل الازرق المشرق
34. بنك العمال الوطني

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قامت الباحثة بتوزيع عدد (90) استمارة استبيان على المستهدفين من بعض الجهات، وقد استجاب (85) فرداً حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة أي ما نسبته تقريباً (94%) من المستهدفين.

للخروج بنتائج دقيقة قدر الامكان حرصت الباحثة على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

1. الأفراد من مختلف الفئات العمرية (أقل من 30 سنة، من 30-40 سنة، من 41-50 سنة، من 51-60 سنة، أكثر من 61 سنة).
2. الأفراد من مختلف المؤهلات العلمية (بكلاريوس، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه، أخرى).
3. الأفراد من مختلف المؤهلات المهنية (زمالة عربية، زمالة سودانية، زمالة أمريكية، زمالة بريطانية، أخرى).
4. الأفراد من مختلف التخصصات العلمية (محاسبة وتمويل، علوم مالية ومصرفية، اقتصاد، تكاليف ومحاسبة إدارية، إداراة أعمال، أخرى).
5. الأفراد من مختلف سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات، من 5-10 سنوات، من 11-15 سنة، من 16-20 سنة، من 21-25 سنة، أكثر من 25 سنة).
6. الأفراد من مختلف المراكز الوظيفية (مدير عام ، نائب مدير العام، مدير الاستثمار، مدير مالي ، مدير إدارة البحوث ، مدير الفرع ، نائب مدير فرع ، مراجع ، محاسب ، أخرى).

جدول رقم (1/2/3)

الإستمارات الموزعة والمستردة

الرقم	المجموعات	العـــــدد الموزع	العدد المسترد	نسبة الاسترداد
1	بنك ام درمان الوطني	9	9	%100
2	البنك السوداني الفرنسي	9	9	%100
3	البنك العقاري التجاري	9	9	%100

4	بنك التضامن الاسلامي	9	9	%100
5	مصرف المزارع التجاري	9	9	%100
6	بنك الجزيرة الاردني	9	9	%100
7	بنك فيصل الاسلامي السوداني	9	9	%100
8	بنك الشمال الإسلامي	9	8	%89
9	بنك البركة السوداني	9	7	%78
10	البنك العربي	9	7	%78
11	الأجمالي	90	85	%94

المصدر : اعداد الباحثة ، 2013م

1. العمر:

يوضح الجدول رقم (2/2/3) والرسم البياني رقم (1/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر.

جدول رقم (2/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	6	%7.1
من 30- 40 سنة	25	%29.4
من 41 - 50 سنة	29	%34.1
من 51- 60 سنة	21	%24.7
أكثر من 61 سنة	4	%4.7
المجموع	85	%100.0

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2013م

شكل رقم (1/2/3)

رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

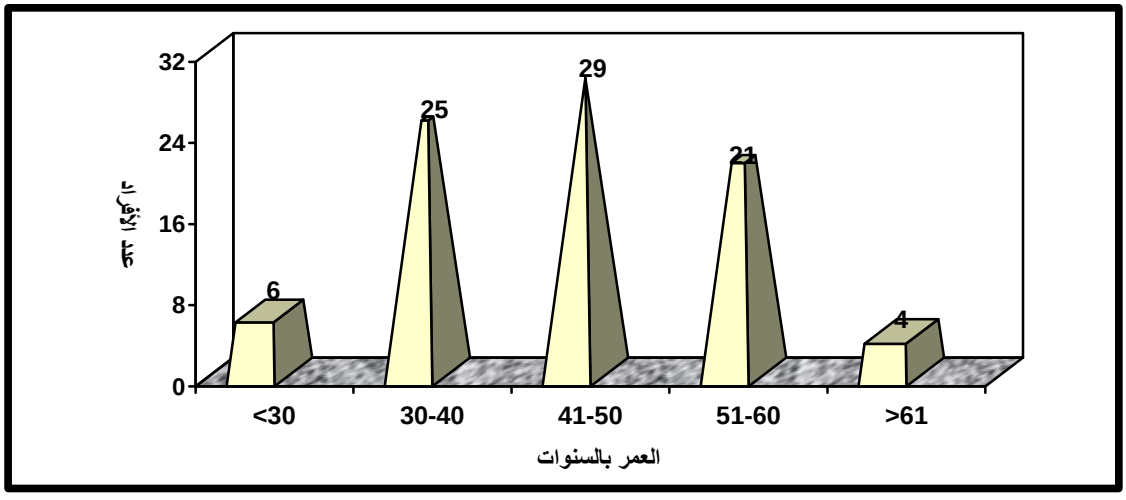

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2013م

يبين الجدول رقم (2/2/3) والشكل رقم (1/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من الفئة العمرية من (41-50) سنة، حيث بلغ عددهم (29) فرداً ويمثلون ما نسبته (34.1%) من العينة الكلية، ثم يليهم بالعدد أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية من (30-40) سنة، إذ بلغ عددهم (25) فرداً وبنسبة (29.4%) من العينة الكلية، يليهم بالعدد أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية من (51-60) سنة، إذ بلغ عددهم (21) فرداً وبنسبة (24.7%) من العينة الكلية، يليهم بالعدد أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية أقل من 30 سنة، إذ بلغ عددهم (6) أفراد وبنسبة (7.1%) من العينة الكلية، وأخيراً الفئة العمرية أكثر من 61 سنة، والبالغ عددهم (4) أفراد وبنسبة (4.7%) من العينة الكلية.

2. المؤهل العلمي:

يوضح الجدول رقم (3/2/3) والشكل رقم (2/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي.

جدول رقم (3/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
بكالريوس	41	%48.2
دبلوم عالي	5	%5.9
ماجستير	35	%41.2
دكتوراه	4	%4.7
المجموع	85	%100.0

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2013م

شكل رقم (2/2/3)

رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

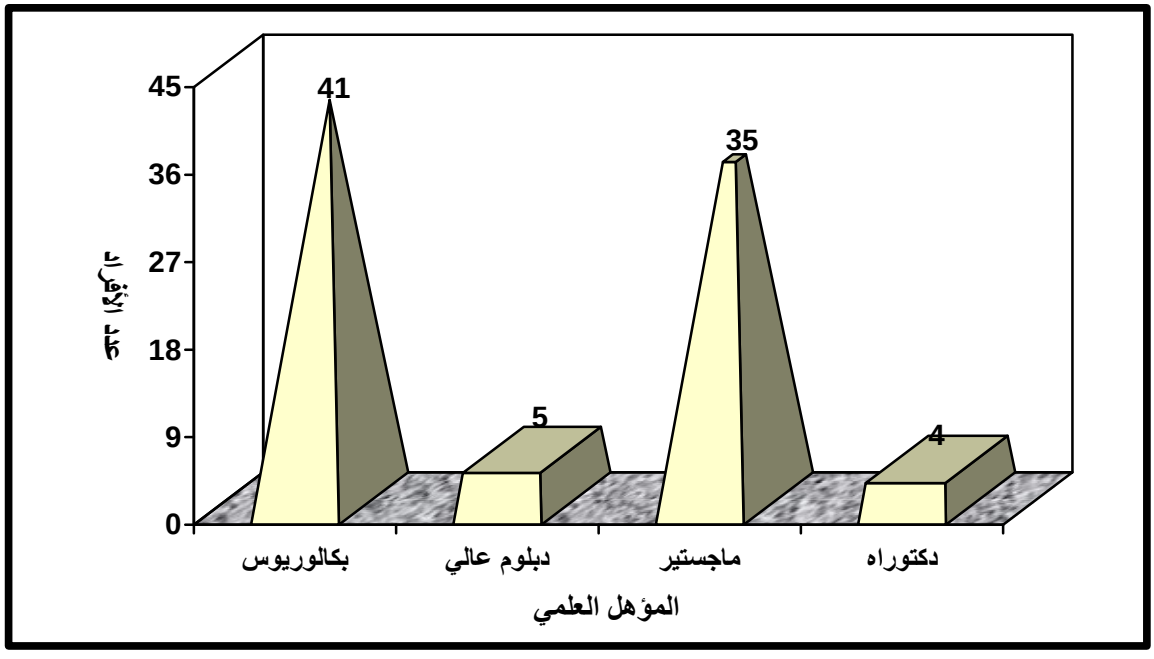

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2013م

يتبين من الجدول رقم (3/2/3) والشكل رقم (2/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من ذوي المؤهل العلمي البكالوريوس، حيث بلغ عددهم (41) فرداً وبنسبة (48.2%)، وتضمنت العينة على (35) فرداً وبنسبة (41.2%) من ذوي المؤهل العلمي الماجستير، كما تضمنت العينة على (5) أفراد وبنسبة (5.9%) لهم المؤهل العلمي الدبلوم العالي، وتضمنت العينة على (4) أفراد وبنسبة (4.7%) لهم المؤهل العلمي الدكتوراه.

3. المؤهل المهني:

يوضح الجدول رقم (4/2/3) والشكل رقم (3/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني.

جدول رقم (4/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

المؤهل المهني	العدد	النسبة المئوية
زمالة عربية	1	%1.2
زمالة سودانية	14	%16.5
زمالة بريطانية	2	%2.4
أخرى	1	%1.2
لا يوجد	67	%78.8
المجموع	85	%100.0

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2013م

شكل رقم (3/2/3)

رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

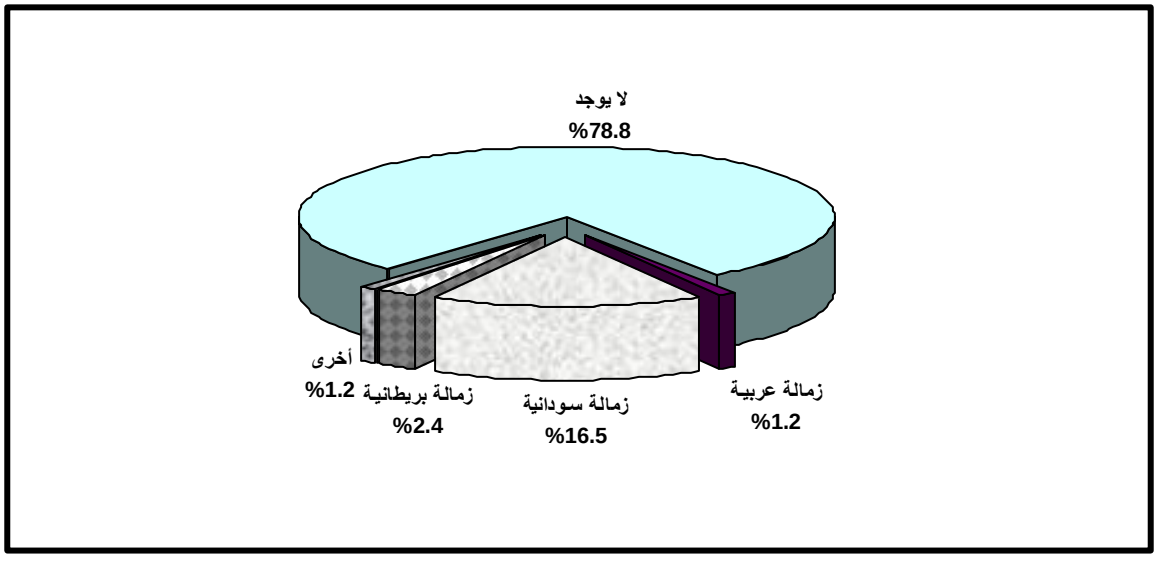

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة التطبيقية، برنامج Excel، 2013م

يظهر الجدول رقم (4/2/3) والشكل رقم (3/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة ليس لديهم مؤهلات مهنية، حيث بلغ عددهم (67) فرداً وبنسبة (78.8%) ، وتضمنت العينة على (14) فرداً وبنسبة (16.5%) لديهم المؤهل المهني الزمالة السودانية، وتضمنت العينة على (2) أفراد وبنسبة (2.4%) لديه المؤهل المهني الزمالة البريطانية، كما تضمنت العينة على فرداً واحداً وبنسبة (1.2%) لديه المؤهل المهني الزمالة العربية، وتضمنت العينة على فرداً واحداً وبنسبة (1.2%) لديه المؤهل المهني أخر.

4. التخصص العلمي:

يوضح الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (4/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي.

جدول رقم (5/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية
محاسبة وتمويل	27	%31.8
علوم مالية ومصرفية	16	%18.8
اقتصاد	22	%25.9
تكاليف ومحاسبة إدارية	6	%7.1
إدارة أعمال	10	%11.8
أخرى	4	%4.7
المجموع	85	%100.0

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2013م

شكل رقم (4/2/3)

رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

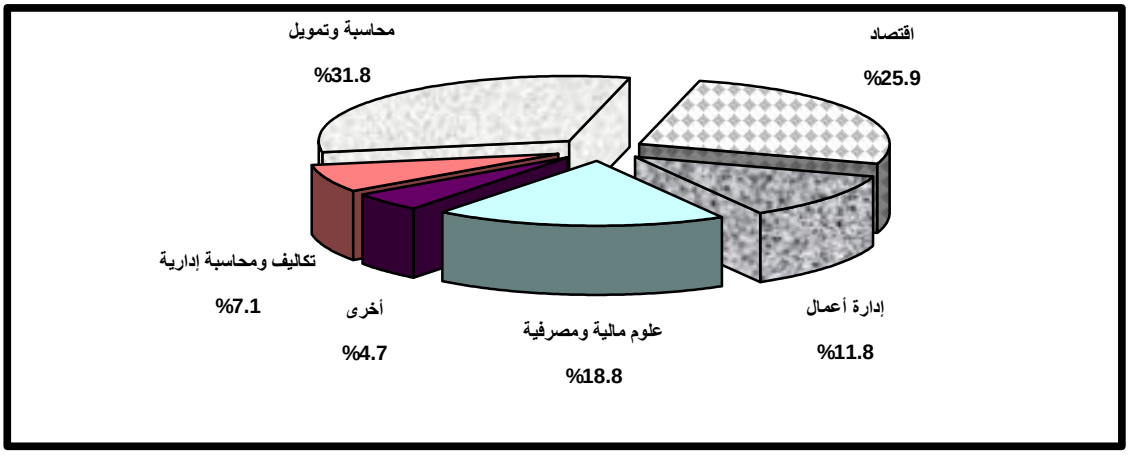

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2013م

يظهر الجدول رقم (5/2/4) والشكل رقم (4/2/4) أن التخصص العلمي لغالبية أفراد عينة الدراسة هو المحاسبة والتمويل، حيث بلغ عدد أفراد العينة المتخصصين بالمحاسبة (27) فرداً وبنسبة (31.8%)، كما تضمنت عينة الدراسة على (22) فرداً وبنسبة (25.9%) من المتخصصين بالاقتصاد، وتضمنت العينة على (16) فرداً وبنسبة (18.8%) من المتخصصين بالعلوم المالية والمصرفية ، وتضمنت العينة على (10) أفراد وبنسبة (11.8%) من المتخصصين بالإدارة الأعمال ، وتضمنت العينة على (6) أفراد وبنسبة (7.1%) من المتخصصين بالتكاليف والمحاسبة الإدارية، وتضمنت العينة على (4) أفراد وبنسبة (4.7%) من المتخصصين بالتخصصات الأخرى.

5- سنوات الخبرة:

يوضح الجدول رقم (6/2/3) والشكل رقم (5/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة.

جدول رقم (6/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	8	%9.4
من 5 - 10 سنوات	7	%8.2
من 11 - 15 سنة	16	%18.8
من 16 - 20 سنة	14	%16.5
من 21- 25 سنة	20	%23.5
أكثر من 25 سنة	20	%23.5
المجموع	85	%100.0

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2013م

شكل رقم (5/2/3)

رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

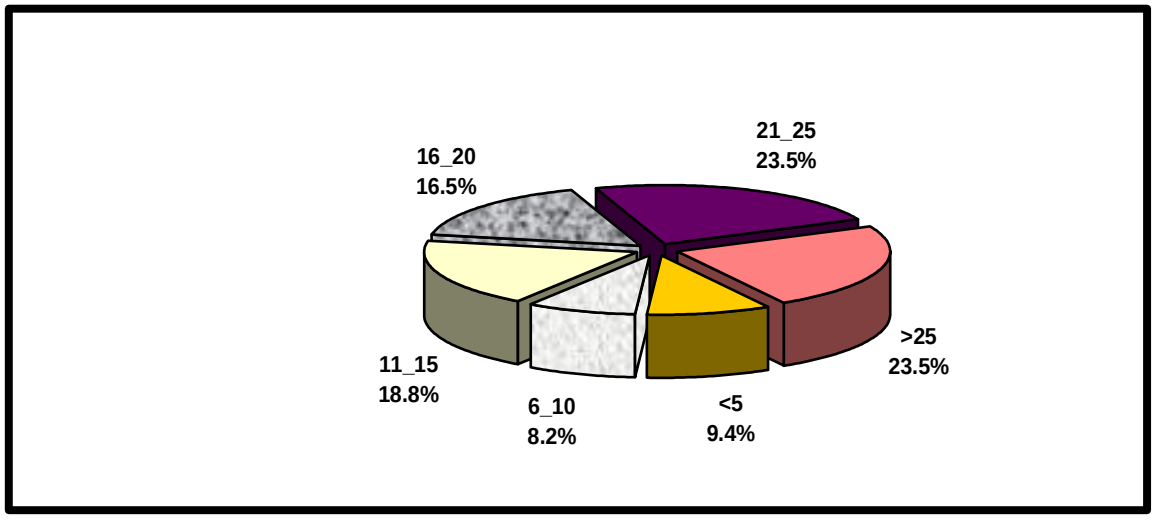

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2013م

يتبين من الجدول رقم (6/2/3) والشكل رقم (5/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة لهم سنوات خبرة من (21-25) سنة، حيث بلغ عددهم في العينة (20) فرداً وبنسبة (23.5%)، ثم يأتي بالمرتبة الثانية من حيث العدد، أفراد عينة الدراسة الذين لهم سنوات خبرة أكثر من 25 سنة، حيث بلغ عددهم (20) فرداً وبنسبة (23.5%) ، يليهم أفراد عينة الدراسة الذين لهم سنوات خبرة من (11-15) سنة، حيث بلغ عددهم (16) فرداً وبنسبة (18.8%)، يليهم أفراد عينة الدراسة الذين لهم سنوات خبرة من (16-20) سنة، حيث بلغ عددهم (14) فرداً وبنسبة (16.5%)، يليهم أفراد عينة الدراسة الذين لهم سنوات خبرة أقل من 5 سنوات ، حيث بلغ عددهم (8) أفراد وبنسبة (9.4%) ، أخيراً أفراد عينة الدراسة الذين لهم سنوات خبرة من (5-10) سنوات ، حيث بلغ عددهم (7) أفراد وبنسبة (8.2%).

6. المركز الوظيفي:

يوضح الجدول رقم (7/2/3) والشكل رقم (6/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي.

جدول رقم (7/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
نائب المدير العام	5	%5.9
مدير الأستثمار	6	%7.1
مدير مالي	8	%9.4
مدير إدارة البحوث	6	%7.1
مدير الفرع	3	%3.5
نائب مدير فرع	11	%12.9
مراجع	5	%5.9

محاسب	21	%24.7
أخرى	20	%23.5
المجموع	85	%100.0

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2013م

شكل رقم (6/2/3)

رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي

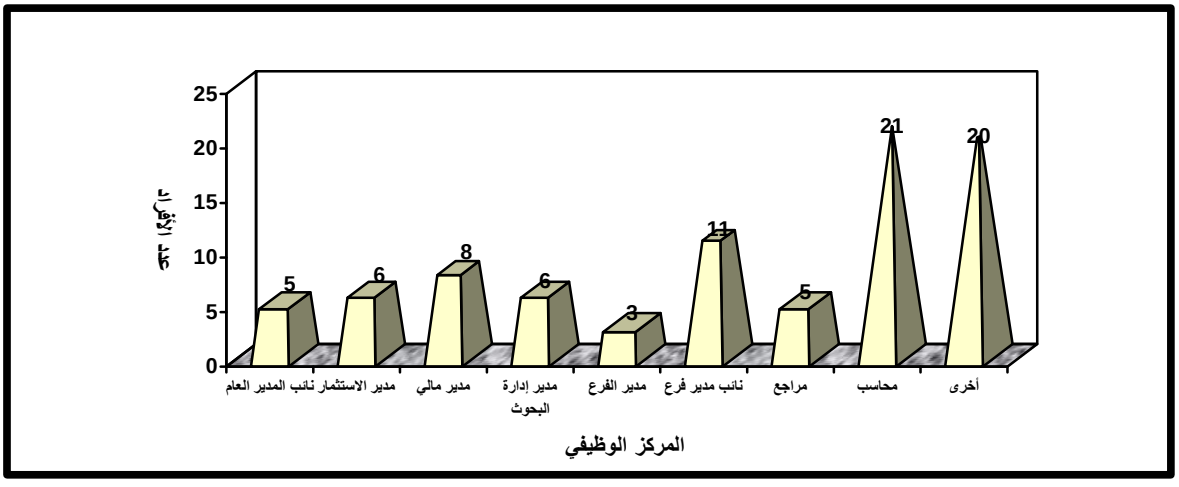

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2013م

يتبين من الجدول رقم (8/2/3) والشكل رقم (6/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة يشغلون وظيفة محاسب، إذ بلغ عددهم في العينة (21) فرداً وبنسبة (24.7%)، ثم يأتي بالمرتبة الثانية من حيث العدد الذين هم يشغلون وظائف أخرى، حيث بلغ عددهم في العينة (20) فرداً وبنسبة (23.5%)، و(11) نواب مدراء فروع بنسبة (12.9%)، و(8) مدراء ماليين بنسبة (9.4%)، و(6) مدراء إستثمار بنسبة (7.1%)، و(6) مدراء إدارات البحوث بنسبة (7.1%)، و(5) نواب مدراء عامين بنسبة (5.9%)، و(5) مراجعين بنسبة (5.9%)، و(3) مدراء فروع بنسبة (3.5%).

ثانياً: أداة الدراسة

أداة البحث عبارة عن الوسيلة التي أستخدمتها الباحثة في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة، وقد اعتمدت الباحثة على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة، للاستبيان مزايا منها:

1. يمكن تطبيقه للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.
2. قلة تكلفته وسهولة تطبيقه.
3. سهولة وضع عباراته وترسيم ألفاظه.
4. يوفر وقت للمستجيب ويعطيه فرصة التفكير.
5. يشعر المجيبون عليه بالحرية في التعبير عن أراء يخشون عدم موافقة الآخرين عليها.

وصف الاستبيان

أرفق مع الاستبيان خطاب للمبحوث تم فيه تنويره بموضوع الدراسة وهدفه وغرض الاستبيان، واحتوى الاستبيان على قسمين رئيسين:

القسم الأول: تضمن عبارات عن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي هذا الجزء على عبارات حول العمر بالسنوات، المؤهل العلمي، المؤهل المهني، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، المركز الوظيفي.

القسم الثاني: يحتوي هذا القسم على عدد (22) عبارة، طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، وتم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة الثلاث كالآتي:

- الفرضية الأولي 8 عبارات.
- الفرضية الثانية 8 عبارات.
- الفرضية الثالثة 6 عبارات.

الثبات والصدق الظاهري

للتأكد من الصدق الظاهري للاستبيان وصلاحية عباراته من حيث الصياغة والوضوح قامت الباحثة بعرض عبارات الاستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة، وبعد استعادت الاستبيان من المحكمين تم إجراء بعض التعديلات التي اقترحت عليه.

الثبات والصدق الإحصائي

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة. ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً ، كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار ، ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

1. طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان -براون.
2. معادلة ألفا -كرونباخ.
3. طريقة إعادة تطبيق الاختبار.
4. طريقة الصور المتكافئة.
5. معادلة جوتمان.

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات ، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح . والصدق الذاتي للاستبانة هو مقياس الأداة لما وضعت،

وقياس الصدق هو معرفة صلاحية الأداة لقياس ما وضعت له ، قامت الباحثة بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي هي:

الصدق = √ معامل الثبات

قامت الباحثة بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبيان بطريقة التجزئة النصفية حيث تقوم هذه الطريقة على أساس فصل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم على العبارات ذات الأرقام الزوجية، ومن ثم يحسب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم على العبارات الفردية والزوجية وأخيراً يحسب معامل الثبات وفق معادلة سبيرمان- براون بالصيغة الآتية:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2 \times ر}{1 + ر}$$

حيث: (ر) يمثل معامل ارتباط بيرسون بين الإجابات على العبارات ذات الأرقام الفردية والإجابات على العبارات ذات الأرقام الزوجية.

لحساب صدق وثبات الاستبيان كما في أعلاه قامت الباحثة بأخذ عينة استطلاعية بحجم (8) أفراد من مجتمع الدراسة وتم حساب ثبات الاستبيان من العينة الاستطلاعية بموجب طريقة التجزئة النصفية وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

الجدول (8/2/3)

الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبيان

الفرضيات	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
الأولى	0.71	0.84
الثانية	0.77	0.88
الثالثة	0.83	0.91
لاستبيان كاملاً	0.84	0.92

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2013م

يتضح من نتائج الجدول (8/2/3) أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بكل فرضية من فرضيات الدراسة الثلاث، وعلى الاستبيان كاملةً كانت أكبر من (50%) والبعض منها قريبة جداً إلى (100%) مما يدل على أن استبيان الدراسة يتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً .

ثالثاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها، تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1. الأشكال البيانية.
2. التوزيع التكراري للإجابات.
3. النسب المئوية.
4. معامل ارتباط بيرسون.
5. معادلة سبيرمان -براون لحساب معامل الثبات.
6. الوسيط.
7. اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات.

للحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان، تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS والذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences ، كما تمت الاستعانة بالبرنامج Excel لتنفيذ الأشكال البيانية المطلوبة في الدراسة.

رابعاً: تطبيق أداة الدراسة:

تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة المقررة (85) فرداً، وقد تم تفريغ البيانات والمعلومات في الجداول التي أعدتها الباحثة لهذا الغرض، حيث تم تحويل المتغيرات الأسمية (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب وتم تفريغ البيانات في الجداول الآتية، وتم إعداد الأشكال البيانية اللازمة.

1. الفرضية الأولى : " التحليل المالي يؤثر على كفاءة إدارة السيولة"

العبارة الأولى: التحليل المالي يعمل على توفير مؤشرات دقيقة تساعد في رفع كفاءة إدارة السيولة.

يوضح الجدول رقم (9/2/3) والشكل رقم (7/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (9/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	51	%60.0
أوافق	33	%38.8
محايد	1	%1.2
المجموع	85	%100.0

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2013م

شكل رقم (7/2/3)

الريم البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

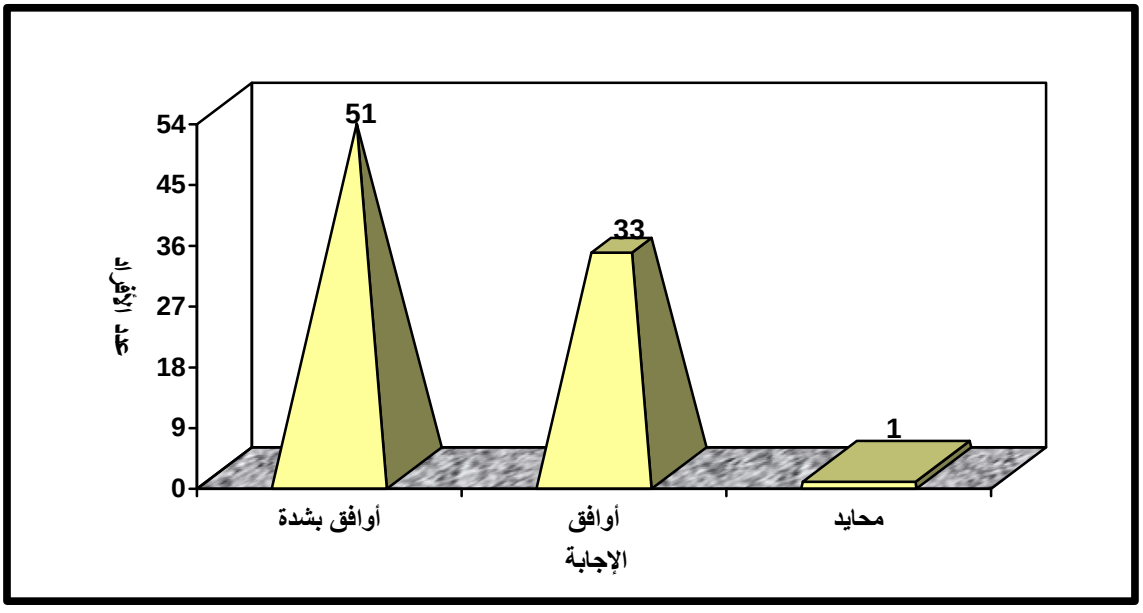

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2013م

يتبين من الجدول رقم (9/2/3) والشكل رقم (7/2/3) أن (51) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (60.0%) وافقوا بشدة على إن التحليل المالي يعمل على توفير مؤشرات دقيقة تساعد في رفع كفاءة إدارة السيولة، كما وافق (33) فرداً وبنسبة (38.8%) على ذلك، وكان هناك فرداً واحداً وبنسبة (1.2%) محايد بخصوص ذلك.

العبارة الثانية: يتطلب القيام بعملية التحليل المالي الإلتزام بمعايير السلوك المهني مما يساعد على تحقيق جودة المعلومات في التقارير المالية.

يوضح الجدول رقم (10/2/3) والشكل رقم (8/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (10/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	50	%58.8
أوافق	34	%40.0
محايد	1	%1.2
المجموع	85	%100.0

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2013م

شكل رقم (8/2/3)

رسم بياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

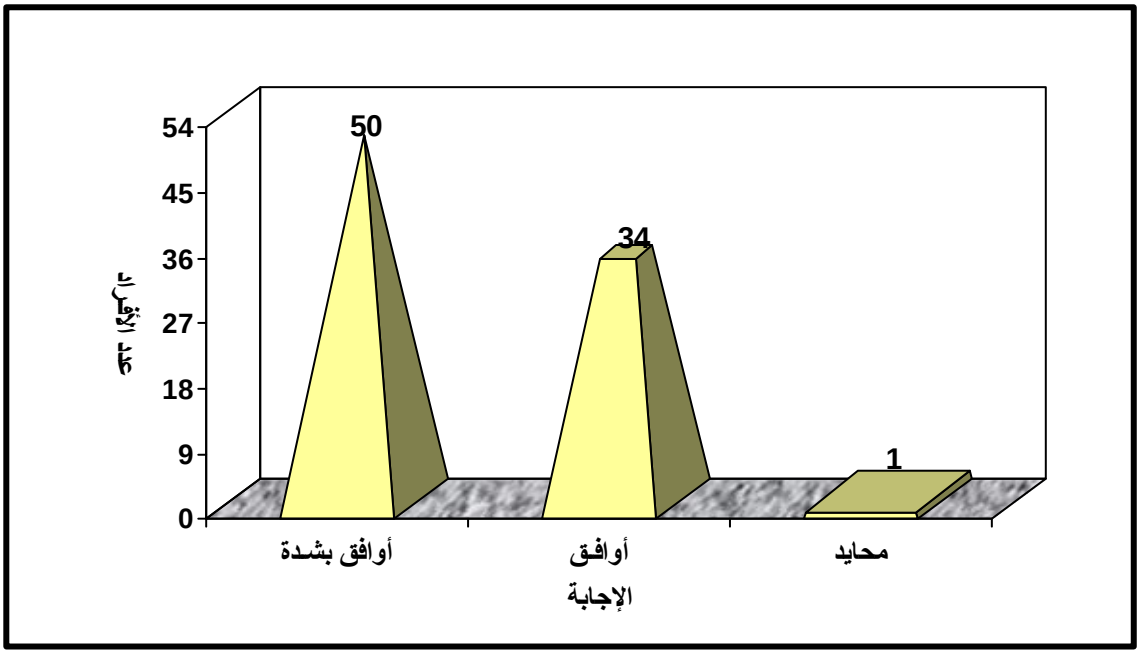

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2013م

يتبين من الجدول رقم (10/2/3) والشكل رقم (8/2/3) أن (50) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (58.8%) وافقوا بشدة على أن القيام بعملية التحليل المالي يتطلب الإلتزام بمعايير السلوك المهني مما يساعد على تحقيق جودة المعلومات في التقارير المالية، كما وافق (34) فرداً وبنسبة (40.0%) على ذلك، وكان هناك فرداً واحداً وبنسبة (1.2%) محايد بخصوص ذلك.

العبارة الثالثة: الإلتزام بتطبيق التحليل المالي يساعد على سرعة إكتشاف التلاعب والغش والإختلاس.

يوضح الجدول رقم (11/2/3) والشكل رقم (9/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (11/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	43	%50.6
أوافق	37	%43.5
محايد	2	%2.4
لا أوافق	3	%3.5
المجموع	85	%100.0

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2013م

شكل رقم (9/2/3)

رسم بياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

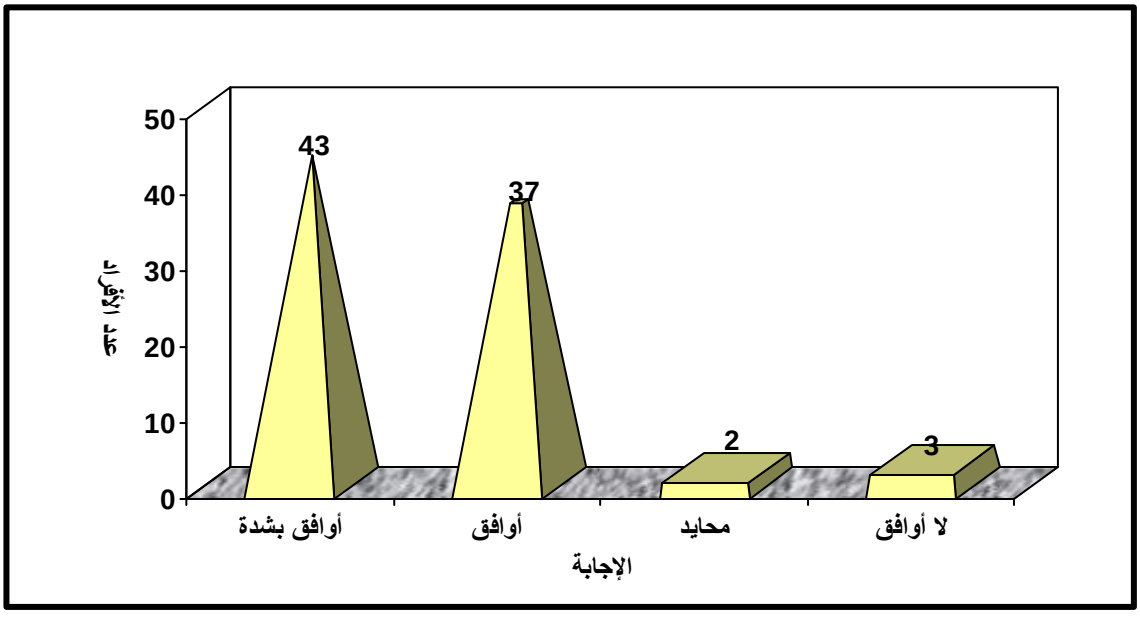

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2013م

يتبين من الجدول رقم (11/2/3) والشكل رقم (10/2/3) أن (43) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (50.6%) وافقوا بشدة على أن الإلتزام بتطبيق التحليل المالي يساعد على سرعة إكتشاف التلاعب والغش والإختلاس، كما وافق (37) فرداً وبنسبة (43.5%) على ذلك، بينما لم يوافق (3) أفراد وبنسبة (3.5%) على ذلك، وكان هناك (2) أفراد وبنسبة (2.4%) محايدين بخصوص ذلك.

العبارة الرابعة: التحليل المالي يساعد على تصميم معايير تفي برغبات المستفيدين من رفع كفاءة إدارة السيولة.

يوضح الجدول رقم (12/2/3) والشكل رقم (10/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (12/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	39	%45.9
أوافق	40	%47.1
محايد	5	%5.9
لا أوافق	1	%1.2
المجموع	85	%100.0

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2013م

شكل رقم (10/2/3)

رسم بياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

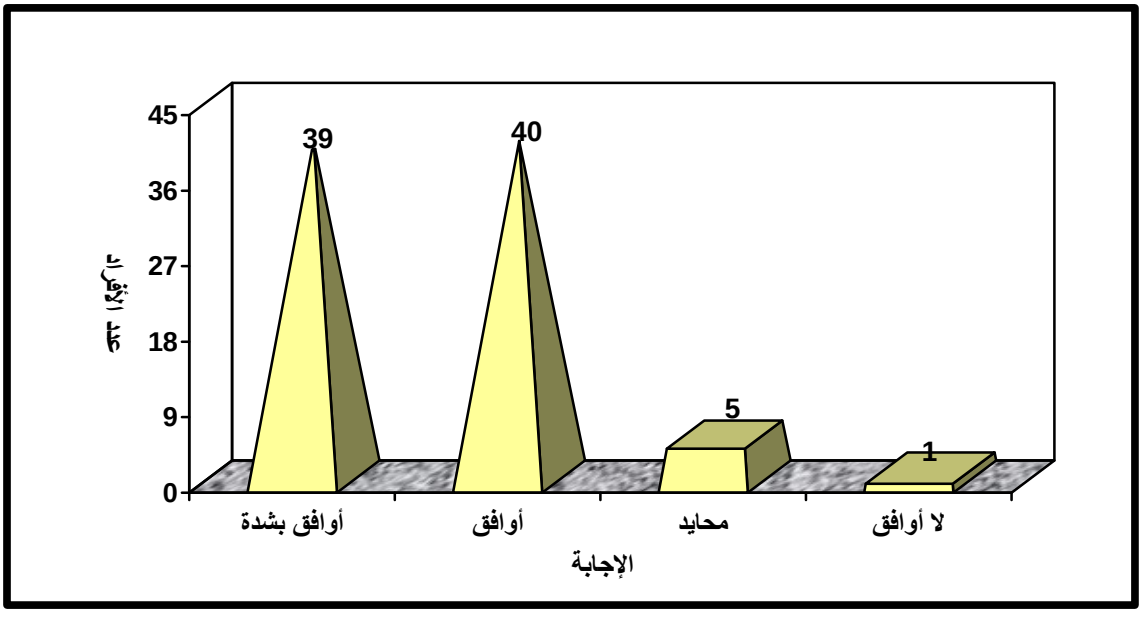

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2013م

يتبين من الجدول رقم (12/2/3) والشكل رقم (10/2/3) أن (40) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (47.1%) وافقوا على أن التحليل المالي يساعد على تصميم معايير تفي برغبات المستفيدين من رفع كفاءة إدارة السيولة، كما وافق بشدة (39) فرداً وبنسبة (45.9%) على ذلك، وكان هناك (5) أفراد وبنسبة (5.9%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً بنسبة (1.2%) على ذلك.

العبارة الخامسة: تتطلب عملية التحليل المالي وجود محلل مالي يعمل على تدعيم إستقلالية المحلل المالي الخارجي.

يوضح الجدول رقم (13/2/3) والشكل رقم (11/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (13/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	27	%31.8
أوافق	46	%54.1
محايد	11	%12.9
لا أوافق	1	%1.2
المجموع	85	%100.0

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2013م

شكل رقم (11/2/3)

رسم بياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

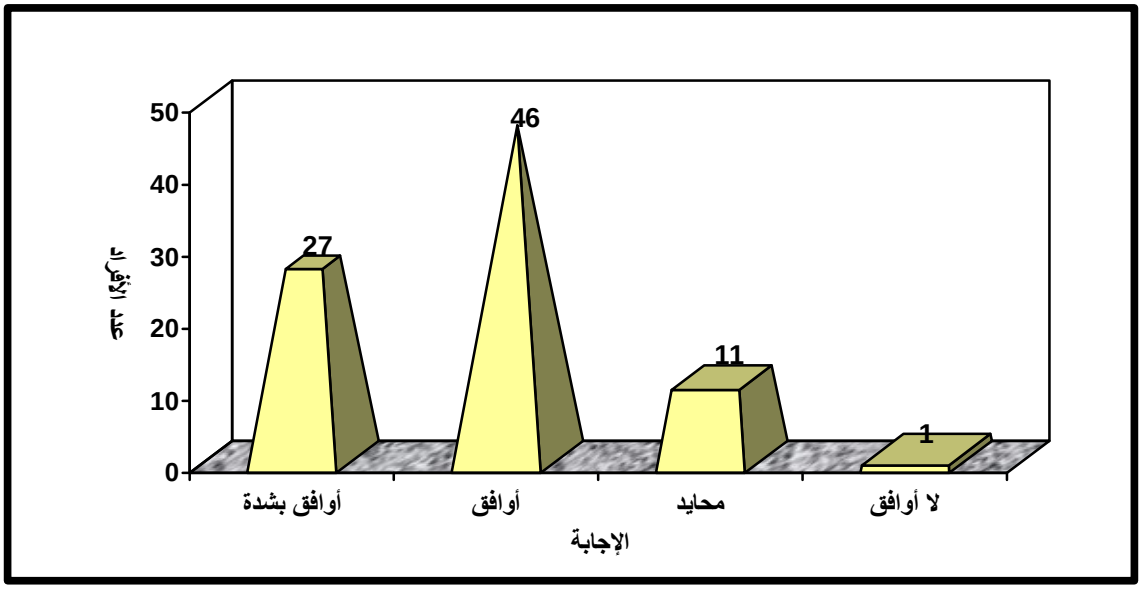

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2013م

يتبين من الجدول رقم (13/2/3) والشكل رقم (11/2/3) أن (46) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (54.1%) وافقوا على أن عملية التحليل المالي تتطلب وجود محلل مالي يعمل على تدعيم إستقلالية المحلل المالي الخارجي، كما وافق بشدة (27) فرداً وبنسبة (31.8%) على ذلك، وكان هناك (11) فرداً وبنسبة (12.9%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً بنسبة (1.2%) على ذلك.

العبارة السادسة: التحليل المالي يساعد في زيادة الثقة في التقارير المالية.

يوضح الجدول رقم (14/2/3) والشكل رقم (12/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة.

جدول رقم (14/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	50	%58.8
أوافق	32	%37.6
محايد	3	%3.5
المجموع	85	%100.0

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2013م

شكل رقم (12/2/3)

رسم بياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة

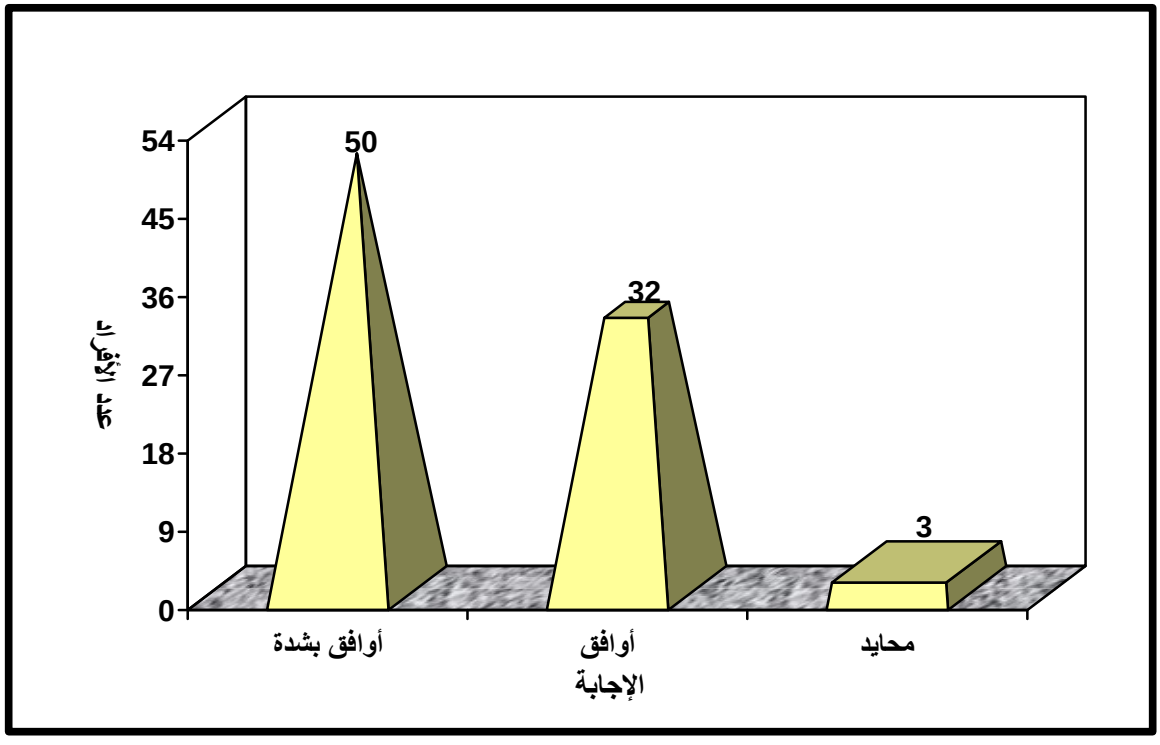

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2013م

يتبين من الجدول رقم (14/2/3) والشكل رقم (12/2/3) أن (50) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (58.8%) وافقوا بشدة على أن التحليل المالي يساعد في زيادة الثقة في التقارير المالية، كما وافق (32) فرداً وبنسبة (37.6%) على ذلك، وكان هناك (3) أفراد وبنسبة (3.5%) محايدين بخصوص ذلك.

العبارة السابعة: الإلتزام بالتحليل المالي يؤدي إلى تقارير مالية أكثر شفافية مما يزيد من رفع كفاءة إدارة السيولة.

يوضح الجدول رقم (15/2/3) والشكل رقم (13/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة.

جدول رقم (15/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	50	%58.8
أوافق	34	%40.0
محايد	1	%1.2
المجموع	85	%100.0

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2012م

شكل رقم (13/2/3)

رسم بياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة

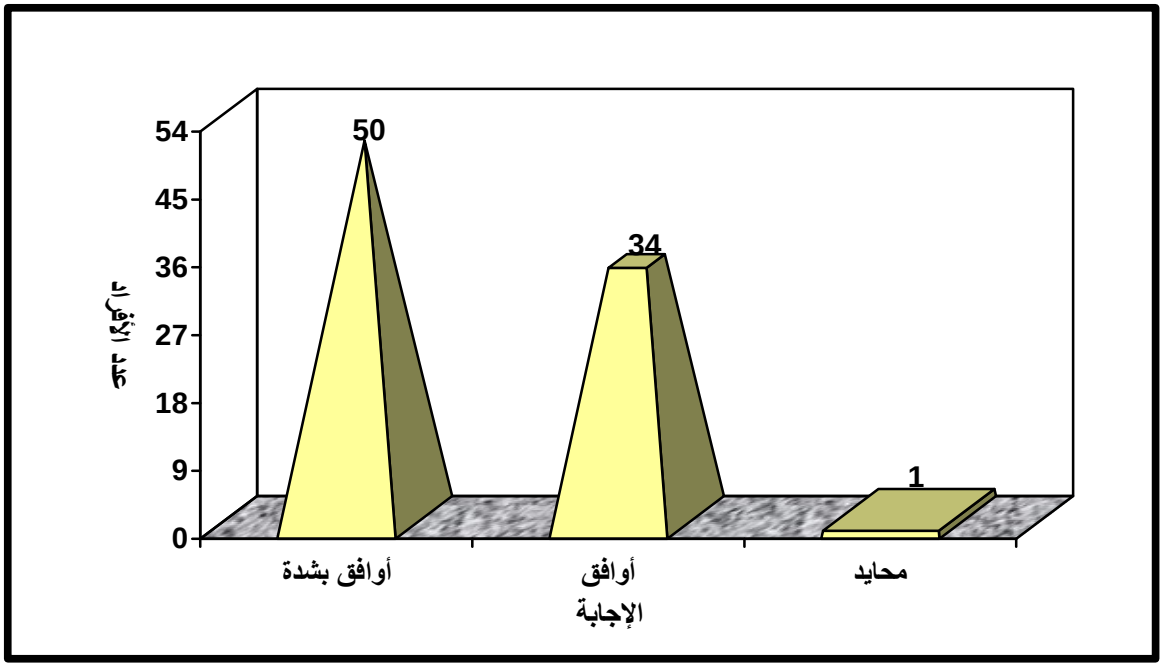

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2012م

يتبين من الجدول رقم (15/2/3) والشكل رقم (13/2/3) أن (50) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (58.8%) وافقوا بشدة على أن الإلتزام بالتحليل المالي يؤدي إلى تقارير مالية أكثر شفافية مما يزيد من رفع كفاءة إدارة السيولة، كما وافق (34) فرداً وبنسبة (40.0%) على ذلك، وكان هنالك فرداً واحداً وبنسبة (1.2%) محايد بخصوص ذلك.

العبارة الثامنة: إلمام الإدارة بمزايا التحليل المالي يؤدي إلى زيادة كفاءة إدارة السيولة.

يوضح الجدول رقم (16/2/3) والشكل رقم (14/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة.

جدول رقم (16/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	50	%58.8
أوافق	34	%40.0
محايد	1	%1.2
المجموع	85	%100.0

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2013م

شكل رقم (14/2/3)

رسم بياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة

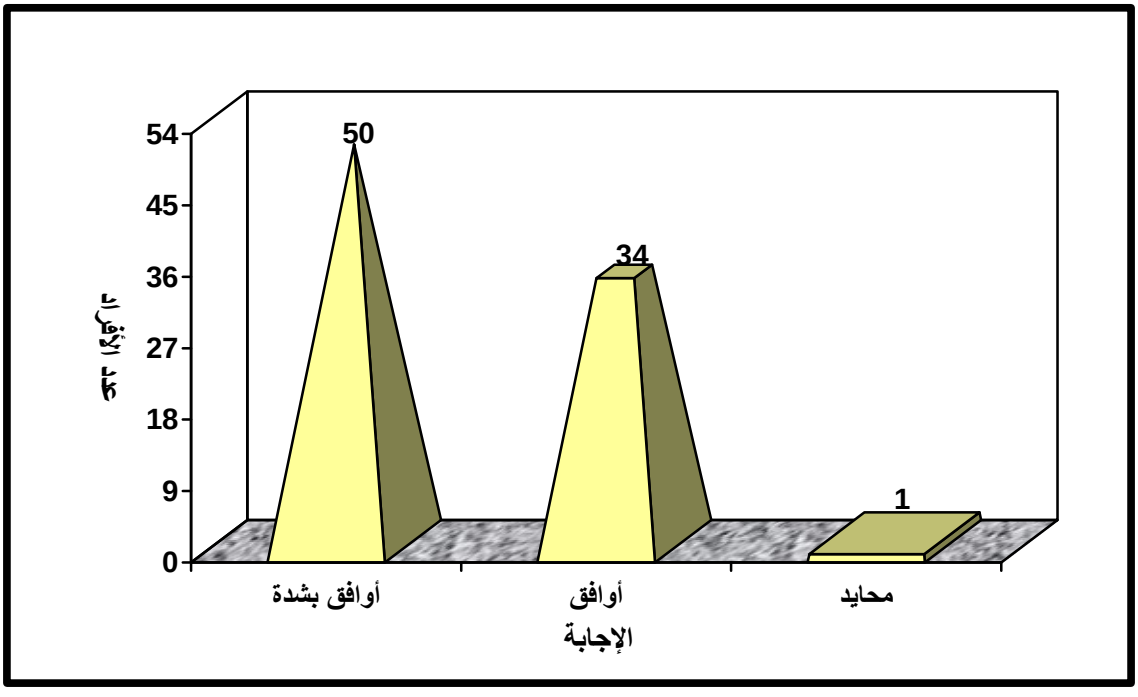

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2012م

يتبين من الجدول رقم (16/2/3) والشكل رقم (14/2/3) أن (50) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (58.8%) وافقوا بشدة على أن إلمام الإدارة بمزايا التحليل المالي يؤدي إلى زيادة كفاءة إدارة السيولة، كما وافق (34) فرداً وبنسبة (40.0%) على ذلك، وكان هنالك فرداً واحداً وبنسبة (1.2%) محايد بخصوص ذلك.

2. الفرضية الثانية:" نتائج التحليل المالي المتحصل عليه من معلومات عالية الدقة تؤثر في معرفة وتقويم كفاءة إدارة السيولة"

العبارة الأولى: المعلومات عالية الدقة تساعد المحلل المالي في إعداد تقارير سليمة.

يوضح الجدول رقم (17/2/3) والشكل رقم (15/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (17/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	62	%72.9
أوافق	22	%25.9
محايد	1	%1.2
المجموع	85	%100.0

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2013م

شكل رقم (15/2/3)

رسم بياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

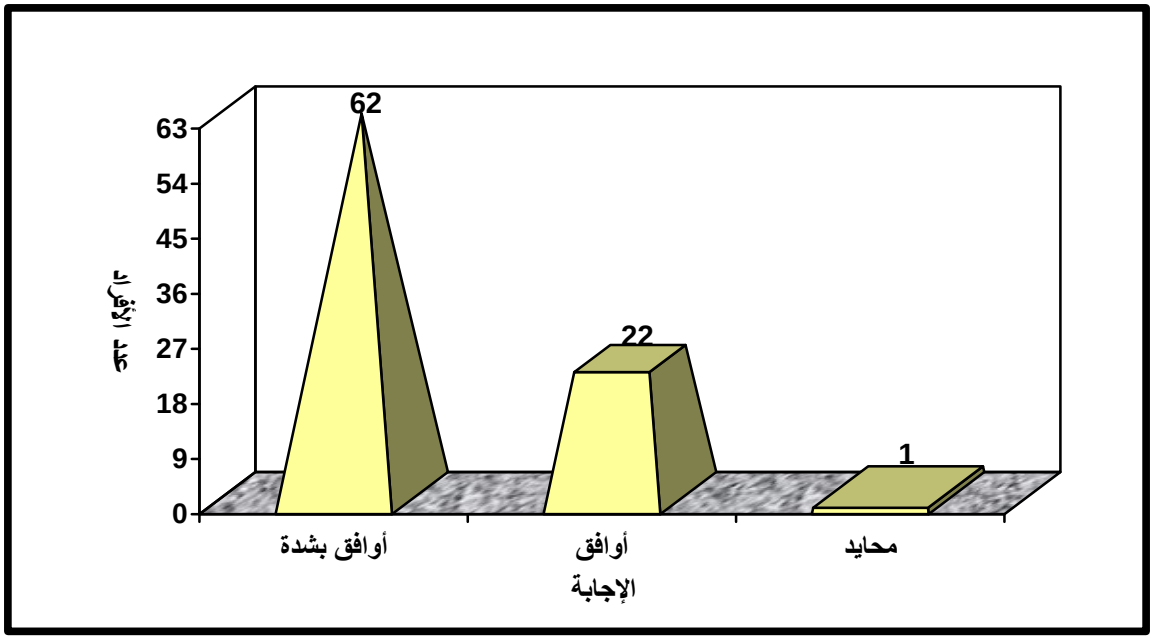

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2013م

يتبين من الجدول رقم (17/2/3) والشكل رقم (15/2/3) أن (62) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (72.9%) وافقوا بشدة على أن المعلومات عالية الدقة تساعد المحلل المالي في إعداد تقارير سليمة، كما وافق (22) فرداً وبنسبة (25.9%) على ذلك، وكان هنالك فرداً واحداً وبنسبة (1.2%) محايد بخصوص ذلك.

العبارة الثانية: المعلومات عالية الدقة تساعد في معرفة وتقويم كفاءة إدارة السيولة.

يوضح الجدول رقم (18/2/3) والشكل رقم (16/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (18/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	51	60.0%
أوافق	32	%37.6
محايد	2	%2.4
المجموع	85	%100.0

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2013م

شكل رقم (16/2/3)

رسم بياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

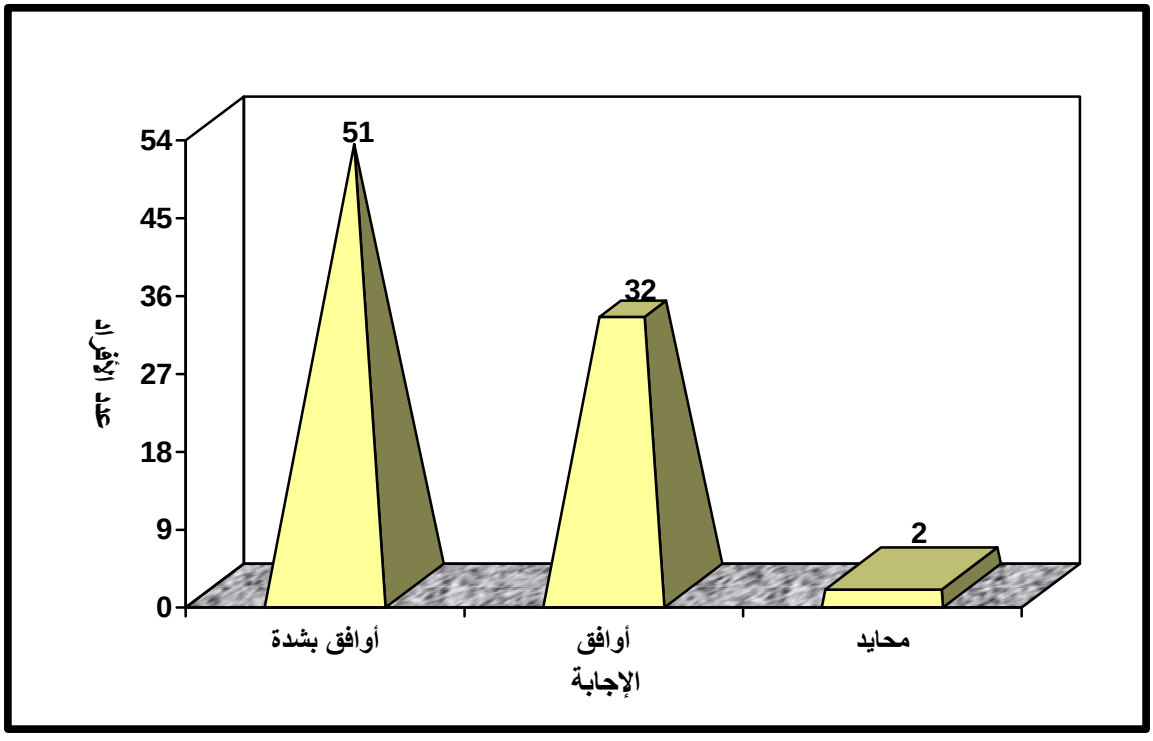

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2013م

يتبين من الجدول رقم (18/2/3) والشكل رقم (16/2/3) أن (51) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (60.0%) وافقوا بشدة على أن المعلومات عالية الدقة تساعد في معرفة وتقويم كفاءة إدارة السيولة، كما وافق (32) فرداً وبنسبة (37.6%) على ذلك، وكان هنالك (2) أفراد وبنسبة (2.4%) محايدين بخصوص ذلك.

العبارة الثالثة: الإلتزام بمعلومات عالية الدقة يساعد في تحقيق جودة عملية التحليل المالي.

يوضح الجدول رقم (19/2/3) والشكل رقم (17/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (19/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	48	%56.5
أوافق	36	%42.4
محايد	1	%1.2
المجموع	85	%100.0

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2013م

شكل رقم (17/2/3)

رسم بياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

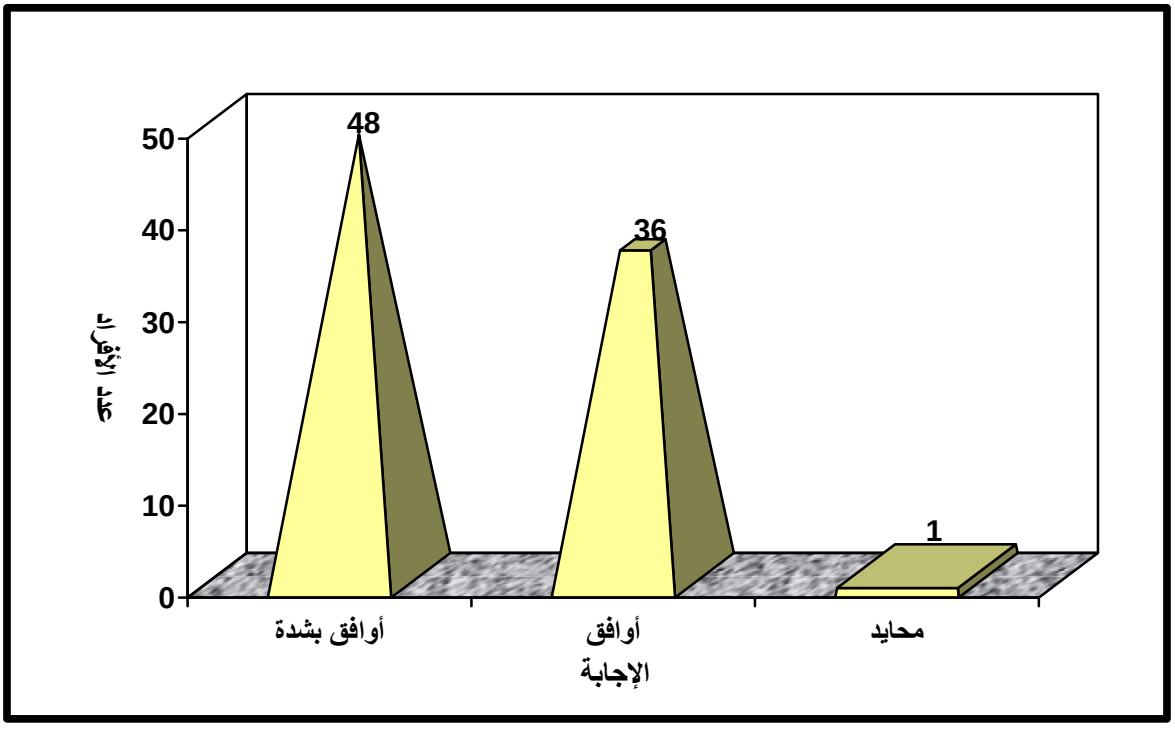

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2013م

يتبين من الجدول رقم (19/2/3) والشكل رقم (17/2/3) أن (48) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (56.5%) وافقوا بشدة على أن الإلتزام بمعلومات عالية الدقة يساعد في تحقيق جودة عملية التحليل المالي، كما وافق (36) فرداً وبنسبة (42.4%) على ذلك، وكان هنالك فرداً واحداً وبنسبة (1.2%) محايد بخصوص ذلك.

العبارة الرابعة: المعلومات عالية الدقة تضمن الأفصاح عن التقارير المالية.

يوضح الجدول رقم (20/2/3) والشكل رقم (18/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (20/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	44	%51.8
أوافق	37	%43.5
محايد	4	%4.7
المجموع	85	%100.0

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2013م

شكل رقم (18/2/3)

رسم بياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

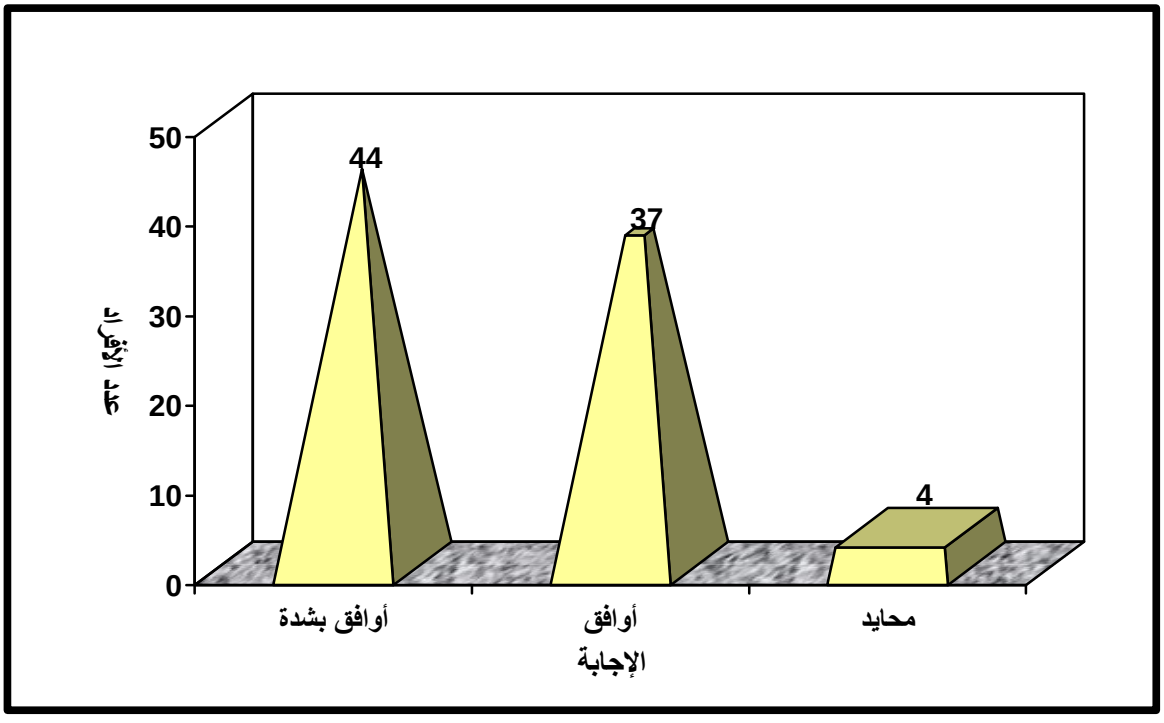

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2013م

يتبين من الجدول رقم (20/2/3) والشكل رقم (18/2/3) أن (44) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (51.8%) وافقوا بشدة على أن المعلومات عالية الدقة تضمن الأفصاح عن التقارير المالية، كما وافق (37) فرداً وبنسبة (43.5%) على ذلك، وكان هناك (4) أفراد وبنسبة (4.7%) محايدين بخصوص ذلك.

العبارة الخامسة: توفير معلومات عالية الدقة يساعد في إتخاذ قرارات رشيدة.

يوضح الجدول رقم (21/2/3) والشكل رقم (19/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

جدول رقم (21/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	53	%62.4
أوافق	31	%36.5
محايد	1	%1.2
المجموع	85	%100.0

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2013م

شكل رقم (19/2/3)

رسم بياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

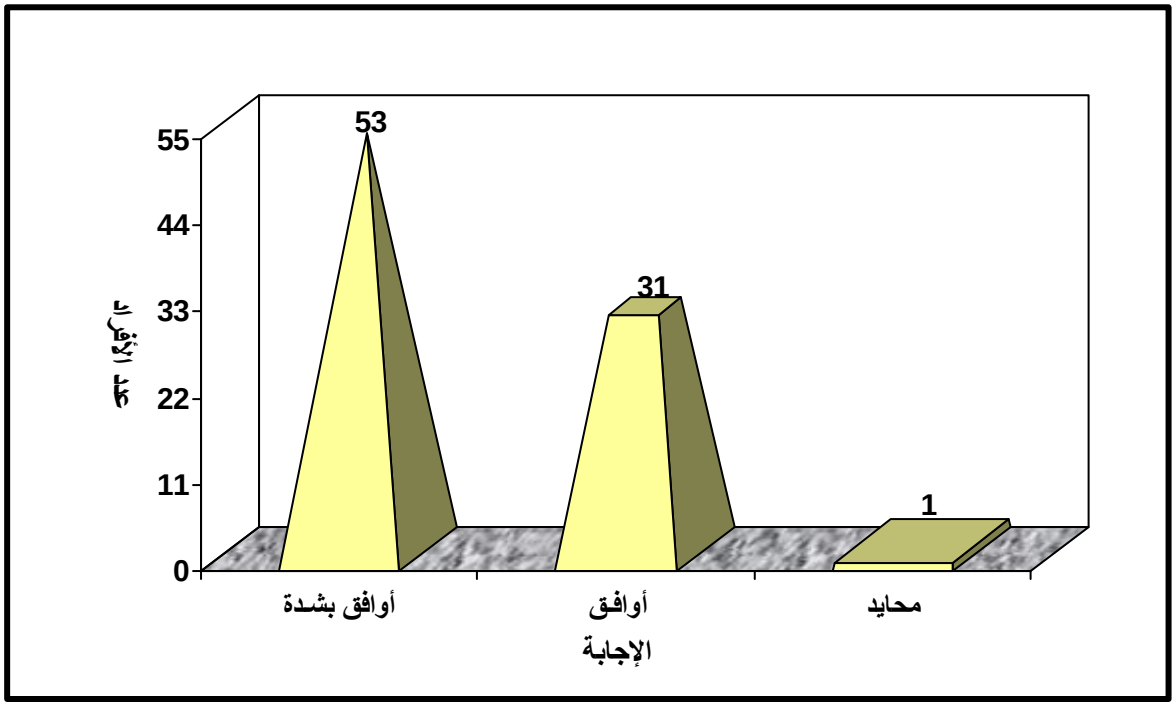

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2013م

يتبين من الجدول رقم (21/2/3) والشكل رقم (19/2/3) أن (53) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (62.4%) وافقوا بشدة على أن توفير معلومات عالية الدقة يساعد في إتخاذ قرارات رشيدة، كما وافق (31) فرداً وبنسبة (36.5%) على ذلك، وكان هنالك فرداً واحداً وبنسبة (1.2%) محايد بخصوص ذلك.

العبارة السادسة : غياب المعلومات عالية الدقة يعرض المصرف لعمليات الإفلاس وعدم توفر السيولة الكافية مما يزعزع ثقة المستثمرين.

يوضح الجدول رقم (22/2/3) والشكل رقم (20/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة.

جدول رقم (22/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	39	%45.9
أوافق	35	%41.2
محايد	7	%8.2
لا أوافق	4	%4.7
المجموع	85	%100.0

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2013م

شكل رقم (20/2/3)

رسم بياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة

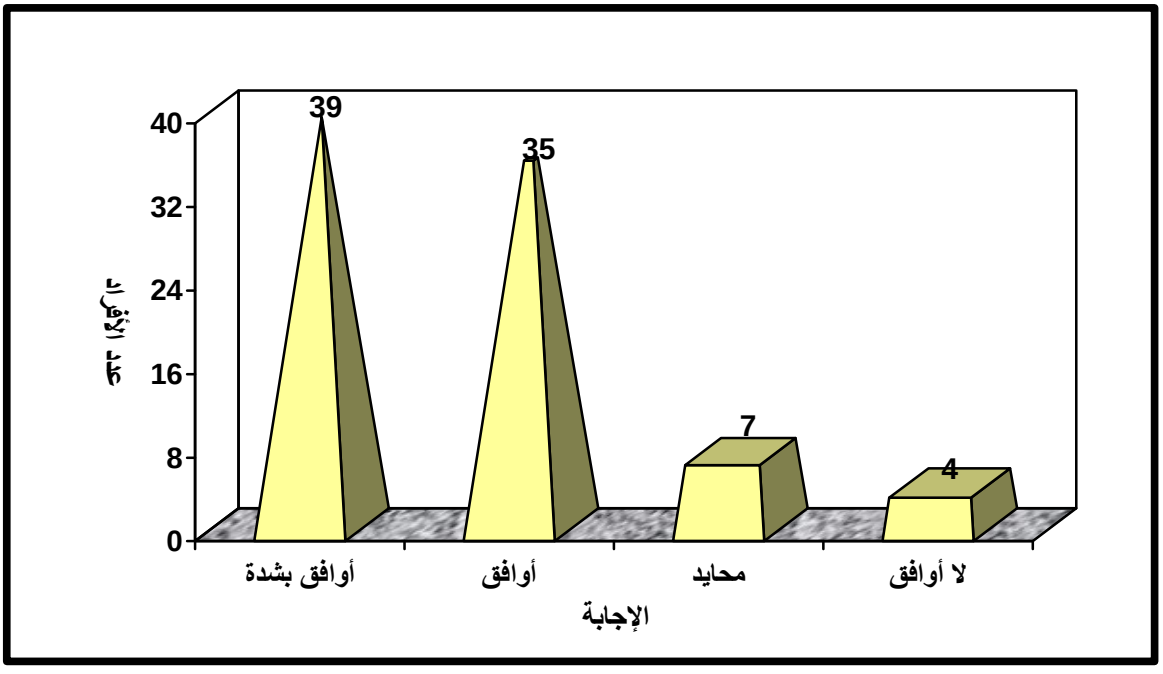

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2013م

يتبين من الجدول رقم (22/2/3) والشكل رقم (20/2/3) أن (39) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (45.9%) وافقوا بشدة على أن غياب المعلومات عالية الدقة يعرض المصرف لعمليات الإفلاس وعدم توفر السيولة الكافية مما يزعزع ثقة المستثمرين، كما وافق (35) فرداً وبنسبة (41.2%) على ذلك، وكان هناك (7) أفراد وبنسبة (8.2%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (4) أفراد وبنسبة (4.7%) على ذلك.

العبارة السابعة: الحصول على معلومات عالية الدقة يساعد في القيام بالتحليل المالي بصورة صحيحة.

يوضح الجدول رقم (23/2/3) والشكل رقم (21/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة.

جدول رقم (23/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	54	%63.5
أوافق	30	%35.3
محايد	1	%1.2
المجموع	85	%100.0

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2013م

شكل رقم (21/2/3)

رسم بياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة

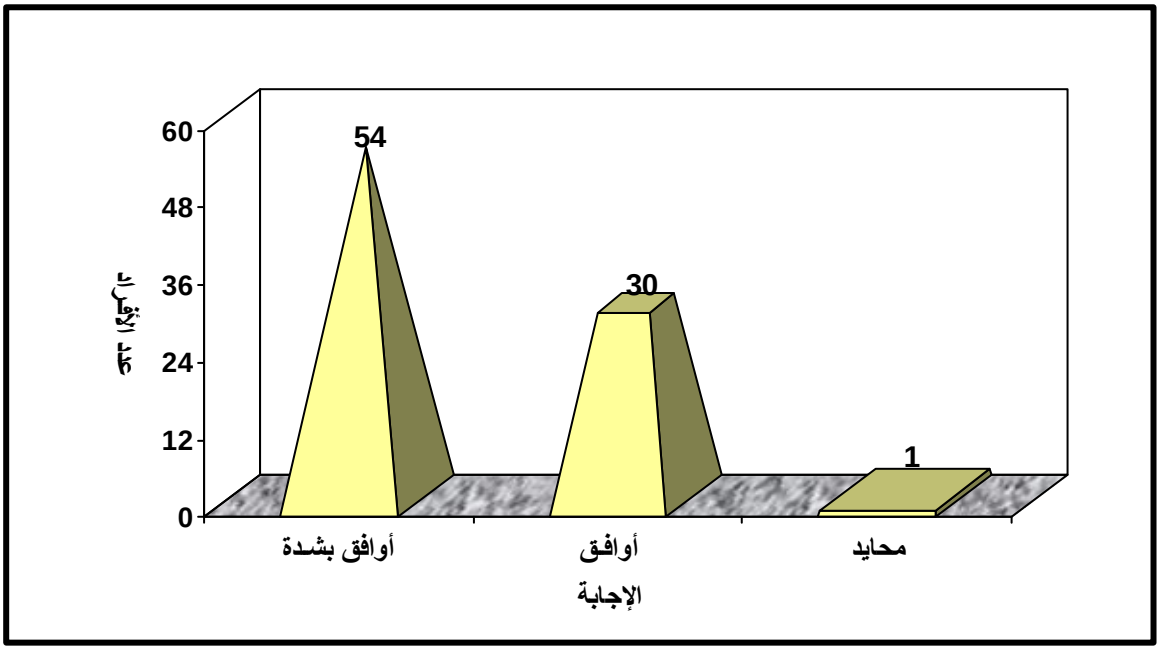

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2013م

يتبين من الجدول رقم (23/2/3) والشكل رقم (21/2/3) أن (54) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (63.5%) وافقوا بشدة على أن الحصول على معلومات عالية الدقة يساعد في القيام بالتحليل المالي بصورة صحيحة، كما وافق (30) فرداً وبنسبة (35.3%) على ذلك، وكان هنالك فرداً واحداً وبنسبة (1.2%) محايد بخصوص ذلك.

العبارة الثامنة: تساعد المعلومات عالية الدقة في معرفة مواطن الضعف والخلل في أداء المصرف.

يوضح الجدول رقم (24/2/3) والشكل رقم (22/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة.

جدول رقم (24/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	45	%52.9
أوافق	37	%43.5
محايد	3	%3.5
المجموع	85	%100.0

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2013م

شكل رقم (22/2/3)

رسم بياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة

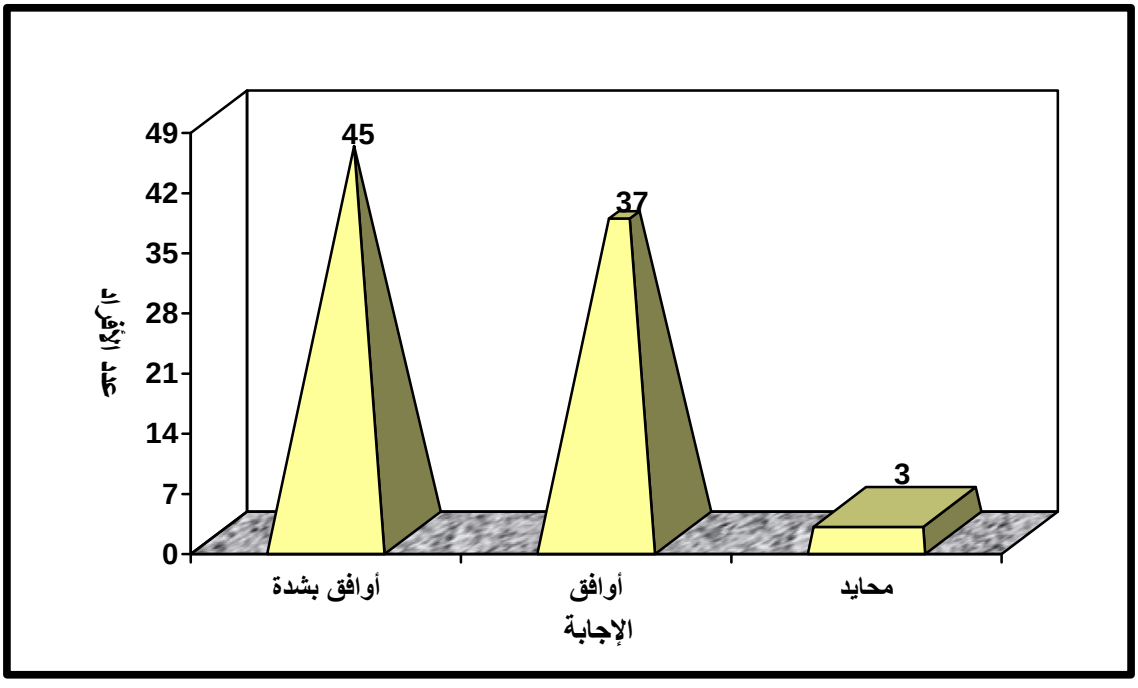

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2013م

يتبين من الجدول رقم (24/2/3) والشكل رقم (22/2/3) أن (45) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (52.9%) وافقوا بشدة على أن المعلومات عالية الدقة تساعد في معرفة مواطن الضعف والخلل في أداء المصرف، كما وافق (37) فرداً وبنسبة (43.5%) على ذلك، وكان هنالك (3) أفراد وبنسبة (3.5%) محايدين بخصوص ذلك.

3. الفرضية الثالثة: " التحليل المالي بمؤشرات السيولة بالمصارف يؤثر في كفاءة إدارة السيولة"

العبارة الأولى: تهدف مؤشرات السيولة إلى تقويم كفاءة الداء المصرفي.

يوضح الجدول رقم (25/2/3) والشكل رقم (23/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (25/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	40	%47.1
أوافق	44	%51.8
محايد	1	%1.2
المجموع	85	%100.0

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2013م

شكل رقم (23/2/3)

رسم بياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

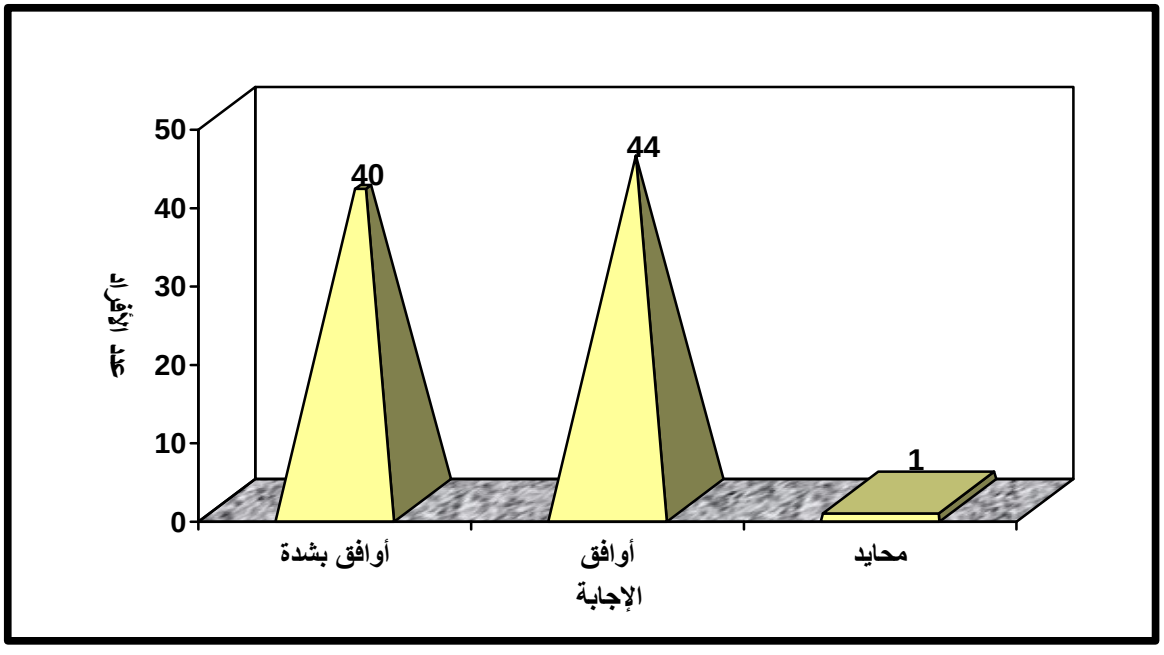

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2013م

يتبين من الجدول رقم (25/2/3) والشكل رقم (23/2/3) أن (44) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (51.8%) وافقوا بشدة على أن مؤشرات السيولة تهدف إلى تقويم كفاءة الداء المصرفي، كما وافق (40) فرداً وبنسبة (47.1%) وكان هنالك فرداً واحداً وبنسبة (1.2%) محايد بخصوص ذلك.

العبارة الثانية: تعمل مؤشرات السيولة على تحديد نسبة السيولة بالمصرف.

يوضح الجدول رقم (26/2/3) والشكل رقم (24/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (26/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	47	%55.3
أوافق	34	%40.0
محايد	3	%3.5
لا أوافق	1	%1.2
المجموع	85	%100.0

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2013م

شكل رقم (24/2/3)

رسم بياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

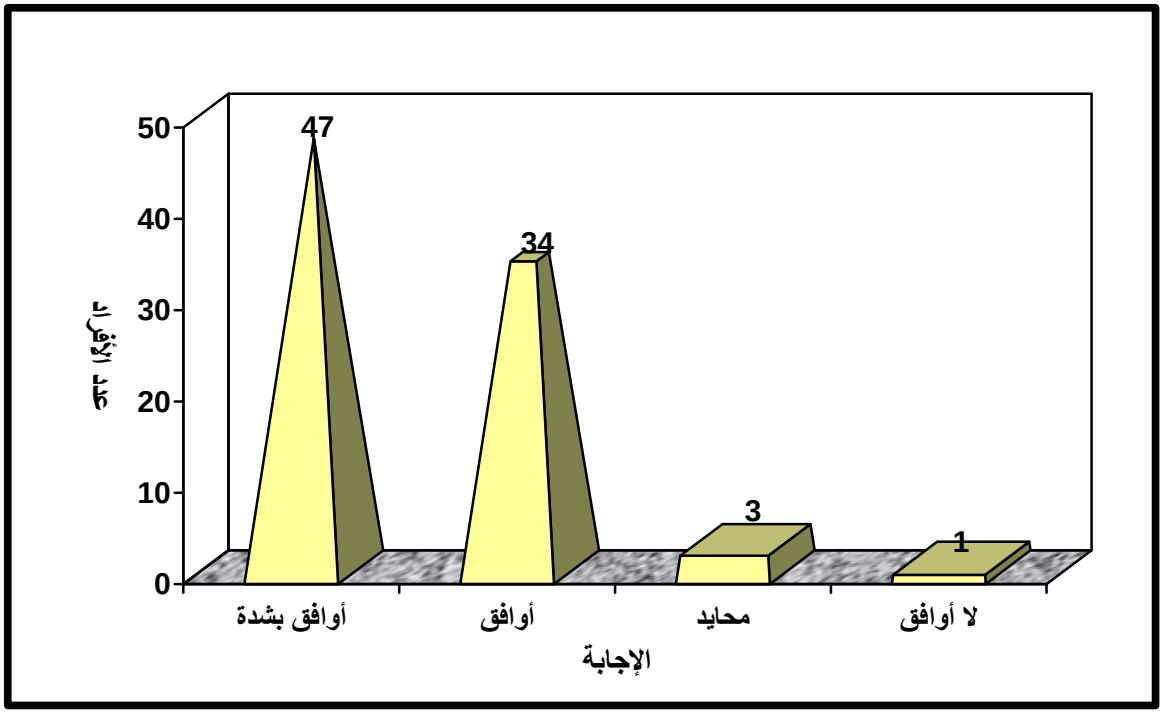

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2013م

يتبين من الجدول رقم (26/2/4) والشكل رقم (24/2/4) أن (47) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (55.3%) وافقوا بشدة على أن مؤشرات السيولة تعمل على تحديد نسبة السيولة بالمصرف، كما وافق (34) فرداً وبنسبة (40.0%) على ذلك، وكان هناك (3) أفراد وبنسبة (3.5%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (1.2%) على ذلك.

العبارة الثالثة: تعمل مؤشرات السيولة إلى الأكتشاف المبكر لإنخفاض مستويات كفاء إدارة السيولة بالمصرف.

يوضح الجدول رقم (27/2/3) والشكل رقم (25/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (27/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	45	%52.9
أوافق	36	%42.4
محايد	4	%4.7
المجموع	85	%100.0

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2013م

شكل رقم (25/2/3)

رسم بياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

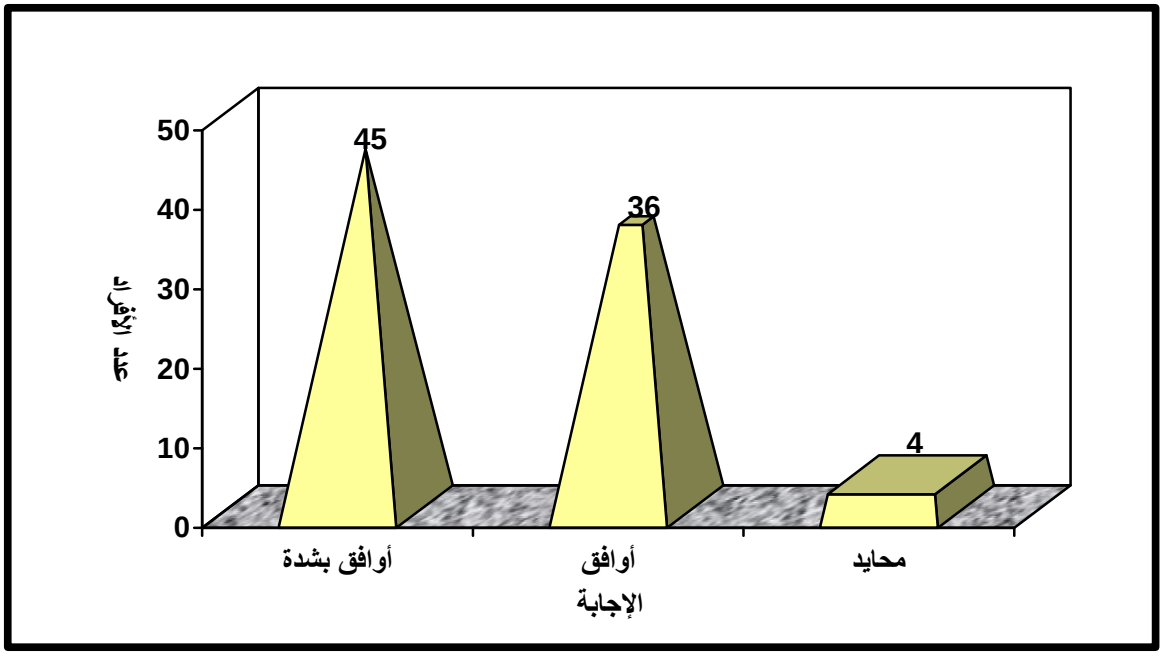

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2013م

يتبين من الجدول رقم (27/2/3) والشكل رقم (25/2/3) أن (45) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (52.9%) وافقوا بشدة على إن مؤشرات السيولة تعمل إلى الأكتشاف المبكر لإنخفاض مستويات كفاء إدارة السيولة بالمصرف، كما وافق (36) فرداً وبنسبة (42.4%) على ذلك، وكان هناك (4) أفراد وبنسبة (4.7%) محايدين بخصوص ذلك.

العبارة الرابعة: الإلتزام بمؤشرات السيولة يؤدي لرفع كفاءة إدارة السيولة بالمصرف.

يوضح الجدول رقم (28/2/3) والشكل رقم (26/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (28/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	50	%58.8
أوافق	33	%38.8
محايد	1	%1.2
لا أوافق	1	%1.2
المجموع	85	%100.0

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2013م

شكل رقم (26/2/3)

رسم بياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

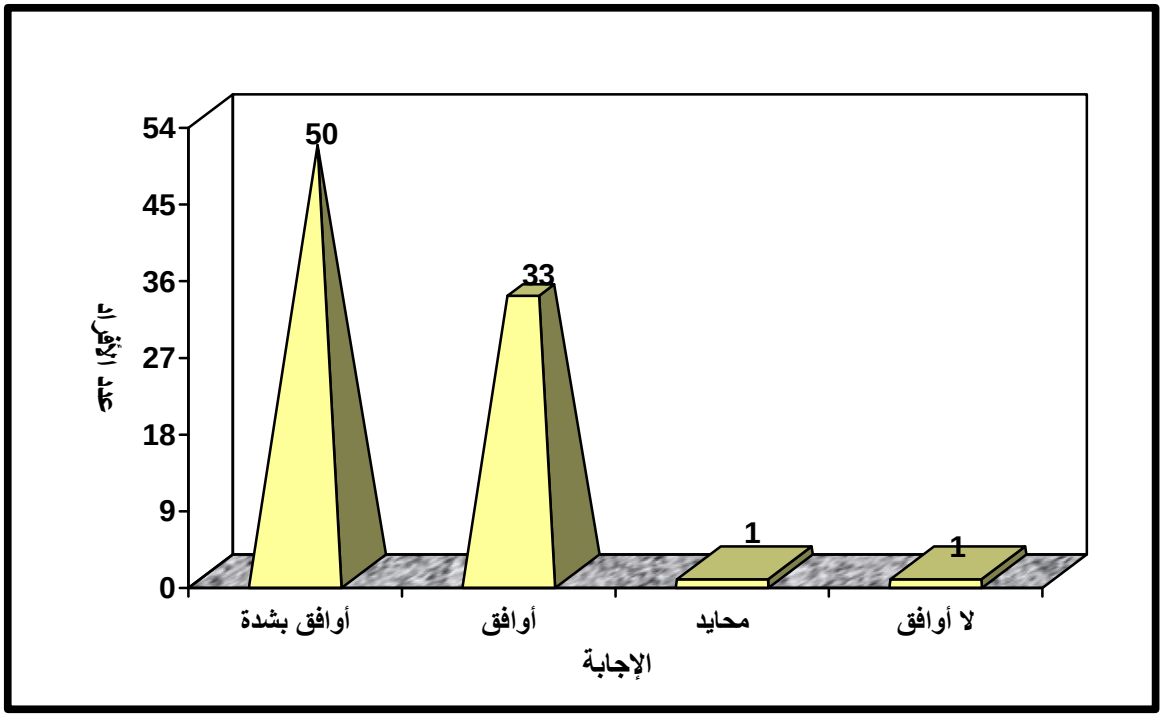

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2013م

يتبين من الجدول رقم (28/2/3) والشكل رقم (26/2/3) أن (50) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (58.8%) وافقوا بشدة على أن الإلتزام بمؤشرات السيولة يؤدي لرفع كفاءة إدارة السيولة بالمصرف، كما وافق (33) فرداً وبنسبة (38.8%) وكان هناك فرداً واحداً وبنسبة (1.2%) محايد بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (1.2%) على ذلك.

العبارة الخامسة: يعمل قياس مؤشرات السيولة على زيادة المنافسة وزيادة عدد المستثمرين.

يوضح الجدول رقم (29/2/3) والشكل رقم (27/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (29/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	31	%36.5
أوافق	41	%48.2
محايد	12	%14.1
لا أوافق	1	%1.2
المجموع	85	%100.0

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2013م

شكل رقم (27/2/3)

رسم بياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

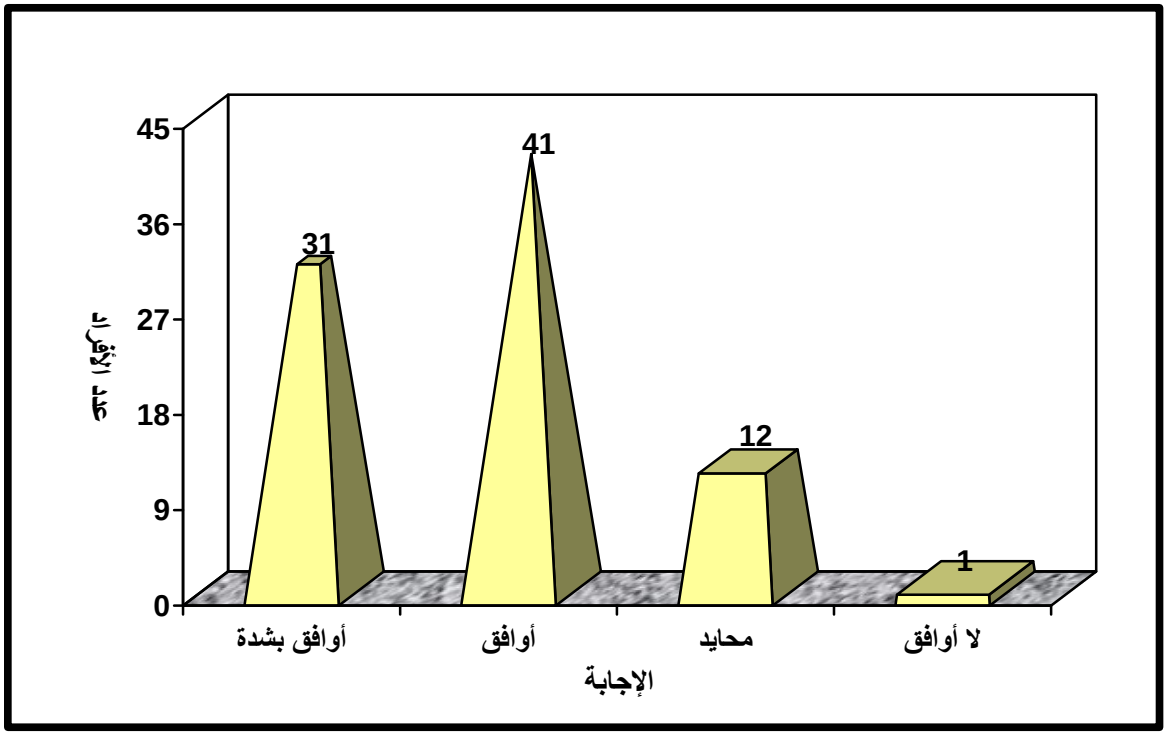

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2013م

يتبين من الجدول رقم (29/2/3) والشكل رقم (27/2/3) أن (41) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (48.2%) وافقوا على أن قياس مؤشرات السيولة يعمل على زيادة المنافسة وزيادة عدد المستثمرين، كما وافق بشدة (31) فرداً وبنسبة (36.5%)، وكان هناك (12) فرداً وبنسبة (14.1%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (1.2%) على ذلك.

العبارة السادسة: يعمل قياس مؤشرات السيولة إلى إعطاء معلومات دقيقة وصحيحة توضح موقف السيولة بالمصرف.

يوضح الجدول رقم (30/2/3) والشكل رقم (28/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة.

جدول رقم (30/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	49	%57.6
أوافق	35	%41.2
محايد	1	%1.2
المجموع	85	%100.0

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2013م

شكل رقم (28/2/3)

رسم بياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة

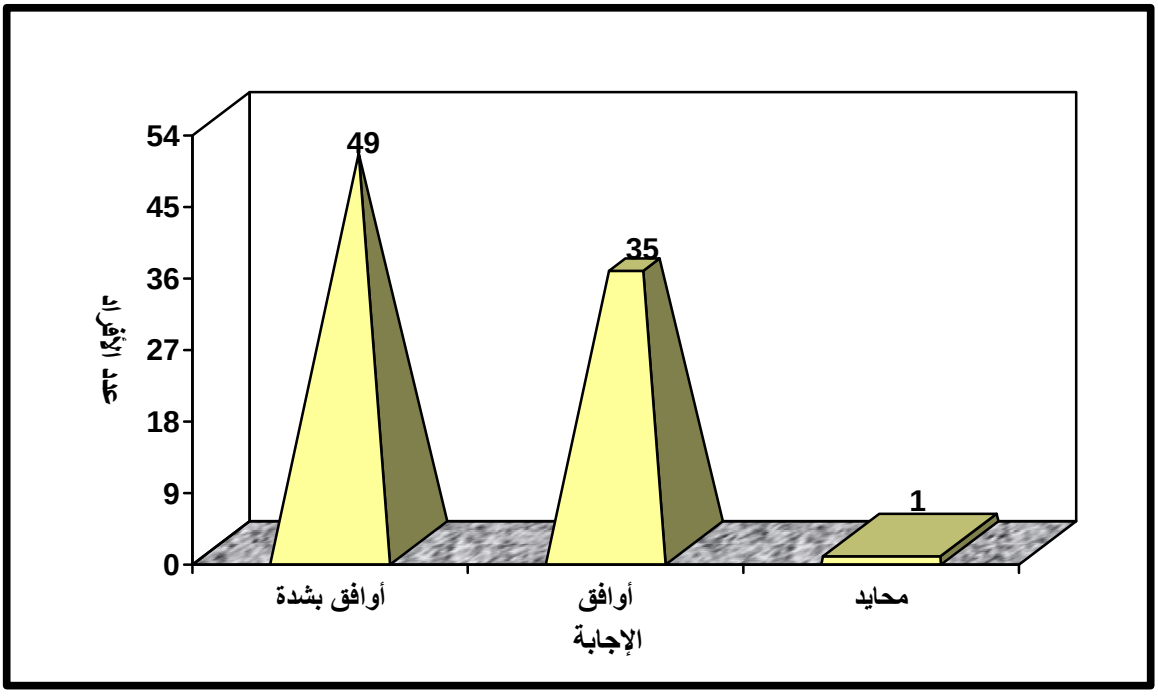

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2013م

يتبين من الجدول رقم (30/2/3) والشكل رقم (28/2/3) أن (49) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (57.6%) وافقوا بشدة على أن قياس مؤشرات السيولة يعمل إلى إعطاء معلومات دقيقة وصحيحة توضح موقف السيولة بالمصرف، كما وافق (35) فرداً وبنسبة (41.2%) على ذلك وكان هناك فرداً واحداً وبنسبة (1.2%) محايد بخصوص ذلك.

اختبار صحة الفرضيات

للإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من فرضياتها سيتم حساب الوسيط لكل عبارة من عبارات الاستبيان والتي تبين آراء عينة الدراسة بخصوص دور التحليل المالي في رفع كفاءة إدارة السيولة بالمصارف، حيث تم إعطاء الدرجة (5) كوزن لكل إجابة "أوافق بشدة"، والدرجة (4) كوزن لكل إجابة "أوافق"، والدرجة (3) كوزن لكل إجابة "محايد"، والدرجة (2) كوزن لكل إجابة "لا أوافق"، والدرجة (1) كوزن لكل إجابة "لا أوافق بشدة". إن كل ما سبق ذكره وحسب متطلبات التحليل الإحصائي هو تحويل المتغيرات الاسمية إلى متغيرات كمية، وبعد ذلك سيتم استخدام اختبار مربع كاي لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات كل فرضية.

يوضح الشكل التالي النموذج التصويري لمتغيرات الدراسة حسب فرضياتها :

شكل رقم (29/2/3)

النموذج التصويري للدراسة حسب فرضياتها

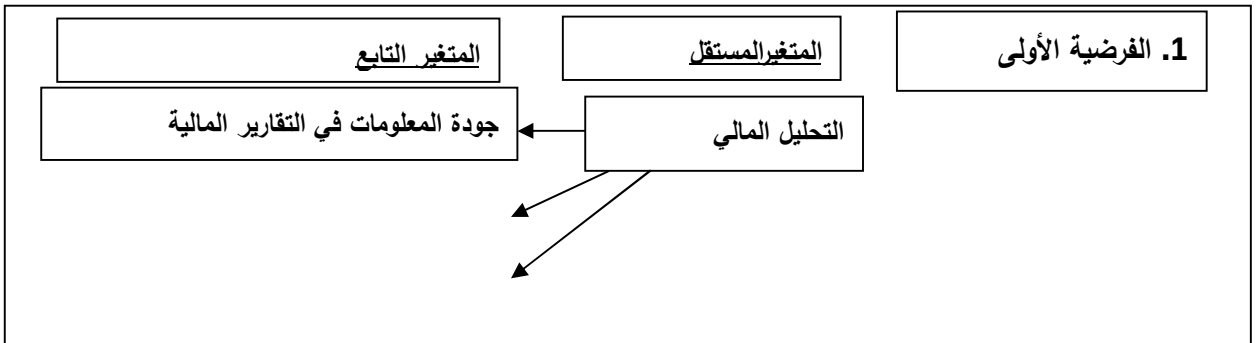

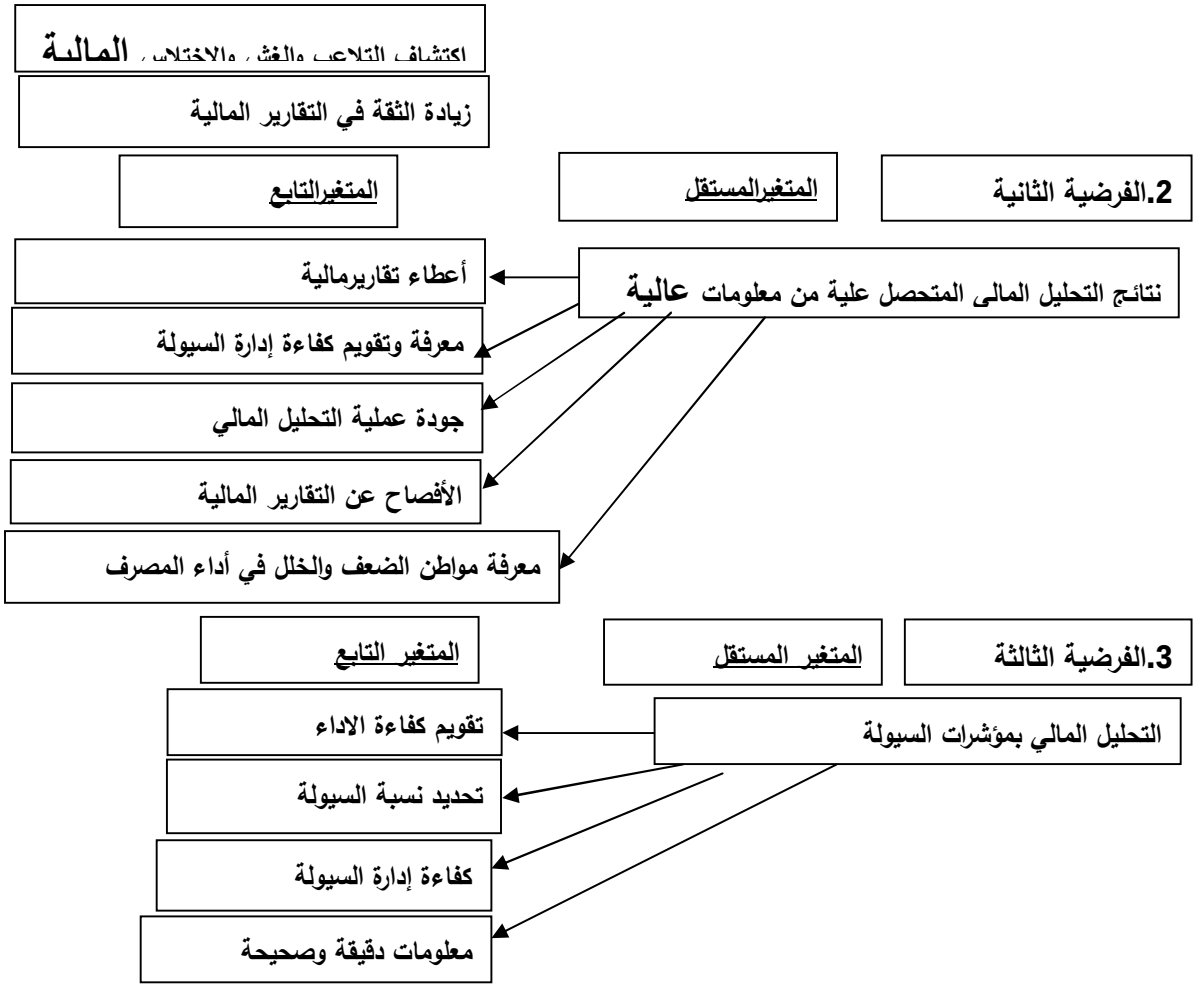

المصدر :إعداد الباحثة ،2013م.

1. عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي:

" **التحليل المالي يؤثر على كفاءة إدارة السيولة** ".

ويوضح الشكل التالي المتغيرالمستقل والمتغيرات التابعة للفرضية الاولى

شكل رقم (30/2/3)

المتغيرالمستقل والمتغيرات التابعة للفرضية الاولى

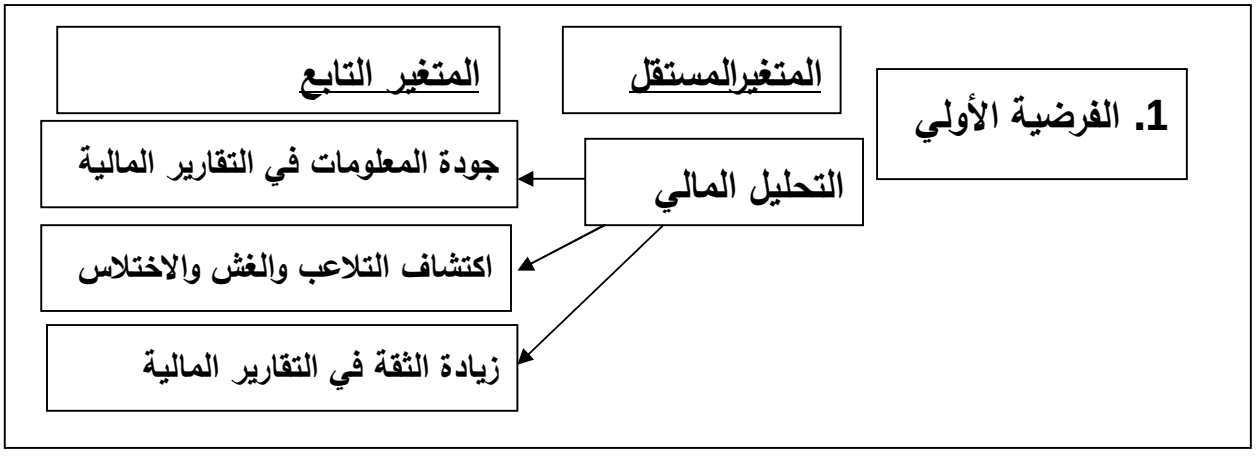

المصدر : إعداد الباحثة ، 2013م.

للتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الأولى، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعةً، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (31/2/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	التحليل المالي يعمل على توفير مؤشرات دقيقة تساعد في رفع كفاءة إدارة السيولة	5	موافق بشدة
2	يتطلب القيام بعملية التحليل المالي الإلتزام بمعايير السلوك المهني مما يساعد على تحقيق جودة المعلومات في التقارير المالية	5	موافق بشدة
3	الإلتزام بتطبيق التحليل المالي يساعد على سرعة إكتشاف التلاعب والغش والإختلاس	5	موافق بشدة
4	التحليل المالي يساعد على تصميم معايير تفي برغبات المستفيدين من رفع كفاءة إدارة السيولة	4	موافق
5	تتطلب عملية التحليل المالي وجود محلل مالي يعمل على تدعيم إستقلالية المحلل المالي الخارجي	4	موافق
6	التحليل المالي يساعد في زيادة الثقة في التقارير المالية	5	موافق بشدة
7	الإلتزام بالتحليل المالي يؤدي إلى تقارير مالية أكثر شفافية مما يزيد من رفع كفاءة إدارة السيولة	5	موافق بشدة
8	إلمام الإدارة بمزايا التحليل المالي يؤدي إلى زيادة كفاءة إدارة السيولة	5	موافق بشدة
	جميع العبارات	5	موافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2013م

يتبين من الجدول رقم (31/2/3) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن التحليل المالي يعمل على توفير مؤشرات دقيقة تساعد في رفع كفاءة إدارة السيولة.

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن القيام بعملية التحليل المالي يتطلب الإلتزام بمعايير السلوك المهني مما يساعد على تحقيق جودة المعلومات في التقارير المالية.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن الإلتزام بتطبيق التحليل المالي يساعد على سرعة إكتشاف التلاعب والغش والإختلاس.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن التحليل المالي يساعد على تصميم معايير تفي برغبات المستفيدين من رفع كفاءة إدارة السيولة.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عملية التحليل المالي تتطلب وجود محلل مالي يعمل على تدعيم إستقلالية المحلل المالي الخارجي.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن التحليل المالي يساعد في زيادة الثقة في التقارير المالية.

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن الإلتزام بالتحليل المالي يؤدي إلى تقارير مالية أكثر شفافية مما يزيد من رفع كفاءة إدارة السيولة.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن إلمام الإدارة بمزايا التحليل المالي يؤدي إلى زيادة كفاءة إدارة السيولة.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على ما جاء بعبارات الفرضية الأولى.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (9/2/3) إلى رقم (16/2/3) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى، الجدول رقم (32/2/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (32/2/3)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	التحليل المالي يعمل على توفير مؤشرات دقيقة تساعد في رفع كفاءة إدارة السيولة	2	45.27
2	يتطلب القيام بعملية التحليل المالي الإلتزام بمعايير السلوك المهني مما يساعد على تحقيق جودة المعلومات في التقارير المالية	2	44.07
3	الإلتزام بتطبيق التحليل المالي يساعد على سرعة إكتشاف التلاعب والغش والإختلاس	3	67.05
4	التحليل المالي يساعد على تصميم معايير تفي برغبات المستفيدين من رفع كفاءة إدارة السيولة	3	63.09
5	تتطلب عملية التحليل المالي وجود محلل مالي يعمل على تدعيم إستقلالية المحلل المالي الخارجي	3	54.62
6	التحليل المالي يساعد في زيادة الثقة في التقارير المالية	2	39.69
7	الإلتزام بالتحليل المالي يؤدي إلى تقارير مالية أكثر شفافية مما يزيد من رفع كفاءة إدارة السيولة	2	44.07
8	إلمام الإدارة بمزايا التحليل المالي يؤدي إلى زيادة كفاءة إدارة السيولة	2	45.27

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2013م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (45.27) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (9/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن التحليل المالي يعمل على توفير مؤشرات دقيقة تساعد في رفع كفاءة إدارة السيولة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (44.07) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (10/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن القيام بعملية التحليل المالي

يتطلب الإلتزام بمعايير السلوك المهني مما يساعد على تحقيق جودة المعلومات في التقارير المالية.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (67.05) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (11/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن الإلتزام بتطبيق التحليل المالي يساعد على سرعة إكتشاف التلاعب والغش والإختلاس.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (63.09) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (12/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن التحليل المالي يساعد على تصميم معايير تفي برغبات المستفيدين من رفع كفاءة إدارة السيولة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (54.62) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (13/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن عملية التحليل المالي تتطلب وجود محلل مالي يعمل على تدعيم إستقلالية المحلل المالي الخارجي.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة السادسة (39.69) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (14/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن التحليل المالي يساعد في زيادة الثقة في التقارير المالية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة السابعة (44.07) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (15/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين

إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن الإلتزام بالتحليل المالي يؤدي إلى تقارير مالية أكثر شفافية مما يزيد من رفع كفاءة إدارة السيولة.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الثامنة (45.27) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (16/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن إلمام الإدارة بمزايا التحليل المالي يؤدي إلى زيادة كفاءة إدارة السيولة.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الأولى لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها ، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات ، وحيث أن عبارات الفرضية الأولى عددها (8) عبارات وعلى كل منها هناك (85)إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى ستكون (680)إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الأولى بالجدول رقم (33/2/3) والشكل رقم (31/2/3) أدناه:

جدول رقم (33/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	361	%53.1
أوافق	289	%42.5
محايد	25	%3.7
لا أوافق	5	%0.7
المجموع	680	%100.0

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2013م

شكل رقم (31/2/3)

رسم بياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى

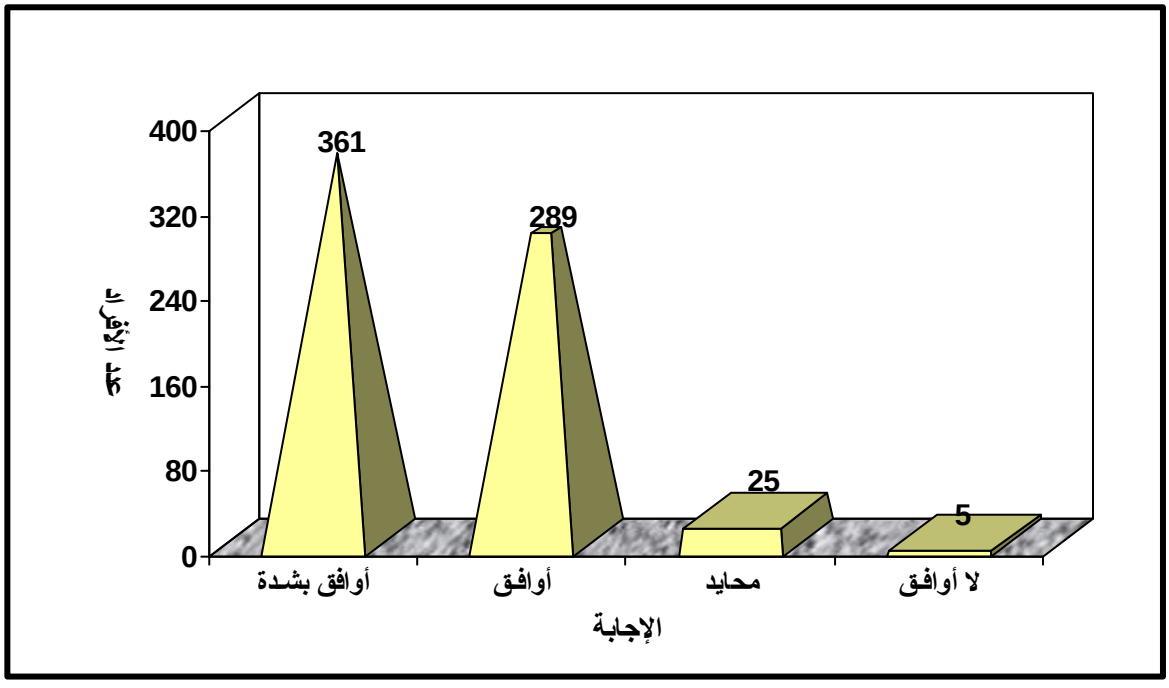

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2013م

يتبين من الجدول رقم (33/2/3) والشكل رقم (31/2/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (361) إجابة وبنسبة (53.1%) موافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى، و(289) إجابة وبنسبة (42.5%) موافقة، و(25) إجابة وبنسبة (3.7%) محايدة على ذلك، و(5) إجابات وبنسبة (0.7%) غير موافقة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى (581.72) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (33/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: " **التحليل المالي يؤثر على كفاءة إدارة السيولة** " قد تحققت.

2. عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي:

" **نتائج التحليل المالي المتحصل عليه من معلومات عالية الدقة تؤثر في معرفة وتقويم كفاءة إدارة السيولة** ".

و يوضح الشكل التالي المتغير المستقل والمتغيرات التابعة للفرضية الثانية :

شكل رقم (32/2/3)

المتغير المستقل والمتغيرات التابعة للفرضية الثانية

2.الفرضية الثانية	**المتغيرالمستقل**	**المتغيرالتابع**

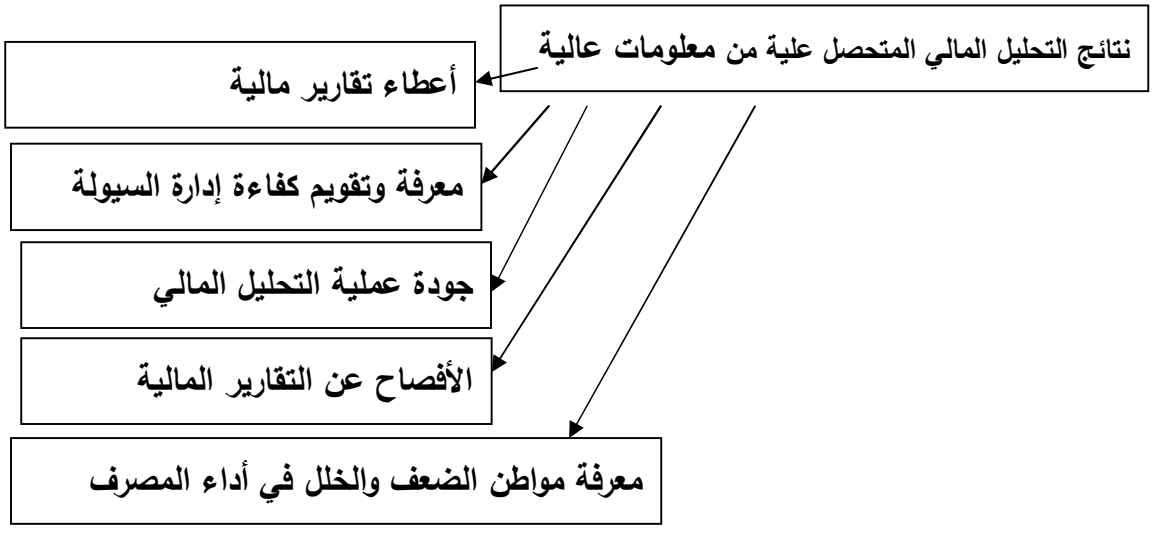

المصدر :إعداد الباحثة ،2013م.

للتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثانية، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعةً، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (34/2/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	المعلومات عالية الدقة تساعد المحلل المالي في إعداد تقارير سليمة	5	موافق بشدة
2	المعلومات عالية الدقة تساعد في معرفة وتقويم كفاءة إدارة السيولة	5	موافق بشدة
3	الإلتزام بمعلومات عالية الدقة يساعد في تحقيق جودة عملية التحليل المالي	5	موافق بشدة
4	المعلومات عالية الدقة تضمن الأفصاح عن التقارير المالية	5	موافق بشدة
5	توفير معلومات عالية الدقة يساعد في إتخاذ قرارات رشيدة	5	موافق بشدة
6	غياب المعلومات عالية الدقة يعرض المصرف لعمليات الإفلاس وعدم توفر السيولة الكافية مما يزعزع ثقة المستثمرين	4	موافق

7	الحصول على معلومات عالية الدقة يساعد في القيام بالتحليل المالي بصورة صحيحة	5	موافق بشدة
8	تساعد المعلومات عالية الدقة في معرفة مواطن الضعف والخلل في أداء المصرف	5	موافق بشدة
	جميع العبارات	5	موافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2013م

يتبين من الجدول رقم (34/2/3) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن المعلومات عالية الدقة تساعد المحلل المالي في إعداد تقارير سليمة.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن المعلومات عالية الدقة تساعد في معرفة وتقويم كفاءة إدارة السيولة.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن الإلتزام بمعلومات عالية الدقة يساعد في تحقيق جودة عملية التحليل المالي.

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن المعلومات عالية الدقة تضمن الأفصاح عن التقارير المالية.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن توفير معلومات عالية الدقة يساعد في إتخاذ قرارات رشيدة.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن غياب المعلومات عالية الدقة يعرض المصرف لعمليات الإفلاس وعدم توفر السيولة الكافية مما يزعزع ثقة المستثمرين.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن الحصول على معلومات عالية الدقة يساعد في القيام بالتحليل المالي بصورة صحيحة.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن المعلومات عالية الدقة تساعد في معرفة مواطن الضعف والخلل في أداء المصرف.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية (5)، وتعني هذه

القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على ما جاء بعبارات الفرضية الثانية.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (17/2/3) إلى رقم (24/2/3) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية، الجدول رقم (35/2/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (35/2/3)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	المعلومات عالية الدقة تساعد المحلل المالي في إعداد تقارير سليمة	2	67.79
2	المعلومات عالية الدقة تساعد في معرفة وتقويم كفاءة إدارة السيولة	2	43.08
3	الإلتزام بمعلومات عالية الدقة يساعد في تحقيق جودة عملية التحليل المالي	2	42.09
4	المعلومات عالية الدقة تضمن الأفصاح عن التقارير المالية	2	32.21
5	توفير معلومات عالية الدقة يساعد في إتخاذ قرارات رشيدة	2	48.09
6	غياب المعلومات عالية الدقة يعرض المصرف لعمليات الإفلاس وعدم توفر السيولة الكافية مما يزعزع ثقة المستثمرين	3	47.28
7	الحصول على معلومات عالية الدقة يساعد في القيام بالتحليل المالي بصورة صحيحة	2	49.72
8	تساعد المعلومات عالية الدقة في معرفة مواطن الضعف والخلل في أداء المصرف	2	35.11

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2013م

يمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (67.79) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (17/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن المعلومات عالية الدقة تساعد المحلل المالي في إعداد تقارير سليمة.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (43.08) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (18/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن المعلومات عالية الدقة تساعد في معرفة وتقويم كفاءة إدارة السيولة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (42.09) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (19/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن الإلتزام بمعلومات عالية الدقة يساعد في تحقيق جودة عملية التحليل المالي.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (32.21) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (20/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن المعلومات عالية الدقة تضمن الأفصاح عن التقارير المالية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (48.09) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (20/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن توفير معلومات عالية الدقة يساعد في إتخاذ قرارات رشيدة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة السادسة (47.28) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (22/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن غياب المعلومات عالية الدقة يعرض المصرف لعمليات الإفلاس وعدم توفر السيولة الكافية مما يزعزع ثقة المستثمرين.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة السابعة (49.72) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة

حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (23/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن الحصول على معلومات عالية الدقة يساعد في القيام بالتحليل المالي بصورة صحيحة.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الثامنة (35.11) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (24/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن المعلومات عالية الدقة تساعد في معرفة مواطن الضعف والخلل في أداء المصرف.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الثانية لكل العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الثانية عددها (8) عبارات وعلى كل منها هناك (85) إجابة هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية ستكون (680) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الثانية بالجدول رقم (36/2/3) والشكل رقم (33/2/3) أدناه:

جدول رقم (36/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	396	%58.2
أوافق	260	%38.2
محايد	20	%2.9
لا أوافق	4	%0.6
المجموع	680	%100.0

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2013م

شكل رقم (33/2/3)

رسم بياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية

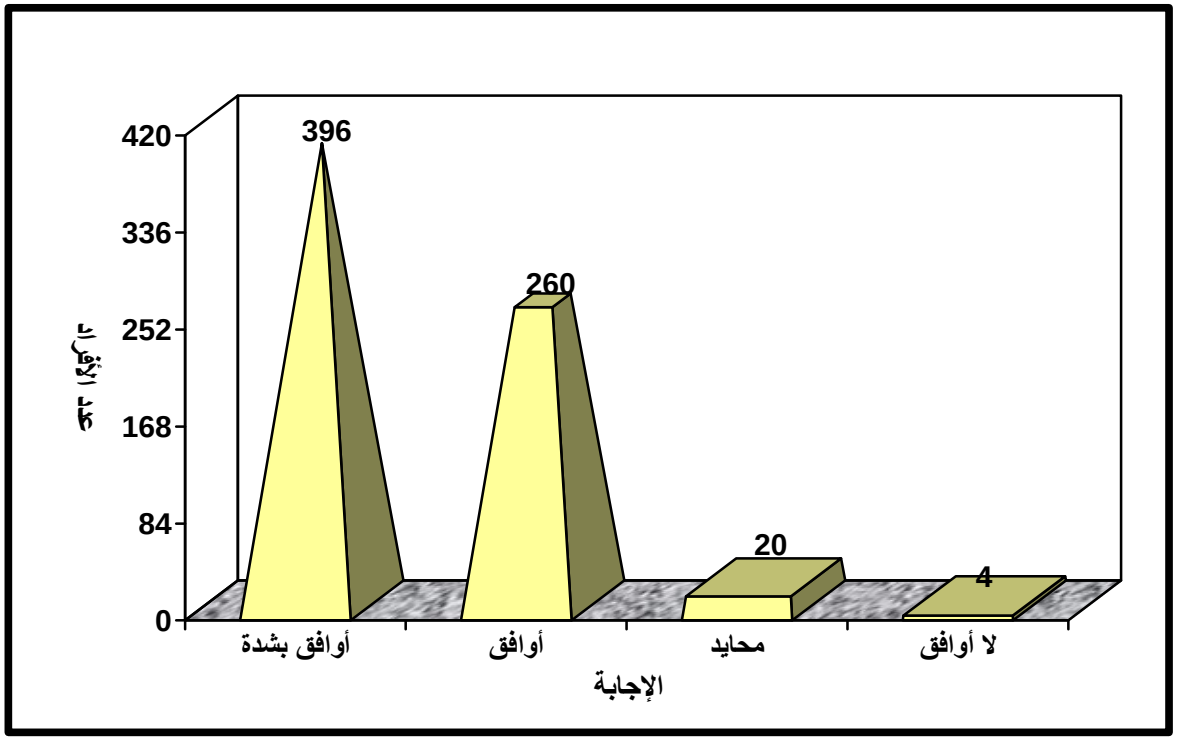

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2013م

يتبين من الجدول رقم (36/2/3) والشكل رقم (33/2/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (396) إجابة وبنسبة (58.2%) موافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية، و(260) إجابة وبنسبة (38.2%) موافقة، و(20) إجابة وبنسبة (2.9%) محايدة على ذلك، و(4) إجابات وبنسبة (0.6%) غير موافقة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية (642.54) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (36/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: "**نتائج التحليل المالي المتحصل عليه من معلومات عالية الدقة تؤثر في معرفة وتقويم كفاءة إدارة السيولة**" قد تحققت.

3. عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتي:

" **التحليل المالي بمؤشرات السيولة بالمصارف يؤثر في كفاءة إدارة السيولة** ".

يوضح الشكل التالي المتغير المستقل والمتغيرات التابعة للفرضية الثالثة :

شكل رقم (34/2/3)

المتغير المستقل والمتغيرات التابعة للفرضية الثالثة

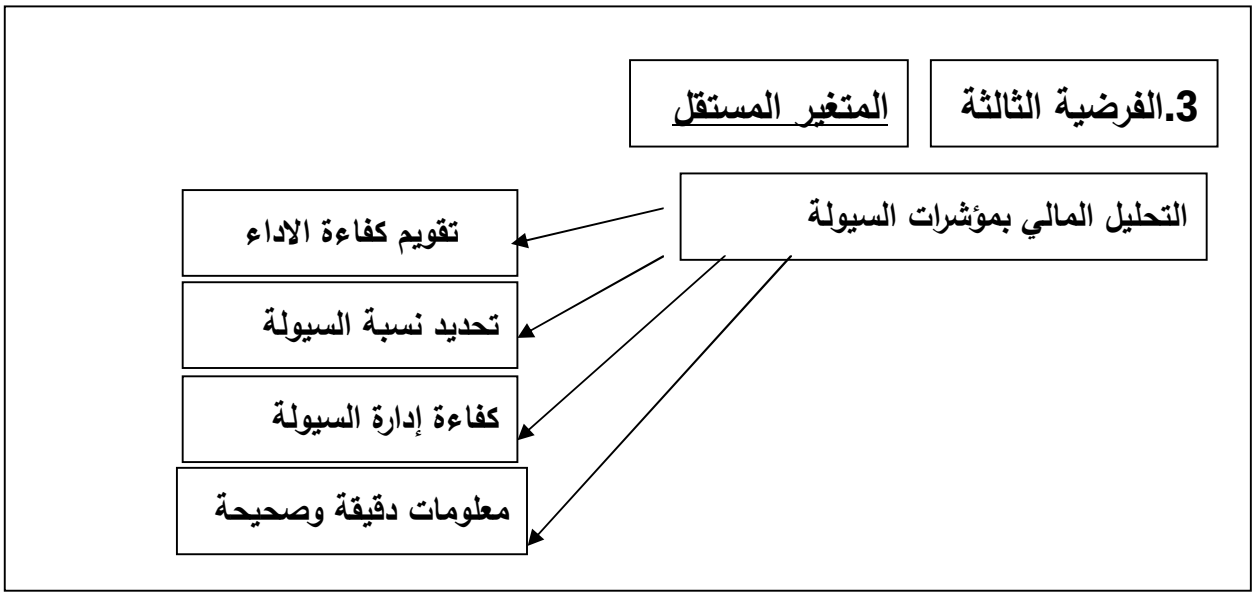

المصدر :إعداد الباحثة ،2013م.

للتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثالثة، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعةً، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (37/2/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	تهدف مؤشرات السيولة إلى تقويم كفاءة الاداء المصرفي	4	موافق
2	تعمل مؤشرات السيولة على تحديد نسبة السيولة بالمصرف	5	موافق بشدة
3	تعمل مؤشرات السيولة إلى الأكتشاف المبكر لإنخفاض مستويات كفاء إدارة السيولة بالمصرف	5	موافق بشدة
4	الإلتزام بمؤشرات السيولة يؤدي لرفع كفاءة إدارة السيولة بالمصرف	5	موافق بشدة
5	يعمل قياس مؤشرات السيولة على زيادة المنافسة وزيادة عدد المستثمرين	4	موافق
6	يعمل قياس مؤشرات السيولة إلى إعطاء معلومات دقيقة وصحيحة توضح موقف السيولة بالمصرف	5	موافق بشدة

	جميع العبارات	5	موافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2013م

يتبين من الجدول رقم (37/2/3) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن مؤشرات السيولة تهدف إلى تقويم كفاءة الأداء المصرفي.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن مؤشرات السيولة تعمل على تحديد نسبة السيولة بالمصرف.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن مؤشرات السيولة تعمل إلى الأكتشاف المبكر لإنخفاض مستويات كفاء إدارة السيولة بالمصرف.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن الإلتزام بمؤشرات السيولة يؤدي لرفع كفاءة إدارة السيولة بالمصرف.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن قياس مؤشرات السيولة يعمل على زيادة المنافسة وزيادة عدد المستثمرين.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن قياس مؤشرات السيولة يعمل إلى إعطاء معلومات دقيقة وصحيحة توضح موقف السيولة بالمصرف.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على ما جاء بعبارات الفرضية الثالثة.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (25/2/3) إلى رقم (30/2/3) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثالثة، الجدول رقم (38/2/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (38/2/3)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثالثة

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي

1	تهدف مؤشرات السيولة إلى تقويم كفاءة الاداء المصرفي	2	39.84
2	تعمل مؤشرات السيولة على تحديد نسبة السيولة بالمصرف	3	73.82
3	تعمل مؤشرات السيولة إلى الأكتشاف المبكر لإنخفاض مستويات كفاءة إدارة السيولة بالمصرف	2	32.78
4	الإلتزام بمؤشرات السيولة يؤدي لرفع كفاءة إدارة السيولة بالمصرف	3	83.99
5	يعمل قياس مؤشرات السيولة على زيادة المنافسة وزيادة عدد المستثمرين	3	46.15
6	يعمل قياس مؤشرات السيولة إلى إعطاء معلومات دقيقة وصحيحة توضح موقف السيولة بالمصرف	2	43.01

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2013م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (39.84) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (25/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن مؤشرات السيولة تهدف إلى تقويم كفاءة الأداء المصرفي.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (73.82) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (26/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن مؤشرات السيولة تعمل على تحديد نسبة السيولة بالمصرف.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (32.78) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (27/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن مؤشرات السيولة تعمل إلى الأكتشاف المبكر لإنخفاض مستويات كفاء إدارة السيولة بالمصرف.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (83.99) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (28/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين

إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن الإلتزام بمؤشرات السيولة يؤدي لرفع كفاءة إدارة السيولة بالمصرف.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (46.15) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (29/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن قياس مؤشرات السيولة يعمل على زيادة المنافسة وزيادة عدد المستثمرين.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة السادسة (43.01) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (29/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن قياس مؤشرات السيولة يعمل إلى إعطاء معلومات دقيقة وصحيحة توضح موقف السيولة بالمصرف.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الثالثة لكل العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الثالثة عددها (6) عبارات وعلى كل منها هناك (85)إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة ستكون (510)إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الثالثة بالجدول رقم (39/2/3) والشكل رقم (35/2/3) أدناه:

جدول رقم (39/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	262	%51.4
أوافق	223	%43.7
محايد	22	%4.3
لا أوافق	3	%0.6
المجموع	510	%100.0

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2013م

شكل رقم (35/2/3)

رسم بياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة

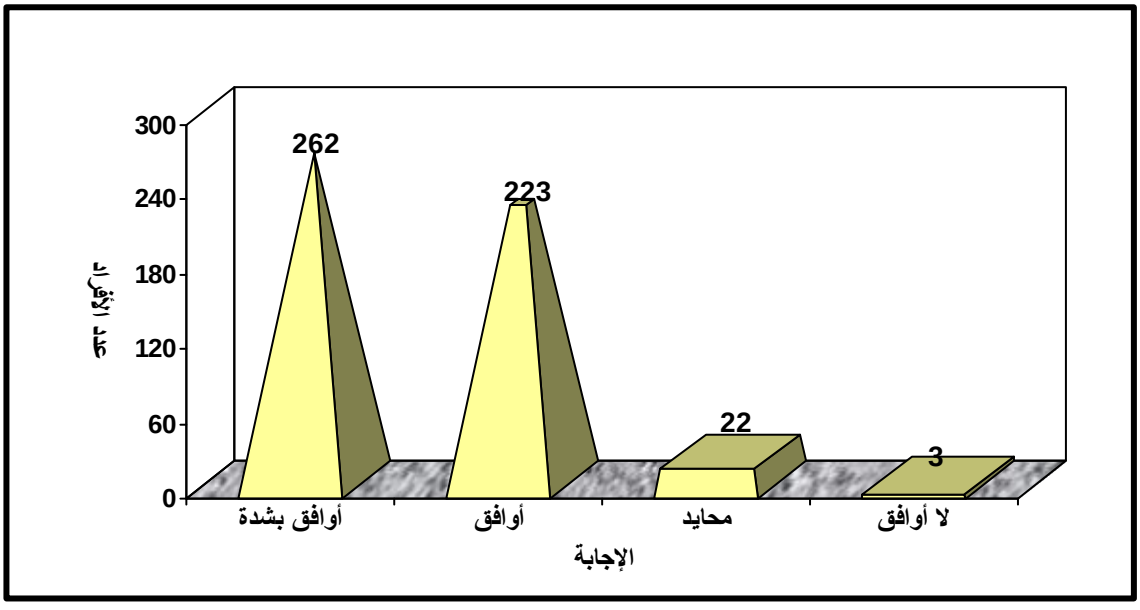

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2013م

يتبين من الجدول رقم (39/2/3) والشكل رقم (35/2/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (262) إجابة وبنسبة (51.4%) موافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة، و(223) إجابة وبنسبة (43.7%) موافقة، و(22) إجابة وبنسبة (4.3%) محايدة على ذلك، و(3) إجابات وبنسبة (0.6%) غير موافقة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة (422.28) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (39/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: " **التحليل المالي بمؤشرات السيولة بالمصارف يؤثر في كفاءة إدارة السيولة** " قد تحققت.

ويمكن تلخيص نتائج تحقق فرضيات الدراسة الثلاث بالجدول (40/2/3) والشكل (36/2/3) أدناه:

الجدول (40/2/3)

ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة

ت	الفرضيات	قيمة مربع كاي
1	التحليل المالي يؤثر على كفاءة إدارة السيولة	581.72
2	نتائج التحليل المالي المتحصل عليه من معلومات عالية الدقة تؤثر في معرفة وتقويم كفاءة إدارة السيولة	642.54
3	التحليل المالي بمؤشرات السيولة بالمصارف يؤثر في كفاءة إدارة السيولة	422.28

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2013م

شكل رقم (36/2/3)

ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة

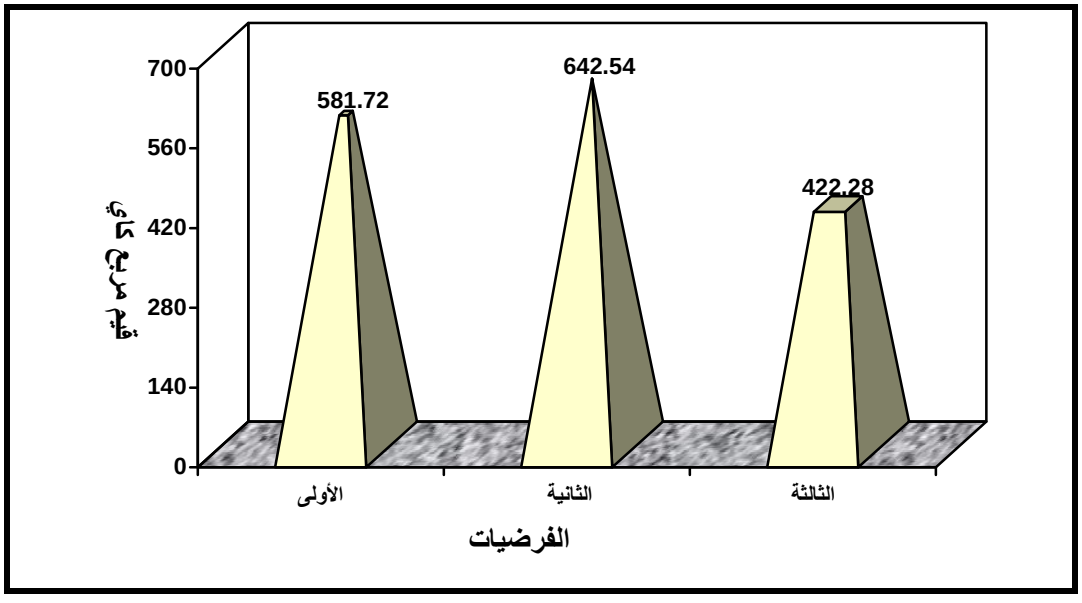

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2013م

يتبين من الجدول (40/2/3) والرسم البياني (36/2/3) وبحسب قيم اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بجميع فرضيات الدراسة أن فرضية الدراسة الثانية تحققت بالمرتبة الأولى اعتماداً على أكبر قيمة لمربع كاي البالغة (642.54)، يليها تحقق الفرضية الأولى بالمرتبة الثانية اعتماداً على أكبر ثاني قيمة لاختبار مربع كاي البالغة (581.72)، وأخيراً تحقق الفرضية الثالثة بالمرتبة الثالثة اعتماداً على ثالث أكبر قيمة لمربع كاي البالغة (422.28).

الخاتمـة

وتشتمل علي الآتي :

أولاً : النتائج

ثانياً : التوصيات

اولاً : النتائج

من خلال عرض الدراسة توصلت الباحثة الى النتائج التالية :

1. يعمل التحليل المالي على توفير مؤشرات تساعد في رفع كفاءة ادارة السيولة .
2. يساعد التحليل المالي على تصميم معايير تفي برغبات المستفيدين من رفع كفاءة ادارة السيولة.
3. تساعد المعلومات عالية الدقة المحلل المالي في اعداد تقارير مالية.
4. تهدف مؤشرات السيولة الى تقويم كفاءة الاداء المصرفي .
5. يساعد قياس مؤشرات السيولة على اعطاء معلومات دقيقة وصحيحة توضح موقف السيولة بالمصرف .
6. تطبيق التحليل المالي يساعد على سرعة اكتشاف التلاعب والغش والاختلاس .
7. تتطلب عملية التحليل المالي وجود محلل مالي يعمل علي تدعيم استقلالية المحلل المالى الخارجى.
8. يساعد التحليل المالى في زيادة الثقة في التقارير المالية.
9. يؤدي التحليل المالى الى تقارير مالية اكثر شفافية مما يزيد من رفع كفاءة ادارة السيولة.
10. تؤدي المعلومات عالية الدقة الى الأفصاح عن التقارير المالية .
11. المعلومات عالية الدقة تساعد في معرفة وتقويم كفاءة ادارة السيولة .
12. غياب المعلومات عالية الدقة يعرض المصرف لعمليات الإفلاس وعدم توفر السيولة الكافية ممايزعزع ثقة المستثمرين .
13. الحصول علي معلومات عالية الدقة يساعد في القيام بالتحليل المالي بصورة صحيحة .
14. تساعد المعلومات عالية الدقة في معرفة مواطن الضعف والخلل في اداءالمصرف

ثانياً : التوصيات

بعد استعراض نتائج الدراسة أوصت الباحثة بالآتي :

1. ضرورة المام الادارة بمزايا التحليل المالي .
2. الإلتزام بتطبيق معايير السلوك المهني في عملية التحليل المالي .
3. الإلتزام بمعلومات عالية الدقة يساعد الادارة في تحقيق جودة عملية التحليل المالي .
4. الإلتزام بقياس مؤشرات السيولة يساعد على الاكتشاف المبكر لأنخفاض مستويات كفاءة ادارة السيولة .
5. ضرورة قياس مؤشرات السيولة يساعد على زيادة عدد المستثمرين .
6. ضرورة توفير معلومات عالية الدقة يساعد في اتخاذ قرارات رشيدة .
7. الإلتزام بمؤشرات السيولة يعمل علي تحديد نسبة السيولة بالمصرف.
8. ضرورة التطرق للدراسات الآتية :
   أ. دور التحليل المالي في تحديد مؤشرات السيولة المصرفية .
   ب. دور السيولة المصرفية في دعم الاقتصاد السوداني .
   ج. دور التحليل المالي في رفع الاداء للقوائم المالية .

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القران الكريم

أولاً : المراجع باللغة العربية

أ. **الكتب**

1. أحمد حلمي جمعة وأخرون ، **نظم المعلومات المحاسبية – مدخل تطبيقي معاصر** ، (عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع ،2007م) .
2. أبو الفتوح علي فضالة ،**الهياكل التمويلية** ،(أمبابة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، 1994م).
3. أحمد صلاح عطية ، **مشاكل المحاسبة والافصاح في صناديق الأستثمار** ،(القاهرة : الدار الجامعية ، 2003م) .
4. الدسوقي حامد أبو زيد ، **إدارة البنوك** ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 1994م).
5. ابراهيم الكراسنة ، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة علي البنوك وأدارة المخاطر** ،(ابوظبي ، 2006).
6. أحمد ابوالفتوح الناقة ، **نظرية النقود والبنوك والاسواق المالية – مدخل حديث للنظرية النقدية والاسواق المالية** ، (القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة ،1994).
7. أسامة عبد الخالق الأنصاري ، **إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية** ، (القاهرة : الدار الجامعية ،1992م) .
8. إسماعيل محمد السيد ، **الإدارة الاستراتيجية** ، (الإسكندرية : مكتبة العربي الحديثة،1997) .
9. ابراهيم محمد علي طاهر الجزراوي واخرون ،**المحاسبة في النشاط المصرفي** ، (بغداد ، مطبعة الزمان ،1989م).

10. أحمد نبيل النمري ، **مبادئ في العلوم المصرفية** ، (عمان : المطبعة الاردنية ،1981م).
11. ـــ ، **دراسات في الثقافة المصرفية** ، (عمان :المطبعة الوطنية ،1984م)
12. الطاهر لطرش ، **تقنيات البنوك** ، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ،2003م).
13. جليل كاظم مدلول العارضي ، د. أرشد عبد الأمير جاسم الشمري ، **استراتيجيات الإدارة المالية**، (عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ،2012م).
14. جميل أحمد توفيق ، **الإدارة المالية** ، (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، 1970م).
15. جميل الزيدانين ، **أساسيات في الجهاز المالي المنظور العملي** ، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر ،1998).
16. حلمي محمود نمر ، **بحوث في نظرية المحاسبة** ، (القاهرة :الدارالجامعية ،1997).
17. حمزة الشمخي ، إبراهيم الجزراوي ، **الادارة المالية الحديثة –منهج علمي وتحليلي في اتخاذ القرارات** ،(عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ،1998م).
18. حمزة محمود الزبيدي ،**الادارة المالية المتقدمة** ، (عمان : الوراق للنشر والتوزيع ،2004م).
19. حامد محمد هنيدي ، عبد الرحمن محمود عليان ، **محاسبة وادارة البنوك** ،(القاهرة : شركة اربسك للنشر ، 1983م).
20. حدة رايس ، **دور البنك المركزى في اعادة تجديد السيولة في البنوك الاسلامية** ،(القاهرة : مكتبة ايتراك،2009).
21. خليل الشماع ،**الادارة المالية** ، (بغداد: مطبعة الزهراء ،1975) .
22. ـــ ، **التحليل المالي للعميل المصرفي مع التأكيد على الشركات** ، (عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، 1988م) .
23. _____ ، **مصارف المستقبل - الإستراتيجية المصرفية** ، (عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، 1997م) .
24. خليل الشماع ، خالد عبد الله أمين ، **التحليل المالي للمصارف** ، (بيروت : اتحاد المصارف العربية ، 1990م) .
25. ـــ ، **التحليل المالي للمصارف** ، (بيروت : اتحاد المصارف العربية، الطبعة الثانية ،1992م) .
26. خلدون إبراهيم الشديقان ، **إدارة وتحليل مالي** ، (عمان : دار وائل للنشر ، الطبعة الاولي، 2001م).
27. خالد جمال جهارات واخرون ، **مبادي المحاسبة المالية** ، (عمان : إثراء للنشر والتوزيع ، 2009م).
28. خيري علي الجزيري ، **ادارة مالية** ، (القاهرة : مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ،1993).
29. خيرت ضيف وآخرون ، **دراسات في المحاسبة المالية** ، (بيروت : الدار الجامعية ، 1982م).
30. خالد أمين عبد الله ، **علم تدقيق الحسابات** ، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ، 1999م – 2000م).

31. ـــ، **العمليات المصرفية – الطرق المحاسبية الحديثة** ، (عمان : دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية ،2000م).
32. دريد كامل ال شبيب ، **الادارة المالية المعاصرة**، (عمان :دار المسيره للنشر والتوزيع ،2007م).
33. ديو بلوفان دالين ، **مناهج البحث في علم النفس** ، ترجمة محمد نبيل ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، 1977م) .
34. رضوان حلوة حنان ، **تطور الفكر المحاسبي-مدخل نظرية المحاسبة** ، (عمان :مكتبة دارالثقافة للنشر والتوزيع ،1998).
35. رضوان وليد العمار ،**أساسيات في الإدارة المالية** ،(عمان : دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع ،1997م).
36. رمضان الشراح واخرون ، **البنوك التجارية** ، (الكويت : شركة المكتبات الكويتية ،2002م) .
37. زياد سليم رمضان ، **أساسيات في الادارة المالية**، (عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، 1996م).
38. سمير محمد عبد العزيز ، **التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية** ، (الإسكندرية : مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية ، 1997م).
39. سيد الهواري ، **إدارة البنوك** ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 1973م) .
40. ـــ ، **الإدارة المالية- منهج اتخاذ القرارات** ، (القاهرة : مكتبة عين شمس والمكتبات الكبرى بمصر والعالم العربي ، 1996م) .
41. سامح محمد رضا رياض ، **إكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية** ،(الرياض: معهد الادارة العامة ،مركز البحوث ،2010م).
42. سعيد سامي الحلاق ، محمد محمود العجلوني ،**النقود والبنوك والمصارف المركزية** ،(عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،2010م).
43. سامي خليل ، **النقود والبنوك** ،(الكويت : شركة كاظمة ،1982).
44. سمير احمد عسكر ، **أصول الادارة** ، (دبي : دار القلم ،1997م).
45. صادق الحسيني ، **التحليل المالي المحاسبي –دراسة معاصرة في الاصول العلمية وتطبيقاتها**، (عمان : دار المجدلاوي للنشر ، 1998م) .
46. صبحي تادروس قريصة ، د.مدحت محمد العقاد ،**النقود والبنوك والمعاملات الاقتصادية الدولية**، (بيروت : دار النهضة العربية ،1981م).
47. صلاح الأمين ، **النقود والمصارف** ، (بنغازي : غديان للنشر ، 1991م) .
48. ضياء مجيد الموسوي ، **الاقتصاد النقدي** ،(القاهرة : مؤسسة شباب الجامعة ،2000).
49. طارق عبد العال حماد ، **موسوعة معايير المحاسبة ،عرض القوائم المالية** ،(الاسكندرية : الدار الجامعية ،2004م).

50. _____ ، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان – نظرة حالية ومستقبلية** ،(الاسكندرية: الدار الجامعية ،2006).
51. _____ ، **ادارة المخاطر** ،(الاسكندرية : الدار الجامعية ،2008م).
52. عبد الستار مصطفى الصباح واخرون ،**الادارة المالية - أطر نظرية وحالات علمية** ،(عمان : دار وائل للنشر 2003م) .
53. عبد الرحمن توفيق ،**أساسيات التحليل المالي** ،(القاهرة : مركزالخبرات المهنية الادارية ، 2008م).
54. عباس مهدي الشيرازي ، **نظرية المحاسبة** ، (الكويت : ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م) .
55. عبد الناصر محمد سيد درويش ، **مبادئ المحاسبة المالية ،الاصول العلمية والعملية** ، (عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، ،2010).
56. عبد العزيز عبد الرحيم سليمان ، **التمويل والادارة المالية في منشأت الأعمال** ، (الخرطوم : جامعة النيليين ،2004م).
57. عبدالمعطي أرشيد ، حسني علي خربوشي ، **أساسات الادارة المالية** ، (عمان : مؤسسة راما ، 1995م).
58. عدنان هاشم السامرائي ، **الإدارة المالية** ، (عمان : دار زهران للنشر والتوزيع ،1997م).
59. عبد القادر محمد أحمد عبد الله ، خالد بن عبد العزيز السهلاوي ، **اساسبات الإدارة المالية** ، (الاحساء : مطابع السروات للطباعة والنشر ، الطبعة الثالثة ، 1432هـ).
60. عبد الغفار حنفي ، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية** ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 2004م).
61. ـــ،**ادارة المنشات المتخصصة** ، (القاهرة : الدار الجامعية ، 1998م).
62. عثمان حمد محمد خير ، **ادارة السيولة في الاقتصاد الاسلامي** ، (الخرطوم : المعهد العربي للدراسات المصرفية والمالية المنتدي الرابع والثلاثون ،2000م) .
63. علي عثمان حامد ، **الرقابة المصرفية والشرعية علي المصارف الأسلامية** ، (الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2006م) .
64. عثمان بابكر ، **المخاطر المصرفية – نظرة عامة** ، (جدة : المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، 2002م) .
65. عبد الغفار حنفي ، عبد السلام أبو قحف ، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية** ، (القاهرة : الدار الجامعية ، 1991م).
66. ـــ، **ادارة البنوك وتطبيقتها** ، (الاسكندرية : دارالمعرفة الجامعية ، 2000م).
67. فوزي دميان ، خليفة علي ضو ، **مقدمة في المحاسبة المالية** ،(طرابلس : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ، 1990م) .

68. فؤاد توفيق ياسين ، احمد عبد الله درويش ، **المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والاسلامية**، (عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،1996م) .
69. فردويستو يوجين برجام ،**التمويل الاداري** ،(القاهرة: دار المريخ للنشر ،1993).
70. فادي محمد الرفاعي ، **المصارف الاسلامية** ، (سوريا : منشورات الحلبي الحقوقية،2004).
71. فائق شقير وأخرون ، **محاسبة البنوك** ،(عمان : دار الميسر ،2000م).
72. لويس كاهين وآخرون ، **منهج البحث في العلوم الاجتماعية والتربوية** ، ترجمة ،كوثر حسن ، (القاهرة : الدار العربية للنشر والتوزيع ، 1993م) .
73. محمود الخلايلة ، **التحليل المالي بإستخدام البيانات المالية** ، (عمان: دار وائل للنشر ،1995).
74. منير شاكر محمد وآخرون ، **التحليل المالي – مدخل صناعة القرارات** ، (عمان : دار وائل للنشر، 2000م) .
75. ـــــ ، **التحليل المالي- مدخل صناعة القرارات** ، (عمان : دار وائل للنشر ، الطبعة الرابعة ، 2005م).
76. ـــــ، **التحليل المالي –مدخل صناعة القرارات** ،(عمان : دار وائل للنشر، الطبعة الخامسة ، 2008م).
77. محمد سعيد عبد الهادي ، **الإدارة المالية – الاستثمار والتمويل والتحليل المالي** ، (عمان : دار الحامد ، 1999م) .
78. محمد مطر ، **التحليل المالي والإئتماني -الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، (عمان : دار وائل للنشر ، 2000م).
79. _____ ، **المحاسبة المالية ، الدورة المحاسبية** ، (عمان : دار حنين للنشر والتوزيع ، 2000م) .
80. ـــ، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني** ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2003م) .
81. ـــ ، **نظرية المحاسبة** ، (القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2010م) .
82. مؤيد عبد الرحمن الدوري ، نور الدين أديب أبو زناد ، **التحليل المالي إستخدام الحاسوب** ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2003م) .
83. محمد سويلم ، **إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية – مدخل مقارن**، (القاهرة ، الهاني للطباعة والنشر 1987م) .
84. محمد إبراهيم عبد السلام تركي ، **تحليل التقارير المالية** ، (الرياض : مطابع جامعة الملك سعود، 1416هـ) .
85. مصطفى رضا عبد الرحمن ، يحي مصطفى قللي ، **مبادئ المحاسبة المالية** ، (الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب ، 1996م) .

86. عبد المعطي أرشيد ، حسني علي خربوشي ، **أساسات الادارة المالية** ،(عمان : مؤسسة راما ، 1995م).
87. مفلح محمد عقل ، **مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي** ، ط2 ، (عمان : دار المستقبل للنشر والتوزيع ، 2000م) .
88. منير صالح هندي ، **إدارة المصارف التجارية** ، (الإسكندرية : المكتب العربي الحديث ، 1992م).
89. _____ ، **الإدارة المالية- مدخل تحليلي معاصر** ، (الإسكندرية : المكتب العربي الحديث ، 2000م) .
90. ـــ، **إدارة البنوك التجارية - مدخل اتخاذ القرارات** ، (الاسكندرية، المكتب العربي الحديث ، 2002).
91. محمد الصيرفي ، **ادارة المال وتحليل هيكلة** ، (الاسكندرية : دار الفكر الجامعي ،2007م).
92. محمد عساف ، **إدارة المنشآت المالية** ، (القاهرة: دار المعارف للنشر ،1999م).
93. محمد سعيد سلطان وآخرين ، **إدارة البنوك** ، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ،2002) .
94. محمد نبيل إبراهيم ، **المصارف والسيولة** ، (بيروت :مجلة إتحاد المصارف العربية،1999) .
95. محمد فرج عبدالحليم ،**التطورات النقدية والمصرفية في السودان** ،(الخرطوم : الشركة العالمية للطباعة والنشر ،2005م).
96. محمد عمر شابرا ، طارق الله خان ، **الرقابة والاشراف علي المصارف الأسلامية** ، (جدة : المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ،2000م).
97. محمد البلتاجي ، **التحليل المالي في المصارف الإسلامية** ،(القاهرة : شركة الراجحي المصرفية للاستثمار ،1994).
98. محمد عزت عبد الحميد ، **التحليل المالي لميزانية مصرف تجاري** ، (القاهرة : اتحاد المصارف العربية،2003م).
99. محمد جلال سليمان ، **الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية** ،(القاهرة : مطبوعات مجمع البحوث الإسلامية، 1996).
100. محمد عبد الحميد ، زهير نعيم الصباغ ، **الإدارة الاستراتيجية** ، (الرياض : معهد الإدارة العامة، العدد الثاني، 1990م).
101. محمد عباس حجازي ، **المعلومات كأساس لاتخاذ القرارات في المصرف** ،(بيروت : اتحاد المصارف العربية،2000).
102. محمود حسن صوان ، **اساسيات العمل المصرفي الإسلامي** ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2001م) .
103. محمد الشحات الجندي ، **فقة التعامل المالي والمصرفي الحديث** ، (القاهرة : دار النهضة الحديثة، 1990).
104. محمد عزت عدلان ، **اقتصاديات النقود والمصارف** ، (بيروت : دار النهضة العربية ، 2003م).

105. محمد يونس عبد النعيم مبارك ، **مقدمة في النقود وأعمال البنوك والاسواق المالية** ، (القاهرة: الدار الجامعية ، 2003م).
106. مجدي محمود شهاب ،**اقتصاديات النقود والمال** ،(عمان : دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2000م).
107. نعيم حسن دهمش، **القوائم المالية والمبادي المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً**، (عمان : دار وائل للنشر ، 1995م) .
108. هشام أحمد حسبو ، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والمحاسبي** ، (عين شمس : توزيع عين شمس ، 1980م) .
109. هشام جبر ، **ادارة المصارف** ، (القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، 2008م).
110. وليد ناجي الحيالي ، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي** ، (عمان : الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الاولي، 2004م) .
111. وليد ناجي الحيالي ، محمد عثمان البطمة ، **التحليل المالي والإطار النظري وتطبيقاته العلمية** ، (عمان : دار حنين ، 1996م).
112. وجدي حامد حجازي ، **تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية** ، (الاسكندرية : دار التعليم الجامعي ،2011م) .

ب. **الدوريات والمجلات العلمية**

1. **ادارة الاصول والخصوم ومخاطر التمويل في العمل المصرفي والأسلامي** (بيروت: اتحاد المصارف العربية، 2002م).
2. بدر الدين حسين جبر الله ،**الاحتياطي النقدي القانوني كاداة لادارة السيولة**، (الخرطوم : مجلة المصرفي ، العدد الخامس والثلاثون ،2005م).
3. **بحوث في مقررات بازل الجديدة - وابعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية ،(**اتحاد المصارف العربية ،2003).
4. بدر الدين حسين جبر الله ، د. عبد الرحمن محمد عبد الرحمن ، **إدارة السيولة في الاقتصاد السوداني** ، (الخرطوم: مجلة المصرفي العدد الخامس والخمسون ، 2010م).
5. **دليل المستثمر في شهادات المشاركة الحكومية شهامة** ،(الخرطوم، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، 1999م) .
6. سوسن الزبير ابراهيم ، **أهمية إدارة السيولة في الاقتصاد** ،(الخرطوم: مجلة المصرفي ،العدد الثاني والخمسون ، 2009م).
7. صابرمحمد الحسن ، **السياسة النقدية في التطبيق الاسلامي المعاصر** ،(الخرطوم: ندوة تاصيل النشاط الاقتصادي ، 1998).
8. عارف الوريدات ، **تحليل القوائم المالية كاداة رقابة في يدالادارة** ، (عمان : الموتمر العلمي الأول لجمعية المحاسبة الاردنية، 1997) .

9. عراقي العراقي ،**المحاسبة عن التدفقات النقدية – دراسة اختبارية** ،(القاهرة : مجلة البحوث التجارية المعاصرة ،المجلد 3،العدد1،1989م).
10. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى ، **الأزمة المالية العالمية الحلول والبدائل** ، (الخرطوم : مجلة المصرفي ، العدد 55 ، 2010م) .
11. فريد صالح وموريس نصر ، **المصرف والأعمال المصرفية** ، (بيروت : مجلة اتحاد المصارف العربية، 1989م) .
12. محمد نبيل إبراهيم ، **المصارف والسيولة** ، (بيروت :مجلة إتحاد المصارف العربية،1999) .
13. معجب تركي آل تركي ، **الإجراءات التي قامت بها مؤسسة النقد القطري ومجلس التعاون لدول الخليج العربية لتنفيذ قرارات لجنة الإجراءات التي قامت بها السلطات النقدية العربية لتنفيذ مقررات بازل** .
14. عثمان حمد محمد خير ، **ادارة السيولة في الاقتصاد الاسلامي** (الخرطوم :المعهد العربي للدراسات المصرفية والمالية المنتدي الرابع والثلاثون ،2000م) .
15. خبراء الشركة العربية المتحدة ، **الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة** ، (القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، 2007م) .

ج. الرسائل العلمية

1. فتح الرحمن علي محمد صالح ، **كفاءة استخدام موارد قطاع الخدمات المالية وأثرها على الاقتصاد السوداني** ، 1984م – 1999م ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غيرمنشورة ، 2004م) .
2. جميل حسن محمد النجار ، **متطلبات الإفصاح في القوائم والتقارير المالية لدي شركات المساهمة العامة –دراسة تحليلية للشركات المساهمة العامة في فلسطين** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، رسالة دكتورة غير منشورة ، 2007م) .
3. عبد العزيز محمود عبد المجيد ، **الإدارة المالية** ، (الخرطوم ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، 2006م) .

د. المؤتمرات

1. أسماء عبد الرحمن خيري، **دور البنك المركزي في إدارة المخاطر المصرفية في المصارف السودانية** ، (الخرطوم ، مؤتمر، 8 – 9 أبريل ، 2009م) .
2. عارف الوريدات ، **تحليل القوائم المالية كاداة رقابة في يدالادارة** ، (عمان : الموتمر العلمي الأول لجمعية المحاسبة الاردنية، 1997) .

هـ.النشرات والتقارير

1. بنك البركة السوداني ،**مسيرة عشرين عام 1983-2002م** ،(الخرطوم : سلسلة مطبوعات بنك التضامن، 2002م).

2. بنك التضامن الأسلامي ،**مسيرة عشرين عام 1983-2002م** ،(الخرطوم : سلسلة مطبوعات بنك التضامن، 2002م).
3. بنك الجزيرة السوداني الأردني ،**التقرير السنوي** ،(الخرطوم : التقرير السنوي ، 2002م).
4. البنك السوداني الفرنسي ،(الخرطوم : التقرير السنوي 2012).
5. بنك الشمال الأسلامي ، تقرير مجلس الإدارة عن العام الملي 2012م ،(الخرطوم : بنك الشمال الاجتماع السنوي العام السابع والعشرين للجمعية العمومية ،ابريل 2013م).
6. مصرف المزارع التجاري ،**تقرير مجلس الإدارة** ،(الخرطوم : مصرف المزارع الاجتماع العام العادي السنوي الخامس عشر للمساهمين بالمصرف ،ابريل 2013م) .

ثانياً : المراجع الأجنبية

A.BOOKS

1. Bi International Convergencey of Capital Measurement and Capital Standards, July1988, P.39.
2. Douglas R. Emery, John D. Finnery. **Principle of Finance, with Corporate Applications**, West Publising Co. USA 1991, P793.
3. Financial Accounting Standards Board, Statement of Financial Accounting Conepts (SFAC) NO
4. Francis , **Investment Analysis and Management** , (New York: Edin press 1986), PP.413- 414.
5. FredericsMishkin,**FinancialMarkets,Institutions,andMoney**,Harpercollins Collegepublishers, 1995, P.378.
6. Gardner.M Mills.D.L & Cooperman. E..**Managing Financialinsti Tutions**, Thomson Sou Thwestern.Us.2005,P85..
7. Gitman J. **Principle of Mangement Financial**, 2nd ed., N. Y. Harperand Row Publishs, 1991, P279.
8. Hamil to.F,andOthers,Accounting ,(Australia:Prentice Hall ,1995),p.709.
9. Hazel Johnon, **Financial Institutions and Markets**, Irwin, 1993,P253.
10. Hempel.GH.&Simonson.D.G., B**ank Management**, 5Th ed. (New York: Johnwiley & Sons .inc, 1999), P.67.
11. International Accounting Standards 2000 The Full Text of All Accounting Standers – IASC- London, P82 .

12. Jack L. Smith, and others, **Managerial Accounting**, New York, Mc Graw-Hill; 1998, P639 .
13. Madura, J., **Financial Markets and Institutions**, 6th ed, Thomson South western, 2003,P.23.
14. Michael. L.W, and Kumen .H.J, **Introduction To Accounting - Auser Perspective**, (New York : Pearsonn Education, Inc,2004), P.15
15. Recoghition and Measurement in Finanancial Statements of Businessen Terprises, Decamber, 1984 , p 63 .
16. Robert.W.I, and others, Accounting information For Decisions, (Canada: South-Western,part of Thomson Corporation,2005),pp-19,20.
17. Rose. P.S, **Commercial Bank Management**, 5thed, (McGraw Hillr -Win. Boston, 2002), P.97.
18. Saunders.A.**Financial Institu Tions Mangment**, Irwin,2000,P43.

المواقع الالكترونية

1. copyright@2005muflehAkel.com
2. Fibsudan @fibsudan.com
3. index.htm www.islamifn.com.
4. www..alzatari.org
5. www.Agaribank.sd
6. www.ahram.Org,eg
7. www.albaraka.com.sd
8. www.anb.com,sa
9. www.balagh.com/mosoa/eqtsad/.hotmail
10. www.balagh.com/mosoa/eqtsad/.hotmail
11. www.bank of Sudan.org
12. www.bankofsudan.Org.
13. www.cbos. Gove.SD
14. www.google.com
15. www.Islam.online.net
16. www.islam.online.net/ Arabic/contenporaryindex.shtml.

17.www.islamicfi. Com/Arabic/sites/cites.asp

18.www.sustech.edu

الملاحــق

قائمة بأسماء [illegible] لأستبانة

الرقم	الأسم	الوظيفة	العنوان
1	د عبد الرحمن البكري	أ. مشارك	جامعة النيلين
2	د. بابكر ابراهيم الصديق	أ. مشارك	جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا
3	د. ابراهيم فضل المولي	أ . مشارك	جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا
4	د. اسماعيل عثمان محمد	أ . مساعد	جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا
5	د. سهير عوض قنديل	أ. مساعد	كلية النيل المشرق
6	د. عبدالرحمن عبدالله	أ. مساعد	جامعة النيلين
7	د. زين العابدين يس	أ. مساعد	أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية
6	د. محمد حمد	أ, مساعد	جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا

المصدر : اعداد الباحثة ، 2013م.

ملحق رقم (2)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

ماجستير محاسبة تمويل

السيد/ .....

المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع : تحكيم استبانة

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان **(دور التحليل المالي في رفع كفاءة إدارة السيولة بالمصارف – دراسة ميدانية على المصارف السودانية)** للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل . نرجو التكرم بالمساعدة في تحكيم الاستبانة المرفقة لما تتمتعون به من خبرة ودراية واسعة في هذا المجال مع إبداء ملاحظتكم وتعديلاتكم التي ستتخذها الباحثة بعين الاعتبار لما لذلك من تدعيم للاستبانة وإمكانية الخروج بنتائج مفيدة .

شاكرةً لكم حسن تعاونكم واهتمامكم وتشجيعكم للبحث العلمي .

الباحثة / ندى الجيلي الأمين أحمد

ملحق رقم (3)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

السيد/_____

المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع : استمارة إستبانة

اتوجه إليكم بلشكر والتقدير والاحترام راجيةً تعاونكم لإنجاح الدراسة الميدانية التي تهم القطاع المصرفي في السودان .

تقوم الباحثة / ندى الجيلي الأمين أحمد بإجراء دراسة بعنوان **(دور التحليل المالي في رفع كفاءة إدارة السيولة بالمصارف – دراسة ميدانية على المصارف السودانية)** للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل . والتي تكتمل باستطلاع آراء المسؤولين وموظفي وموظفات قسم التحليل المالي وإدارة السيولة ، وقد تم اختياركم ضمن العينة المحددة للدراسة ، لذا فإن استجابتكم للمساهمة معنا ذات أهمية بالغة وتقدير عظيم . علماً بأن الدراسة تأخذ طابع البحث العلمي فقط ، وان جميع المعلومات التي سيتم الحصول عليها منكم ستعامل بسرية تامة .شاكرةً لكم حسن تعاونكم واهتمامكم وتشجيعكم للبحث العلمي .

وتفضلوا بقبول وافر التحية والتقدير

الباحثة / ندى الجيلي الأمين أحمد

القسم الأول : البيانات الشخصية

الرجاء التكرم بوضع إشارة (√) مقابل الإجابة التي تراها مناسبة .

1/ العمر

أقل من 30 سنة ( ) من 30 – 40 سنة ( ) من 41 – 50 سنة ( )

من 51 – 60 سنة ( ) أكثر من 61 سنة ( )

2/ المؤهل العلمي

بكالوريوس ( ) دبلوم عالي ( )ماجستير ( ) دكتوراه ( ) أخري أذكرها.....

3/ المؤهل المهني

زمالة عربية ( ) زمالة سودانية ( ) زمالة امريكية ( ) زمالة برطانية ( )

أخري اذكرها.....

4/ التخصص العلمي

محاسبة وتمويل ( ) علوم مالية و مصرفية ( ) اقتصاد ( )

تكاليف ومحاسبة إدارية ( ) إدارة أعمال ( ) أخرى أذكرها .....

5/ سنوات الخبرة

أقل من 5 سنة ( ) من 5 – 10 سنة ( ) من 11-15سنة ( )

من 16-20 سنة( ) من 21 – 25 سنة ( ) أكثر من 25سنة ( )

6/ المركز الوظيفي

مدير عام ( ) نائب المدير العام ( ) مدير الاستثمار ( )

مدير مالي ( ) مدير إدارة البحوث ( ) مدير الفرع ( )

نائب مدير فرع ( ) مراجع ( ) محاسب ( )

أخرى أذكرها .....

القسم الثاني: عبارات الاستبانة

الرجاء وضع علامة (√) في الخانة التي تراها مناسبة حسب درجة موافقتك .

الفرضية الأولى : التحليل المالي يؤثر على كفاءة ادارة السيولة

الرقم	العبارة	درجة الموافقة				
		أوافق بشدة	أوفق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	التحليل المالي يعمل على توفير مؤشرات دقيقة تساعد في رفع كفاءة ادارة السيولة .					
2	يتطلب القيام بعملية التحليل المالي الإلتزام بمعايير الاداء ومعايير السلوك المهني مما يساعد علي تحقيق جودة المعلومات في التقارير المالية .					
3	الإلتزام بتطبيق التحليل المالي يساعد على سرعة اكتشاف التلاعب والغش والاختلاس .					
4	التحليل المالي يساعد علي تصميم معايير تفي برغبات المستفيدين من رفع كفاءة ادارة السيولة .					
5	تتطلب عملية التحليل المالي وجود محلل مالي يعمل علي تدعيم استقلالية المحلل المالي الخارجي .					
6	التحليل المالي يساعد في زيادة الثقة في التقارير المالية.					
7	الإلتزم بالتحليل المالي يودي إلى تقارير مالية أكثر شفافية مما يزيد من رفع كفاءة ادارة السيولة .					
8	إلمام الادارة بمزايا التحليل المالي يؤدي إلى زيادة كفاءة ادارة السيولة .					

الفرضية الثانية : نتائج التحليل المالي المتحصل علية من معلومات عالية الدقة تؤثر في معرفة وتقويم كفاءة ادارة السيولة

الرقم	العبارة	درجة الموافقة

		أوافق بشدة	أوفق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	المعلومات عالية الدقة تساعد المحلل المالي في إعداد تقارير مالية .					
2	المعلومات عالية الدقة تساعد في معرفة وتقويم كفاءة ادارة السيولة .					
3	الإلتزام بمعلومات عالية الدقة يساعد في تحقيق جودة عملية التحليل المالي .					
4	المعلومات عالية الدقة تضمن الأفصاح عن التقارير المالية.					
5	توفير معلومات عالية الدقة يساعد في اتخاذ قرارات رشيدة .					
6	غياب المعلومات عالية الدقة يعرض المصرف لعمليات الإفلاس وعدم توفر السيولة الكافية مما يزعزع ثقة المستثمرين.					
7	الحصول على معلومات عالية الدقة يساعد في القيام بالتحليل المالي بصورة صحيحة.					
8	تساعد المعلومات عالية الدقة في معرفة مواطن الضعف والخلل في أداء المصرف .					

الفرضية الثالثة :التحليل المالي بمؤشرات السيولة بالمصارف يؤثر في كفاءة ادارة السيولة

الرقم	العبارة	درجة الموافقة				
		أوافق	أوفق	محايد	لا	لا اوافق

		بشدة			اوافق	بشدة
1	تهدف مؤشرات السيولة إلى تقويم كفاءة الاداء المصرفي .					
2	تعمل مؤشرات السيولة على تحديد نسبة السيولة بالمصرف.					
3	تعمل مؤشرات السيولة إلى الاكتشاف المبكر لانخفاض مستويات كفاءة ادارة السيولة بالمصرف.					
4	الإلتزام بمؤشرات السيولة يؤدي لرفع كفاءة ادارة السيولة بالمصرف.					
5	يعمل قياس مؤشرات السيولة على زيادة المنافسة وزيادة عدد المستثمرين .					
6	يعمل قياس مؤشرات السيولة إلى اعطاء معلومات دقيقة وصحيحة توضح موقف السيولة بالمصرف .					